

الدكتور سعيد الخطري
أستاذ الاقتصاد السياسي المساعد
جامعة قناة السويس - جامعة الإمارات العربية

الاقتصاد النفدي والمصري

الطبعة الثالثة

١٩٩٤

دار النهضة العربية

٢١ شارع عبد الملك لوطي - القاهرة

الطبعة : ٢٠١٦





حيث لا إحتكار للمعرفة

www.books4arab.com

الدكتور سعيد الخطري
أستاذ الاقتصاد السياسي المساعد
جامعة قناة السويس - جامعة الإمارات العربية

الاقتصاد النفدي في مصر

الطبعة الثالثة

١٩٩٤

دار النهضة العربية

٢٢ شارع عبد الحكيم درويش - القاهرة

هاتفون : ٢٩١٣٨٢١

يحاول هذا المؤلف في الاقتصاد النقدي المصرفي أن يلقى الضوء على القضايا الأساسية المتعلقة بإدارة النظام النقدي والمصرفي ، وكيف يمكن تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وقد رأينا أن تكون مميزات الكتاب جامعة مانعة للأساس العلمية للاقتصاد النقدي والمصرفي وأن تكون مبرجما مبدئيا لطلاب الدرجة الجامعية الاولى ، وتركنا التعقيد في التفاصيل والدراية التحليلية المقارنة للنظم النقدية المختلفة لمؤلفنا ، إن شاء الله تعالى مزيدا من الجهد والانساء ومزيدا من الوقت ليشمل كافة الجوانب التفصيلية اللازمة لقارنيه وتقييم النظم النقدية والمصرفية المختلفة في العالم .

وأنتى أشكر صديق الشكر كل من شارك في اخراج هذا الجهد المتواضع الى ابائنا طلاب المرحلة الجامعية الاولى ، وأخص بالشكر كلية الحقوق جامعة المنصورة ، وكذا مزيدا من الشكر والامتنان للإخ الفاضل الاستاذ الدكتور أحمد بدوي بليح الاستاذ بجامعة المنصورة على اتاحته لنا الفرصة في الالتقاء بطلاب جامعة المنصورة واخراج هذا المؤلف الاول مره . وكذا لا ننسى أن نذكر بالشكر والعرفان بالجميل استاذنا الدكتور محمد دودار - الاستاذ بجامعة الاسكندرية لما يشملنا به من أبوة ورعاية علمية جادة وأصيلية وصغيرة .

والله ولي التوفيق ،

المؤلف

الفصل الأول

التعريف بالنقود

لا شك أن النقود ظاهرة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي مربها الانسان ، بل وتعتبر من أقدم الظواهر الاقتصادية في تاريخ المجتمعات البشرية ، فلقد استخدم الانسان النقود منذ الاف السنين وأن تغيرت اشكالها تبعاً للظروف الاقتصادية التي عاصرت كل شكل من هذه الاشكال .

وسكن القول أن نشأة النقود كظاهرة اقتصادية انما يرتبط أساساً بإنتاج المبادلة ، وهذا النوع من الإنتاج لم يحدث في تاريخ البشرية الا عندما استطاع الانسان أن يحقق فائضاً اقتصادياً يزيد عن إشباع حاجاته . فمن المعروف أن الانسان في المراحل الاولى من تاريخ البشرية كان يقسم بالإنتاج من أجل الإشباع المباشر لحاجاته وهو ما يعني وجود ما يسمى بالاكففاء الذاتي في إشباع الحاجات سواء على مستوى العائلة او القبيلة او المجتمع وفي هذه المرحلة لم يكن هناك تبادل لعدم وجود الفائض الاقتصادي وبالتالي لم يستعمل الانسان النقود ، أما في مرحلة تالية فإن الانسان استطاع أن يحقق فائضاً اقتصادياً ، أي استطاع أن ينتج كمية من الناتج تكفي إشباع حاجاته وتفيض ومن ثم ظهرت المبادلة وظهر إنتاج المبادلة .

ويلاحظ أن الانتقال من الإنتاج بقصد الإشباع المباشر للحاجات والإنتاج بقصد التبادل اعتمد على التطور في قوى الإنتاج وفي علاقات الإنتاج ومن ثم تطور إنتاجية العمل ، بالإضافة الى ظهور التقسيم الاجتماعي

أهدأنى للعمل . وعنده المرحلة تتميز أيضا بظهور الانتاج الزراعى واستقرار
الجماعات البشرية فى اماكن الزراعة حول الانهار وقيام عملية الانتاج على
أساس الملكية الفردية وظهور بعض الحرفيين الذين يقومون ببعض الحرف الى
جانب الزراعة الى أن انفصلوا عن الزراعة واستقروا فى حديقهم فقط ، ومن
ثم زاد تقسيم العمل بين أفراد المجتمع وأصبح الفرد لا ينتج من أجل
أشباع حاجاته بل ينتج من أجل تبادل منتجاته الأخرى وهو ما
استلزم أن يكون هناك مقياسا لقياس قيم السلع التى سوف يتم تبادلها . ولقد
كانت النقود السلمية هى أول أنواع النقود التى عرفها تاريخ البشرية
والتي استمرت فى التغيير فى أشكالها تبعا للتغيير فى الظروف الاقتصادية
ابتداءً من النقود السلمية الى النقود الاثنائية بأنواعها المختلفة وإلى
أن سادت العالم ورقة البنكنوت التى تعمل الآن فى جميع أرجاء
العالم تقريبا .

وسوف ينقسم هذا الفصل الى مبحثين ، الاول يتناول نشأة النقود
وظائفها والثانى يتناول أنواع النقود .

المبحث الأول نشأة النقود ووظائفها

لكي يمكن دراسة الاقتصاد النقدي ودور النقود في الحياة الاقتصادية نجد أنه لزاماً علينا أن نقدم دراسة النظام السابق على وجود النقود وهو نظام المقايضة والذي كان يتم في ظروف استثنائية يبادل فيها الإنسان منتجاته بمنتجات الآخرين . فقد كانت الغاية الأساسية لعملية الانتاج في الفترة التي سادت فيها المقايضة هي اشباع الحاجات البائسة ، وكانت كل أسرة أو جماعة تقوم بإنتاج ما تحتاجه من السلع وتدخره لكي تستهلكه في وقت لاحق ، فكان الإنسان يتخلّى عن المنتجات التي لا يحتاج اليها الى انسان آخر لقاء حصوله على المنتجات الاخرى التي يحتاج اليها ، أي أنه كان يبادل السلع بالسلع .

وكان التبادل يأخذ صورا متعددة أهمها تبادل الهدايا غرس المناسبات الذي أصبح اجباريا ، وكذلك كان يأخذ صورة ما يسمى " بالتجارة الصامتة " فكان الشخص الذي يريد الباءة لـ يذهب الى الشخص الآخر ويترك السلع التي يريد أن يبادلها ويختفي ليأتي الشخص الاخير الذي يريد أن يتخلص من منتجاته فيتركها أيضا ويختفي ، ثم يحضر الاول ويقارن السلعتين فاذا كان راضيا أخذ ما تركه الاخر وترك منتجاته لقاء ما أخذ ، اما اذا لم يكن راضيا فانه ينتقص من سلعته بعض منها ويصرف ليعترك فرصة للشخص الاخر يقارن بعد انقاص السلعة ، وهكذا حتى تتسهم المقايضة . (١)

(١) دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد النقدي ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ص ١٧-١٨ .

ولقد كانت المقايضة في بدايتها عرضية تتحدد نسب التبادل فيها بحض الصدفة ، ثم ما لبثت أن شعرت كل جماعة بشرية بالحاجة الى سلع معينة تنتجها جماعات بشرية أخرى ، ومن ثم أصبح لزاما أن تتم المبادلة بالنسبة لهذه السلع ، وأدى تكرار عملية التبادل الى أن أصبح هناك جزء من الانتاج يتم انتاجه بقصد المبادلة .

الا أن نظام المقايضة أظهر كثيرا من القصور وكانت له تلك العيوب الاساسية .

١- صعوبة توافر التوافق المزدوج وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة :

يعتمد نظام المقايضة على توافر التوافق المزدوج ، أي وجود شخصين يرغب كل منهما في سلعة الاخر ، فاذا ما كان هناك شخص لديه كمية من القمح يريد أن يبادلها بكمية من الشعير كان عليه أن يبحث عن الشخص الذي يتوافر لديه الشعير ، والذي يرغب في نفس الوقت في القمح كي يستطيع أن يمنحه القمح لقاء الشعير ، وهذا يستدعي بذل مزيد من الجهد للوصول الى هذا الشخص . واذا ما تحقق وجود هذا الشخص الذي يمتلك الشعير فقد يكون غير راغب في استبداله بالقمح بل يرغب في استبداله بسلعة أخرى مثل رأس من الغنم . وهكذا فانه رغم توافر السلع محل المقايضة والتي يرغب مالكيها في التخلص منها ، الا أن عملية التبادل لن تتم لتناثر الحاجات والرغبات ومن ثم تظل هذه الحاجات والرغبات دون اشباع .

فاذا افترضت توافر الشخص الذي يملك رأس الغنم ويريد أن يبادلها بكمية من الشعير وذلك يتحقق توافق الرغبات بين من يملك الشعير

ويحتاج رأس الغنم وبين من يملك رأس الغنم ويحتاج للشعير ، إلا أنه قد يحدث أن لا يرغب مالك رأس الغنم إلا في تعتيكية الشعير فقط ، أو - العكس قد لا يحتاج مالك الشعير إلا إلى نصف رأس الغنم ، ولذلك فإن عملية التبادل لا تتم مرة أخرى ولكن لسبب آخر هو عدم إمكانية تعويض رأس الغنم ، أي لعدم قابلية السلعة للتجزئة ومن ثم يضطر مالك رأس الغنم إلى البحث عن شخص آخر تتوافر لديه الكمية من الشعير التي يرغب فيها وتكون لديه في نفس الوقت الرغبة في الحصول على رأس من الغنم كاملة .

٢- صعوبة تحديد نسبة مبادلة السلع :

رغبات الأفراد لن تقف عند حد مبادلة القمح بالشعير أو برأس من الغنم ، بل أن هناك العديد من السلع التي سوف تكون محلاً للتبادل بين الأفراد تبعاً للسلع التي يمتلكها كل شخص وتبعاً للسلع التي يحتاج إليها أيضاً . وهذا يعني أنه حتى تتم التأيضة لابد أن نعرف ما هي الكمية من القمح التي تساوي كمية معينة من الشعير ، ثم أن هذه الكمية من الشعير كم تساوي من المنوجات ، وهكذا نجد أن عملية التبادل سوف يعوزها بالدرجة الأولى وجود مقياس يحدد نسبة مبادلة السلع بعضها ببعض الآخر ، كأن نقول أن أردباً من القمح يساوي أردباً من الشعير وأن الأردي من الشعير يساوي خمسة أمتار من المنوجات ، وأن الخمسة أمتار من المنوجات تساوي رأساً من الغنم . وهكذا كلما ازداد عدد السلع المتبادلة كلما زادت صعوبة اتعام عملية المقايضة . ولا شك أن هذه الصعوبة تنجم عن عدم وجود مقياس عام مشترك للقياس يتم تقييم كل سلعة من السلع على أساسه فتسهل عملية تحديد قيمة كل سلعة بالنسبة للسلعة الأخرى ومن ثم يتم التبادل على أساس هذه القيم التي تحددها تبعاً لهذا الأساس .

٣- صعوة اختزان القيم " الادخار " :

يحتاج الافراد الى اختزان قوتهم المادية في شكل مدخولات لاستخدامها في وقت الحاجة اليها وفي نظام المقايضة يتم ذلك على أساس الاحتفاظ بالسلع المراد استهلاكها استهلاكاً مستقبلياً ، وليس هناك من طريق للادخار وتأجيل الاستهلاك الا بهذه الطريقة التي تجعل هذه السلع عرضة للتلف والعطب هذا فضلاً عن انخفاض قيمتها مستقبلياً عن ما هو عليه الآن .

وملاحظ أنه عندما نحكم موضوعية على نظام المقايضة فإننا يجب أن نحكم عليه في إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كان سائداً فيها وهي ظروف الحياة البدائية . فالحكم على نظام المقايضة بأنه نظام معيب انما يرجع الى تأثيرنا بما نحن فيه الآن من حياة اقتصادية واجتماعية مختلفة تماماً بما لا يتناسب معها نظام المقايضة . أما في المراحل السابقة فليقد كان هذا النظام يتناسب مع ظروف الحياة البدائية التي تتميز بانخفاض مستوى تقسيم العمل الى البدائية وهو ما استتبع صغر حجم السلع التي يتم تبادلها على أساس المقايضة .

الا أنه رغم عيوب نظام المقايضة الا انه أدنى الى انتشار حجم التبادل بين الافراد وكذلك أدى الى ان يفكر الانسان في وسيلة اخرى يستطيع عن طريقها ان يسهل عملية التبادل وهو ما أدى الى اختراع النقود كاداة لاتمام عملية التبادل وللمعالجة كافة اوجه القصور السابقة التي تمثلها نظام المقايضة ، وكانت النقود السلعية هي أول نقود عرفها الانسان .

ويعتبر اكتشاف الانسان للنقود واستخدامها في معالجة المشاكل

التي يثيرها نظام المقايضة أحد المواصل التي ساهمت في سيزد من التقدم الاقتصادي ه فقد استطاعت النقود رغم أنها ليست إلا وسيلة لنقل القيم ان تساعد على اتصال المشترين بالبائعين والدائنين بالمدينين وكذلك استطاعت ان تجعل عملية التبادل الموحدة في نظام المقايضة (سلح — سلح) علىيتين منفصلتين سواء زمانيا او مكانيا او قيميا (سلح — نقود — سلح) مما أدى الى تسهيل عملية التبادل ه فضلا على أن النقود أدت الى توسيع نظام التخصيص وتقسيم العمل وهو ما يؤدى الى زيادة الانتاجية ومن ثم زيادة الناتج القومي وبالتالي زيادة الرفاهية المجتمع. ولكن هذه الزيادة في الناتج والزيادة في الرفاهية لا تعتمد على النقود في حد ذاتها ه فالنقود في حقيقتها ليست الا عاملا مساعدا فقط للاقتصاد القومي ه فاذا ما أحسن تنظيم هذا الاقتصاد القومي وارتفعت كفاءة استخدامه للموارد الاقتصادية المتاحة تبعاً لسياسة اقتصادية رشيدة فان النقود والنظام النقدي سوف يساعد على بلوغ هذه السياسة الاقتصادية أهدافها في زيادة الرفاهية ه اما اذا لم تكن السياسة الاقتصادية سياسة رشيدة وفادرة على حسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة فان النظام النقدي والسياسة النقدية لن تستطيع ان تحسّن شيئا . ومع ذلك فان للنظام النقدي والسياسة النقدية أثرها الكامل على الاداء الاقتصادي واذا ما اختلف النظام النقدي والسياسة النقدية فانها لابد ان تحدث اثارا سيئة على اداء الاقتصاد القومي وعلى إمكانية تحقيق التقدم والنمو .

بعموما فان كفاءة النظام النقدي والسياسة النقدية في مساعدة النظام الاقتصادي في تحقيق النمو والتقدم ترتبط بكفاءة قيام النقود بوظائفها الأساسية التالية :-

النقد كقياس للقيم ووحدة للحساب :

فكما رأينا أن أهم الشاكل التي يثيرها نظام المقايضة هو عدم وجود مقياس مشترك للقيم او وحدة لحساب القيم الاقتصادية السلع والخدمات . والنقد تستطيع ان تسوي هذه الوظيفة في قياس القيم الاقتصادية بما يجعل هناك سهولة في عملية التبادل والتعبير عن قيم كافة السلع والخدمات بوحدة قيمية واحدة حيث تستخدم وحدة النقد (الجنيه) وساعاتها كقياس لقيم السلع والخدمات - ففي مثالنا السابق لن نقول اردب من القمح يساوي اردبين من الشعير ، وأن الرأس من الاغنام تساوي خمسة امتار من النسيج ، ولكن سوف تتسبب قيمة كل سلعة من السلع السابقة الى مقياس قياسي واحد هو النقد . فيقال ان اردب القمح يساوي عشرة جنيهات وأن اردب الشعير يساوي خمسة جنيهات وهكذا يكون الجنيه المصري (وحدة النقد) مقياسا مشتركا لكافة القيم الاقتصادية .

ولاحظ أن استخدام وحدة النقد في تحديد القيم يعنى أنها أيضا تستخدم كوحدة للحساب او سوف يتم على اساسها تحديد قيم كافة السلع والخدمات والاصول والخصم والايادات والتفلك والدخول والمصروفات على اختلاف انواعها كما انه يمكن على اساسها استخدام الحسابا المكتوبة لتقدير وحصر الثروات وكافة القيم الاقتصادية .

وكفاءة استخدام النقد في تحديد القيم الاقتصادية يرتبط اساسا بثبات قيمة النقد (قوتها الشرائية) عبر الزمن وخاصة في حالة استخدامها كقاعدة لسداد المدفوعات المؤجلة ، فمن غير المعقول ان يكون المقياس الذي يتم على اساسه تحديد القيمة مقياسا متغيرا . ووضح لنا خطوة ذلك

لأنه تصورياً أن المتر وهو أحد المقاييس الطولية يتغير يوماً بعد يوم وهو ما يستدعي الاستغناء عنه وعدم الثقة فيه وعدم التعامل على أساسه من ثم نفقة أخيراً وعدم استخدامه ، كذلك فإن قيمة الوحدة النقدية لابد أن تتصف بالثبات في التعبيرها عن القيم والا فإن الثقة فيها سوف تهتز وبالتالي يتم الاعتماد على وحدات نقدية أجنبية أخرى بدلاً منها تكون قيمتها أكثر ثباتاً وهو الملاحظ في الدول التي تعرضت قيمة نقودها (قوتها الشرائية) للتدهور المستمر .

٢- النقود كوسيط للمبادلة :

تستطيع النقود أن تؤدي هذه الوظيفة إذا ما تواضع الناس على قبولها ، أي إذا ما تمتعت بقبول أفراد المجتمع أيا كان شكل هذه النقود سواء كانت سلمية مثل قطع من الذهب والنفضة أو كمية من القمح أو ورقة بنكوت أو صكاً اثنانياً .

ومن المعروف أنه في حالة المقايضة تتبادل السلع بالسلع (سلعة — سلعة) أما في حالة وجود النقود كوسيط للمبادلة فإن عملية التبادل تتم عن طريق النقود كواسطة في عملية التبادل (سلعة — نقود — سلعة) ومن يتخلى عن النقود لقاء سلعة أو خدمة يحصل عليها مشترى ، ومن يتلقى النقود لقاء تسليم سلعة أو بذل خدمة بائعاً وتسمى نسبة مبادلة النقود بالسلع الثمن .

وخلال كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للبشرية يتوَضَّع الناس على قبول سلعة معينة للوفاء بالالتزامات أيا كانت هذه السلعة ، فقد

استخدم الاغريق والهنود الماشية واستخدم قدماء المصريين القمح
 واستخدم الصينيون القدامى الحرير . . . (١) ، وقامت هذه السلع بوظيفة
 النقود مثلها مثل الجنيه المصرى الحالى .

يجب أن نشير الى أنه يمكن ان تقوم سلعة معينة بوظيفة قياس
 القيم ووحدة لحسابها ، أى تصبح مقياسا مشتركا للقيم بينما تستخدم فى
 عملية الوفاء سلعة أخرى غيرها ، فمن المعروف ان قدماء المصريين استخدموا
 وزنا معينة من النحاس مقياسا عاما مشتركا للقيم رغم ان الوفاء كان يتم
 بسلعة أخرى هى القمح او الذهب او الفضة ، اذ يتم التبادل عن طريق
 المقايضة ومن ثم ليس هناك ارتباطا حتمى بين قيام سلعة معينة بوظيفة
 المقياس المشترك للقيم ووسيط للتبادل .

٣- النقود كأداة لاختزان القيم :

ترتبط هذه الوظيفة بوظيفة النقود كوسيط
 للتبادل ، فطالما ان النقود تستطيع ان تجلب السلع والخدمات وتستبدل
 بها دائما وفى كل وقت فانه من الممكن ان يتم تأجيل الحصول على هذه
 السلع والخدمات الى مستقبل لاحق ، وذلك فان الذى يحتفظ بكمية
 من النقود يقيم بتخزين قيمة السلع التى تساوى قيمتها قيمة النقود التى
 يحتفظ بها الى الوقت الذى يستبدل فيه هذه النقود بالسلع والخدمات .
 وترجع هذه الوظيفة الى واقع حياة الانسان ، فالانسان لا يعيش يومه فقط
 ولكنه يهتم ايضا بمستقبله وهو لابد ان يقوم بالامتناع عن الاستهلاك الحالى

(١) دكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ،

لها يحتاجه في المستقبل وهذا الادخار يمكن ان ياخذ شكل ادخار
 للسلع وهو ما قد يعرضها للتلف والفساد او ما يكلفه نفقات من أجل
 المحافظة عليها ولذا لك فانه يبيع هذه السلع لمن يحتاجها ويحتفظ
 بالنقد . ويكون بذلك أنجز المرحلة الأولى من التبادل وهي استبدال
 السلع بالنقد على ان يكمل المرحلة الثانية من التبادل في وقت لاحق
 عندما يستبدل النقد بالسلع . وهذا ما دفع كينز ان يقرر ان أهمية النقد
 انما تنبع من كونها اساساً رابطة بين الحاضر والمستقبل .

وظروف الحال في المجتمعات الحديثة التي نعيشها الان والتي
 تتفاوت فيها فترات الحصول على الدخل وفترات انفاقه تستلزم قياس
 النقد بهذه الوظيفة وظيفة اختزان القيم ، اذ ان الفرد يحصل على
 دخله اول الشهر في شكل اجر بينما تستمر فترة الانفاق للدخل طموال
 الشهر . بل قد تمتد فترة الانفاق الى اكثر من ذلك سنة مثلاً كما نرى
 الدخول الربعية ما يحتمل ان يدار النقد لاستبدالها بالسلع والخدمات
 بعد فترة طويلة من الحصول على الدخل .

ويتوقف نجاح النقد في أداء هذه الوظيفة على عاملين ، الاول هو
 ثبات قيمة النقد عبر الزمن ومن ثم ثبات المنتجات التي يمكن الحصول عليها
 عند استبدالها بالنقد عبر الزمن ، اما اذا ما تدهورت قيمة النقد بسبب
 الارتفاع المستمر في الاسعار فان هذا يؤدي الى ان تفقد النقد قيمتها

كأداة لاختزان القيم - أما العامل الثانى فهو توافر المنتجات التى يرغب الانسان الحصول عليها بعد فترة زمنية ، فإذا لم يكن هناك منتجات موجودة يمكن استبدالها بالنقد دائماً فان النقود تفقد قيمتها كأداة لاختزان القيم - وهكذا فان وظيفة النقود كأداة لاختزان القيم ان كانت صحيحة بالنسبة للفرد فانه لا يمكن ان تعتبر كذلك بالنسبة للمجتمع ككل (١) .

٤- النقود كأداة لسداد الديون :

لم يخل أى مجتمع من المجتمعات من عملية الاقتراض والاقتراض ، وفى الواقع ان عملية الاقتراض والاقتراض دون وجود النقود سوف يضطر المقرض الى ان يحصل على القرض الذى يحتاجه على شكل مجموعة من السلع المختلفة التى تعوزه والتى قد يحصل عليها من عدة افراد ، وعندما يرد القرض فانه لابد ان يوجد السلع التى اقترضها وان يرد ها الى من اقترضها منهم مع دفع كمية أكبر من عند ، السلع كفاية على القرض . ومن الواضح ان عملية الاقتراض بهذه الطريقة يكتنفها صعوبة بالغة سببها عدم وجود وحدة يقاس بها مقدار القرض اما اذا ما استخدمت النقود فى هذه العملية فان المقرض يحصل على القرض فى شكل وحدات نقدية تمثل قوة شرائية معينة يمكن استخدامها فى الحصول على ما يحتاجه من سلع وخدمات .

وهكذا فان النقود كأداة للسداد توفىقات الموجهة وسداد الديون تسهل عملية التبادل الاقتصادى وتوسع من هذا التبادل .

(١) د . أحمد طبع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثانى ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٧٣ ، ص ١٢٠

وبالطبع فإن وجود النقود هو الذي سهل عملية الاقتراض . والاقتراض
 ووسع من نطاقها لدرجة أنه أصبح هناك الآن نشاطا اقتصاديا هاما
 يقوم عليه أحد قطاعات الاقتصاد القومي ولا يعمل الا في اقتراض النقود
 وهو قطاع البنوك والمؤسسات المالية وهي مؤسسات تؤدي خدمة كبيرة
 للاقتصاد القومي عن طريق دعمها للشرعيات بالائتمان الذي تمنحه لها
 مما يزيد من الطاقة الانتاجية للمجتمع بالاضافة الى زيادة حجم العمالة
 والتشغيل .

وحتى تستطيع النقود أن تؤدي هذا الدور الهام فإنها لابد أن تتصرف
 بالثبات في قيمتها ، إذ أن أهم ما يجعل صاحب النقود يتخلى عنها
 ويقرضها للغير هو تأكده من أن كمية السلع والخدمات التي يستطيع
 الحصول عليها الآن لقاء هذه النقود لن تتغير طوآل فترة القرض ، أما
 إذا ما تدهورت قيمة النقود وانخفضت قوتها الشرائية خلال فترة القرض
 فإن هذا يعني أن كمية السلع والخدمات التي كان سوف يحصل عليها
 قبل منحه النقود للمقرض قد انخفضت وهو ما يشكل خسارة بالنسبة لصاحب
 النقود قد لا تعوضها الفائدة السنوية على القرض .

وعلى أساس وظائف النقود يمكن أن تعرف النقود بأنها " كل شيء
 يتفق بهول عام من كافة أفراد المجتمع كوسيط للمبادلة " . ورغم أن هذا
 التعريف وشموله لأهم وظيفة للنقود وهي أن تكون وسيط للمبادلة ليست
 وأن تتفق بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع إلا أن المعنى الحقيقي
 يتضمن التميز بخصائصها بوضع الوظيفة الثانية لها كقياس للتغير والتجديد
 للحسابات حتى يتمكن تصوري التصريف لاهي وظيفتين نيتان حيث أن استخدام صبي
 ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنه في بعض السلطات قد تؤدي النقود بخاصة

الوظيفتين فقط دون الاخرى كأن تكون مقياساً للقيم ووحدة للمساب دون
ان تستخدم كوسيط للمبادلة. الا أن الواقع يؤكد ان الشيء الذي يقتصر
بقياس القيم ووحده للحساب لا يمكن ان يرقى الى القبول العام الا اذا كان
يستخدم كوسيط للمبادلة.

المبحث الثاني أنواع النقود

إذا ما تابعنا التطور التاريخي للنقود ولكيفية استخدامها عبر التطور التاريخي لحياة الإنسان الاقتصادية فالتنا نجد أن الإنسان قد استخدم أشياء كثيرة متعاقبة كنقود واستطاعت أن تقوم بالوظائف الأساسية للنقود . وكما قلنا سابقا فإن استخدام النقود أيا كان شكلها كان استجابة لحاجة الإنسان داخل كل مجتمع كوسيط فسي المبادلات من شأنه أن يسهل عملية التبادل الاقتصادي ، أما الاشكال التي اتخذتها النقود فقد كانت تتوقف على المرحلة من التطور الاقتصادي التي وصل إليها المجتمع وكذلك على مدى توافر سلعة معينة يمكن أن تستخدم كنقود تبعا لطبيعة المعاملات الغالبة في المجتمع وفي المجال الاقتصادي الأهم . فضلا عن المستوى الذي وصل إليه الذوق العام الى جانب مستوى التعليم ومرحلة النمو الذي وصلت إليه النظم الاقتصادية والمالية .

وكانت أول نقود استخدمها الإنسان كما قلنا سابقا هي النقود السلعية رغم الميوب الكبيرة التي تكثف ادائها لوظائف النقود إلا أنها كانت بداية استخدام الإنسان للنقود ، ثم حدث أن تطورت الظروف الاقتصادية وتطور الفكر الإنساني فانتقل الإنسان الى استخدام المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة وأصبح هناك ارتباطا بين قيمة النقود كنقود وبين قيمتها في حد ذاتها كمعدن نفيس . ثم تابت النقود تطورها مع تطور الحياة الاقتصادية والفكر الإنساني الى أن أصبحت النقود نقودا ورقية تفتقد قيمتها الذاتية بينما ما زالت لها قيمتها كنقود

تخول لحاملها حقاً على رصيد المجتمع من السلع والخدمات وأصبح الطائر
 للنقد الورقية يعتبر داتنا للمجتمع بقيمتها من السلع والخدمات. ثم
 تابع التطور الاقتصادي تقدمه وتحولت النقود إلى مجرد قيودات في دقات
 وحسابات أخطر منظمات العصر الحديث وهو البنوك وأصبحت هذه النقود
 التي تسمى بالنقود الكتابية أكثر تجريداً من كل محتوى أو جوهر إلا أنها
 مع ذلك تعتبر حالياً من أهم أنواع النقود وأكثرها انتشاراً وخاصة في
 الاقتصاديات المتقدمة وسوف نتناول كل نوع من أنواع النقود بالدراسة
 في مطلب مستقل.

النقود السلعية

النقود السلعية هي أول نقود عرفها الانسان وكانت مثالها الاول هي الماشية والقمح والبن وغيرها من السلع التي ثبت ان لها فائدة جوهرية عامة بالنسبة للكافة ما جعلها ترقى الى درجة النقود ومن ثم أصبحت لهذه السلع وجه استعمال جديد الى جانب وجوه استعمالها العادية في اشباع الحاجات هو استعمالها كنقود . الا أن المجتمعات البشرية جنحت الى استخدام المعادن النفيسة من ذهب وفضة كنقود معدنية لما لها من ميزات تميز بها عن النقود السلعية السابقة . فالنقود المعدنية غير قابلة للتلف وتستطيع ان تعمر لفترات طويلة ما يجعلها أجدر بالقيام بوظيفة النقود كاداة الاختزان القيم ، وكذلك فالنقود المعدنية يمكن تجزئتها الى وحدات متائلة بحيث يمكن ان تتلائم هذه الاجزاء مع القيم المختلفة للسلع التي سوف يتم تبادلها معها ، ثم ان المعادن النفيسة نادرة نسبيا عن بقية السلع الاخرى ولذلك فان جزء صغير منها سوف يكون ذو قيمة كبيرة بالنسبة لبقية السلع ما يسهل عليه نقلها وجعلها أيضا وسيلة مضمونة لاختزان القيم ، هذا فضلا على الثبات النسبي في قيمتها والذي ينبع من ندرة وجودها ومن صعوبة إنتاجها ، فالكمية المستخرجة من مناجم الذهب والفضة كمية صغيرة بالمقارنة بالكمية الموجودة منها في العالم ومن ثم لن تحدث تقلبات تذكر في قيمتها نتيجة التغير الكلي في عرضها كما هو حادث بالنسبة للسلع الاخرى .

وقد اتخذت النقود المعدنية شكل السبائك الذهبية والفضية وهذه السبائك تختلف من حيث الوزن ونقاوة المعدن ومن ثم عندما يتم التبادل على أساسها أي دفعها ثنا لابد ان يتم مبادأة وزنها وتحديد

درجة نقائها . وهذا أدى الى بعض الصعوبة وتخلصة أنه في كل مرة يتم فيها التبادل لابد من حدوث هذا الاجراء أى الوزن والنطق من نقاء المعدن ، ولا يخفى مدى التسرير الذى يحدث في حالة النشر في الوزن او درجة نقاء المعدن ، ولذلك فانه في وقت لاحق ودفعاً لهذا تولت السلطة السياسية اصدار قطع معدنية متائلة من الذهب او الفضة سواء في وزنها او في عيارها ودرجة نقائها واظهار ذلك على القطعة المعدنية ، وبذلك ولدت السكوكات المعدنية لأول مرة . وكان من الممكن للأفراد انية حوا بتحويل سبائكهم الذهبية الى سكوكات والعكس ولكن عن طريق السلطة السياسية ، فهي التي تقوم بهذا العمل محافظة على قيمة السكوكات المعدنية من النشر ففلا عن ان ذلك العمل يعتبر مظهراً من مظاهر السيادة السياسية في المجتمع .

ملاحظ ان النقد السلعية عموماً نقود تتميز بان قيمتها كسلعة لا تختلف عن قيمتها كنقد أى ان قيمة السكوك الذهبى النقدي تساوى قيمته السلعية بقيمته في الاستعمال النقدي تعادل قيمته كسلعة تستعمل استعمالاً غير نقدي . ولكن ليس معنى ذلك ان قيمة المعادن النفيسة تنبع فقط من قيمتها السلعية كسلعة يمكن ان تستخدم في أوجه الإنتاج مثل الصناعة وغيرها بل ان قيمة المعادن النفيسة مثل الذهب تتوقف على درجة استعماله غير النقدي وكذلك على درجة استعماله النقدي . فقيمة أى معدن تتوقف على عرضه من ناحية والطلب عليه من ناحية أخرى ، والطلب على الذهب مثلاً طلب من نوعين الأول هو الطلب لاستخدامه في الاستخدامات غير النقدية كالصناعة والزينة ، أما النوع الثانى فهو الطلب لاستخدامه كنقد . وعلى ذلك ففسان

قيمة المدين النفيس انما تتوقف على مدى الطلب النقدي وغير النقدي عليه .
ويمكن تصور كيف سوف تنهار قيمة الذهب عندما ينتهى استعماله كقنود
ولا يصبح هناك مجالاً لاستخدامه الا فى الاغراض غير النقدية وهو
ما حدث بالنسبة للفضة عندما تد هورت قيمتها تد هورا شديداً بمجرد
أن اضحل استخدامها كقنود .

المطلب الثالث

النقود الائتمانية

يمكن القول ان ائتمود السلمية قد اختلفت تماما من التداول النقدي
عقب الحرب العالمية الاولى وحلت محلها النقود الائتمانية بانواعها
الثلاثة واصبحت تقوم و... ما يعبر التداول .

وتختلف النقود الائتمانية عن النقود السلمية في ان الاخيرة كانت
قيمتها كقند لا تختلف عن قيمتها كسلعة كثيرة ، اما النقود الائتمانية
فان قيمتها كقند منقطعة الملة عن قيمتها كسلعة ، اذ ان قيمتها كقند
تتبادل اضعاف اضعاف قيمتها كسلعة ، اذ ان قيمتها كقند تعادل
اضعاف اضعاف قيمتها كسلعة ، وعلى ذلك حتى يمكن الحكم على النقود
بانها نقود ائتمانية لا بد ان يكون هناك انقطاع في السلة بين قيمتها كقند
وقيمتها كسلعة .

والنقود الائتمانية قد تكون نقودا معدنية من النيكل او البرونز
او الالومنيوم ، او قد تكون نقودا ورقية ، او قد تكون قيد كتابي فسي
دفتر حسابي في احد البنوك - وهذا النوع من النقود وخاصة الورقية
منها نشأت في اوروبا في القرن السابع عشر عندما بدء التجار لايحاملون
ذهبهم ونفضتهم ومنتقلون بها في الاسواق عبر البلدان بل أثروا ان يحتفظوا
بها عند الصياغ الذين يملكون خزائن واسعة لقاء ملك بقيمة نقودهم
السنية من الذهب والفضة التي اودعوها لديه يحمل تعهدا بدفع
البلغ المودع عند الطلب . وعندما يحتاج المودع الى النقود فانه يسترد
من الصائغ ليدفعها ثمنها لما اشترى من بضائع فيقوم البائع الذي حصل
على النقود بايداعها هو الاخر عند الصائغ مقابل ملك جديد بقيمتها
مجمعة الافراد الى استخدام الصك في عمليات البيع والشراء بقيمة التردد

التي يطلبها فاستغنوا بذلك عن حمل الذهب ، والفضة ، وهكذا
 تم التداول لهذه الأوراق (الصك) الذي يمثل الذهب ، بكل أصبحت
 هذه الورقة نفسها نقودا تقويم بكانة وظائف النقود وسيت هذه الورقة
 بالورقة النائية لانها تنوب عن النقود تماما ولكن تحويلها الى نقود
 في اى وقت باستبدالها بالنقود التي تمثلها . ولعل هذه الورقة تعتبر
 الاصل التاريخى لورقة البنكوت الحالية

وتشمل النقود الائتمانية النقد الائتمانية المعدنية (السكوكات)
 الرمزية) ثم النقود الورقية التي تتألف من أوراق النقد الحكومية وأوراق
 البنكوت ثم أخيرا نقود الودائع .

١- النقود الائتمانية المعدنية (السكوكات الرمزية) :

فرغم ان هذه النقود
 عبارة عن قطع معدنية من النحاس او البرونز او النيكل او الفضة الا انها
 لا تعتبر نقودا سلمية لان شرط النقود السلمية هو عدم وجود تفاوت
 كبير بين قيمتها التجارية كسلعة وقيمتها النقدية ، وهذه السكوكات
 الرمزية على العكس تتميز بانقطاع الشلة بين قيمتها التجارية كسلعة وقيمتها
 كنقود مثل كافة النقود الائتمانية ، لذلك تعتبر هذه النقود نقودا
 ائتمانية ولا تعد وان تكون رمزا لقيمة نقدية معينة . وغالبا ما تصدر
 هذه السكوكات في شكل أجزاء من وحدة النقد (الجنيه) وذلك
 للمساعدة في سد حاجات التعامل بالنسبة للسلعة الصغيرة بأسواق
 التجزئة .

والقيمة النقدية لهذه السكوكات اكبر بكثير من قيمتها السلمية

وهو ما يستتبع ان تدر عملية اصدارها ارباحا هائلة ولذلك فان الدولة تحتكر اصدارها وتحفظ بارباح هذا الاصدار لنفسها .

وللمحافظة على القيمة الشرائية لهذه المسكوكات المساعدة فانه يجب ان تكون الكمية المعروضة منها ليست اكثر ولا اقل من حاجة التعامل ، ولقد ترك المشرع لوزير المالية سلطة تقدير هذا الحجم الذى يتلائم مع حاجات التعامل بحيث لا يزيد المعروض منها عن المطلوب لتسهيل المعاملات وكذلك لا يقل عنه . وقد جعل المشرع لهذه النقود قوة ابراء محدودة فى الوفاء بالالتزامات رغم ضمان قابلية العملة المساعدة للصرف بوحدة النقد القانونية بكامل قيمتها . وحرمان هذا النوع من النقود من قوة الابراء القانونية جعل هناك قيда على امكانية القبول العام لها من جميع الافراد وهو ما اسقط عنها اهم صفة للنقود وهى القبول العام من جميع افراد المجتمع .

ملاحظ انه قد تحدث ظروف اقتصادية تودى الى ارتفاع القيمة التجارية للمسكوكات الرمزية عن قيمتها القانونية او الاسية كنقد بـ ١٠٠ يودى الى ان يقبل الافراد على اكتنازها وسحبها من التداول وصهرها الى سبائك تستخدم فى الاغراض التجارية ، وقد حدث هذا فى مصر اكثر من مرة (خلال الحرب العالمية الثانية وفى اعقابها وكذلك فى الستينات بعد التوسع الصناعى) ، مما ادى الى اختفاء العملات المساعدة المصنوعة من الفضة والنيكل والنحاس ، وقد اقتضى التغلب على هذه المشكلة تغيير المواصفات الفنية للمسكوكات بانقاص وزنها او تخفيض عيارها او استبدال مادتها بـ معدن ارخص واقل قيمة وهى مسكوكات الالومنيوم التى تعتبر قيمتها كنقد اكبر من قيمتها التجارية كمعدن .

٢- النقود الورقية :

وللنقود الورقية صورتان الاولى هي أوراق النقود الحكومية والثانية أوراق البنوك ، والورقة الاولى تصدرها الحكومة وتعتبر التزاما عليها اما الثانية فيصدرها احد البنوك الذي تنحه الحكومة هذا الحق وغالبا ما يكون البنك المركزي لهذه الدولة ويكون الالتزام في هذه الحالة الاخيرة هو التزام في ذمة البنك . وسوف نناقش كل على حده .

أ- أوراق النقد الحكومية : فرغم ان الانسان عرف أوراق البنوك منذ القرن السادس عشر الا ان أوراق النقد الحكومية لم تصدر الا خلال هذا القرن الاخير مع ان هذا النوع من النقود استخدم في الصين في أوائل القرن التاسع الميلادي قبل ان يعرفها العالم كله . وكانت هذه الأوراق عبارة عن صكوك مقابل قدر من النقود السلعية ، وكانت الهيئة الصادرة لهذه الأوراق تحتفظ بقدر من النقود السلعية مقابل هذه الأوراق الصادرة .^(١)

وهناك سببان لاصدار هذه الأوراق النقدية اولهما المحافظة على سهولة وسر المعاملات بين الافراد وذلك عن طريق توفير هذه الأوراق النقدية وخاصة أنها أكثر صلاحية من النقود المعدنية (المسكوكات الرمزية) لقلة وزنها وسهولة حملها وانعدام تكلفتها تقريبا ، فهي لا تتكلف الا ثمن الورق المطبوع ، ثم ان اصدارها أيسر من سك النقود المعدنية ويمكن ان يتم بسرعة تلاحق التغييرات المتوقعة من الطلب على النقود . اما السبب الثاني فهو رغبة الحكومة في الاقتراض من افراد المجتمع عن طريق اصدار هذا النوع من الأوراق لمواجهة التمويل الحكومي عند الضرورة وخاصة في حالات الارتباك المالي ولمواجهة العجز في

(١) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، المرجع السابق ص ٤١ .

الميزانية العامة.

وتقوم الحكومات باصدار هذا النوع من النقود اما على أساس عدم التعهد بصرف قيمتها وبذلك لا تعد وان تكون هذه الورقة النقدية الاثمارا بمقدار ما تساويه قيمتها الاسمية من وحدات النقد ، وقد ظهرت اوراق - النقد الحكومية في مصر لأول مرة عام ١٩١٨ تحت ضغط الحاجة الى وجود عملات ذات قيمة نقدية صغيرة تفي بحاجة التعامل مع تعذر زيادة اصدار المسكوكات الفضية التي كانت سائدة في ذلك الوقت فاصدرت الحكومة اوراق نقدية حكومية من فئة الخمسة والعشرة قروش .

ورغم ان الحكومة قد سحبت هذه الاوراق من التداول عام ١٩٢٨ عندما انتهت الحاجة اليها الا أنها عادت للظهور وتم اصدارها من جديد ففى الحرب العالمية الثانية وما زالت متداولة في مصر حتى الان .

ب- اوراق البنكوت : تعتبر اوراق البنكوت أهم صورة للنقود في العصر الحديث ، وكما اسلفنا القول فان أصل ورقة البنكوت الحالية هي الورقة النائية عن النقود السلعية التي كان يقوم الافراد بايداعها لدى الصيارفة التي تحولت محلاتهم الى مصارف (بنوك) ، وكانت هي الورقة التي استخدمت في التداول وحلت محل النقود السلعية بقيمتها - يمكن تحويلها الى نقود سلعية بصرفها من البنك واسترداد قيمتها . وما زالت بعض الاوراق البنكوت المصرية لعهد قريب تحمل التعهد المصرفى بدفع قيمة الورقة عند الطلب " اتعهد بأن أدفع عند الطلب مبلغ جنيه مصرى لحامل هذا السند " .

ولقد قام لأول مرة بنك استكهولم في القرن السادس عشر بإصدار هذا النوع من الأوراق التي سبقت باسمه "أوراق بنكوت" ، ومطبعة الحال كانت هذه الأوراق يتم تحويلها عند طريق البنك إلى ذهب أو فضة بكامل قيمتها ، إلا أنه بعد فترة اتجه التفكير إلى تدخل الدولة لتوفير الإشراف على عملية إصدار البنكوت وذلك للحفاظ على أموال الأفراد من توقف بعض البنوك عن الدفع بما في ذلك من ضياع كامل لحقوق هؤلاء الأفراد فضلاً عن ضرورة قيام الحكومة بالإشراف على عملية إصدار البنكوت بقصد المحافظة على قيمة النقد من التدهور وفي ذلك أيضاً ضياع جزئي لحقوق حامليه . فقد قامت الدولة بوضع قواعد لعملية الإصدار النقدي لأوراق البنكوت وكيفية ضمان صرف هذه الأوراق من البنك الذي اختارته الدولة ومنحه حق إصدار أوراق البنكوت ووضع القواعد اللازمة للرقابة على عملية الإصدار وهي الإجراءات التي سوف تناقشها لاحقاً في الفصل القادم عند مناقشة القواعد النقدية .

ويجدر بنا الإشارة إلى أن أوراق البنكوت ولدت قابلة للصرف بالنقد السلعية (ذهب - فضة) إلا أنها انتهت إلى عدم قابليتها للصرف رغم تدخل غالبية الدول في عملية إصدار أوراق البنكوت والإشراف عليها . - والسبب في ذلك هو لجوء الحكومات إلى تغطية العجز في ميزانياتها وتمويل الشروعات أو الحروب على حساب الاقتراض من بنك إصدار أوراق البنكوت بما لها من سلطان مباشر عليه ، وفي هذه الحالة غالباً ما تعفى الحكومة البنك من التزامه بصرف قيمة أوراق البنكوت بالنقد السلعية (ذهب - فضة) ، وعند ذلك لا يصبح هناك فارق بين أوراق البنكوت وأوراق النقد الحكومية ، وقد حدث التوقف عن صرف أوراق البنكوت بالذهب

في الحرب العالمية الاولى ولم تعد البنوك تصرف قية البنكوت بالذهب
الا بين عامي ٢٥ - ١٩٣٠ ، ثم عادت مرة أخرى للتوقف عن الصرف
بالذهب منذ ازمة الكساد العالمي .

٣- النقود الكتابية :

يرتبط وجود النقود الكتابية بوجود نوع من البنوك
التجارية او بنوك الودائع - والنقود الكتابية هي عبارة عن قيد حسابي
في دفاتر البنك التجاري يفيد مديونية البنك للشخص صاحب الحساب
ببلغ معين وتعهده البنك دائما دفع هذا المبلغ بالوحدات النقدية عند
الطلب للمودع او لأمره ، ويستخدم في هذه العملية الشيك وأوامر
الدفع وأوامر التحويل التي تلزم البنك بنقل ملكية النقود من صاحب
الحساب الى المستفيد في الشيك او تحويل النقود من حساب مصدر
الشيك الى حساب المستفيد في أوامر التحويل .

وكما أن عدم رغبة الافراد في حمل النقود السلمية واستخدامها
في التداول ووضعها في خزائن الصياغ واستخدام مك استلامها والتعهد
بردها عند الطلب من الصياغ في التبادل كان هو السبب في نشأة ورقة
البنكوت فان عدم تفضيل الافراد لحمل النقود الورقية واستخدامها
في التبادل وايداعها البنوك كان هو أيضا السبب في ظهور النقود
الكتابية وتوسيط البنوك في عمليات الدفع والتبادل عن طريق الشيك .

وانا ما نظرنا الى الفارق بين الشيك وهو أداة لاستخدام النقود
الكتابية وأوراق البنكوت عن ناحية أثرها على حجم التداول النقدي
الكل في المجتمع فاننا نجد أنه لا يوجد شئ فارق جوهري من هذه

الناحية ، فكل منهما يعتبر وسيلة للوفاء ، إلا أنه مع ذلك توجد بمسئ
 الفوارق الأخرى بين النقود الكتابية وأوراق البنوك ، فلقد اعتبر
 القانون للنوع الأخير من النقود بالقبول العام واعترف له بدنة قانونية
 في التداول ومنح أفراد المجتمع من رضى الوفاء بأوراق البنوك وهو ما لم
 يفرض بالنسبة للنقود الكتابية إذ ترك الشرح للأفراد أحرارا في قبول
 الوفاء بالشيك أو رضى وطلب الوفاء بالنقود الثانوية رغم السمات القوة التي
 وضعها من أجل حماية الدائن الذي يقبل الوفاء بالشيك من مدينة وكذلك
 رغم المقومات الصارمة التي فرضها الشرح على من يتلاعب من التعامل
 بالشيكات .

إلا أنه رغم عدم الاعتراف للتعامل بالشيكات بالقبول العام إلا أن دائرة
 التعامل بالشيكات قد زادت زيادة كبيرة وذلك لان ايداع النقود البنوك
 يجعلها أقل عرضة للضياع أو السرقة فضلا عن سهولة استعمال الشيك
 في أداء المدفوعات النقدية أيا كان المبلغ المدفوع سواء كبيرا بالآلاف الجنيهات
 أم صغيرا لا يتعدى مئات اللاليم .

الفصل الثاني القواعد النقدية

تختلف النظم النقدية من ناحية القاعدة الموضوعية التي يتخذها كل نظام من هذه النظم مقياسا للقيم الاقتصادية ، وتعتبر القاعدة النقدية أهم مكونات النظام النقدي وتتوقف على حسن أدائها لوظائفها تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم حسن سير الاداء الاقتصادي .

والنظام النقدي في أي مجتمع يتكون من القواعد والاجراءات التنظيمية التي تحكم اصدار النقود وتحكم تداولها بالشكل الذي يضمن تحقيق النقود لوظائفها الاقتصادية . ويتكون النظام النقدي الى جانب القواعد التنظيمية والاجرائية القاعدة النقدية ونقود القاعدة النقدية . ومقصود بالقاعدة النقدية المقياس الذي يتخذه المجتمع أساسا لحساب القيم الاقتصادية ومقارنتها بعضها بالآخر ، ويمكن التعرف على القاعدة النقدية بالتعرف على النقود الانتهاية السائدة في البلاد ، فإذا اتخذ النظام النقدي الذهبى قاعدة له فان معنى ذلك ان وحدة النقد بما تحتويه من كمية من الذهب هي الوحدة التي تقاس بها القيم الاقتصادية لسائر السلع والخدمات في مجال التبادل . وبالطبع فان زيادة قيمة الذهب سبب معنى زيادة قيمة الوحدة النقدية اقتصاديا ، أى ان القوة الشرائية لوحدة النقد قد ارتفعت مما يسمح لها بان تحصل على كمية من السلع والخدمات اكبر من ذي قبل ، اما اذا انخفضت قيمة الذهب فان هذا يحسب ايضا لانخفاض قيمة الوحدة النقدية ومن ثم لانخفاض حجم السلع والخدمات التي تحصل عليها . وبطبيعة الحال فان النقود الورقية تسمى

هذه الحالة يمكن تحويلها الى الذهب حسب ما تساويه وحدة النقد من الذهب ، ومعتبر الذهب في هذه الحالة نقوداً انتهائية . اما اذا اتخذ النظام النقدي قاعدة النقود الورقية قاعدة له فان النقود الانتهائية من هذه الحالة سوف تكون اوراق النقد القانونية (اوراق البنكنوت) ومن ثم فانه لا يمكن تحويلها الى ذهب او مطالبة السلطات النقدية باجراء هذا التحويل .

اما نقود القاعدة النقدية فهي وحدة النقد المستخدمة في حساب القيم الاقتصادية ، وعلى ذلك فاذا ما كان النظام النقدي على قاعدة الذهب فان نقود القاعدة القانونية هي النقود الذهبية ، اذا كانت القاعدة النقدية هي الفضة فان النقود الفضية هي نقود القاعدة النقدية وتتميز هذه النقود بأن لها قوى ابراء ملقة في الرأى بالالتزامات ويضمن لها القانون هذا الحق ، كما انها تعتبر نقوداً انتهائية فلا يمكن مطالبة السلطات النقدية بتحويلها الى نوع اخر من النقود ، وتتماثل لذلك فنان النقود الورقية المستخدمة في التداول والتي يضمن لها القانون امكانية تحويلها الى الذهب لا تعتبر نقوداً انتهائية ولا تعتبر تهما لذلك أيضاً نقود القاعدة النقدية ، اما اذا كانت النقود الورقية غير قابلة للتحويل الى ذهب فانهما تصبح بدورها نقوداً انتهائية وتعتبر نقوداً للقاعدة النقدية التي تكون في هذه الحالة قاعدة النقد الورقية .

وتهدف القاعدة النقدية أساساً الى المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود اى المحافظة على قوتها الشرائية من التدهور وذلك عن طريق تحديد كمية عرض النقود في المجتمع . وهناك نوعين من القواعد النقدية اولهما قاعدة النقد السلعية (ذهب . فضة) وقاعدة النقد الورقية ، وسوف نتناول كل في بحث مستقل .

المبحث الأول

قاعدة النقد السلعية

عرف تاريخ البشرية كثيراً من القواعد النقدية وبالتالي كثيراً من مبادئ وحدات النقد الذي تواضع الناس على اتخاذها مقياساً للقيم ووحدتها للحساب ووسيطاً للتبادل ، وأهم هذه القواعد هي قاعدة النقد المعدنية ، ومن ثم يمكن للنظام النقدي أن يقوم على نظام المعدن الواحد أو نظام المعدنين .

أولاً : نظام المعدن الواحد

وهو يعني أن الدولة قد اختارت معدناً واحداً سواء كان ذهباً أو فضة للقيام بوظيفة الرخدة النقدية بعدد وضعها في شكل معين وتحديد ما يوزن معين ودرجة نقاء معينة .
 ويتطلب على ذلك أن تكون وحدة النقد المستترة من المعدن المذكور هي الرخدة القادرة على الوفاء بوظيفة مبرماً ، أي يكون لها قوة إبراء لا نهائية .
 وكذلك فإنه يمكن تحويل أي كمية من هذا المعدن المختار إلى وحدات من النقود القانونية وذلك بأن تقوم السلطة السياسية أو من تفوضه من الهيئات العامة . . . دأرك النقود " بتحويل سائك المعدن المختار إلى وحدات نقدية قانونية مستوية للشروط السابقة من ناحية الشكل والوزن ودرجة النقاء ، ومن ثم تصبح هناك علاقة قانونية ثابتة بين قيمة وحدة النقد والوزن من المعدن الذي حدده القانون لوحدة النقد .
 فعندما أخذ المجتمع المصري بقاعدة الذهب في أواخر القرن الماضي

نص القانون الصادر عام ١٨٨٥ على أن وحدة النقد الضربة (الجنيه المصري) تساوي ٨ جرام من الذهب عيار ٨٧٥ في الألف .

وبالطبع لا بد من المحافظة على تكافؤ قيمة وحدة النقد وتثبيت المعدن الذي تحتويه ، ولا يتكفى في هذا المجال أن يصدر تشريع بفرض سعر ثابت بتحديد ما تحتويه وحدة النقد (الجنيه) من المعدن أو أن يصدر التشريع بفرض سعر ثابت للمعدن بوحدة النقد (الجنيه) بل لا بد أن يكفل القانون ثبات ذلك السعر عن طريق ضمان احتسراء وحدات النقد الوزن المحدد من المعدن من ناحية ، كما لا بد أن يكون هناك ضمان لصرف مختلف النقود بالمعدن النقدي المختار طبقاً للعلاقة السابق تحديد ها بينهما من ناحية أخرى .

وتعتبر قاعدة الذهب أهم تطبيق للقاعدة النقدية التي تقوم على المعدن الواحد ، وقد طبقت لأول مرة عام ١٨١٦ عندما انتقل النظام النقدي الانجليزي بصفة قانونية الى قاعدة الذهب مع ذلك فان قاعدة الذهب لم تكتسب قبولاً دولياً يعتمد به الاخلال السريع الاخير من القرن التاسع عشر . وقد اتخذت قاعدة الذهب اشكالا ثلاثة هي قاعدة المسكوكات الذهبية وقاعدة السبائك الذهبية وقاعدة الصرف بالذهب .

(١) قاعدة المسكوكات الذهبية :

تعتبر قاعدة المسكوكات الذهبية

أول صورة لقاعدة الذهب التي انتشرت بين دول العالم خلال الفترة ١٨٢١ - ١٩١٤ . وتعني هذه القاعدة حق الأفراد في صرف الأوراق النقدية من البنك الذي أصدرها بالذهب " مسكوكات

ذ هبيرة = بقدر التهمة الثابتة على الورقة النقدية ، وهذا يعنى ان النقود الورقية كانت تتداول الى جانب العملات الذ هبيرة . وقد استدعى هذا النظام ان تكفل الدولة حرية تحويل البائك الذ هبيرة السى مسكوكات ذ هبيرة والمكس وان لا ترتفع قيمة المسكوكات الذ هبيرة عن القيمة التى تعاملها من الذ هب وزنا ونقا ، وان تقوم الدولة باحتكار عملية التحويل هذه ، حماية للمسكوكات الذ هبيرة من الفس فى الوزن او درجة النقا . وكذلك اقتضى هذا النظام تحقيق التبادل بين قيم الانواع المختلفة من النقود المستخدمة فى التداول وخاصة اوراق البنكنوت بتحديد كمية الذ هب المتأبلة وصرف هذه الكمية بمسكوكات ذ هبيرة ، وعلى ذ لك فان من يملك ورقة نقدية من نملة العشر جنيهات يستطيع ان يحولها الى مسكوكات ذ هبيرة قيمتها عشرة جنيهات عن طريق البنك الذى اصدر هذه الورقة النقدية .

ورغم ان العمل بقاعدة الذ هب بدأ عام ١٨١٦ الا ان تاريخ العمل بقاعدة الذ هب هو عام ١٩٢١ وهو التاريخ الذى بدأ فيه بنك لندن المصرف بالذ هب ، وعندما انشأ البنك الاعلى السرى ومنح امتياز اصدار اوراق البنكنوت المصرية انتمى البنك المذكور بمصرف اوراق البنكنوت بالذ هب .

حتى تستطيع قاعدة المسكوكات الذ هبيرة ان تقوم بوظائفها فى داخل البلاد وخارجها لابد ان تتوافر اربعة شروط اساسية فى النظام النقدى القائم على قاعدة الذ هب وهى :-

- تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد الاساسية بالذ هب .
- الاعتراف للانفراد بحرية سك المسكوكات الذ هبيرة واعادة سهرها الى سبائك .

قابلية انواع النقود الاخرى للصرف بالذهب عند حد التماسا دل
حاجة تصدير الذهب واستيراده

٤. قاعدة المبدأ الذهبية :

بدأ هذا النظام في أعقاب الحرب
المالية الاولى وهو ينصرف الى وقف صرف اوراق البنوك بالمكوكسات
الذهبية والتحول الى الصرف في شكل مبادئ ذهبية . وقد اتهمت
انجلترا هذا النظام عام ١٩٢٥ بميد عودتها الى قاعدة الذهب وحددت
وزن الشبكة الذهبية بأربع مائة اوقية ثمنها ما يقرب من الف وستمائة
جنيه استرليني . وكذا اتهمت القاعدة فرنسا فحددت وزن الشبكة
بأثنى عشر كيلو جرام ثمنها مائتى وخمسة عشر الف فرنك فرنسى .

وقد كانت ظروف الحرب هي التي جعلت الحكومات تتجه قاعدة المبادئ
الذهبية ، فقد رأت الحكومات انه لا بد من توفير الذهب كاحتياطي للدولة
واستخدامه في تسوية المدفوعات الخارجية ، ومن ثم لا بد من ابعاد
الافراد عن استخدام الذهب في التعامل او اكتناز الذهب او استخدام
في المضاربة . وقد كان لاستخدام قاعدة المبادئ الذهبية اثره القوي
في منع وصول الافراد الى هذه المبادئ لضخامة كمية النقود الورقية
المدفوعة مقابل هذه المبادئ . وذلك استطاعت الحكومة ان تزيد من
سيطرتها على عرض الذهب والرقابة على هذا العرض ومنع وصول الانفراد
الى الذهب ، بل ان بعض البلدان امانا في السيطرة على الاحتياطي
الذهبي منعت بيع المبادئ الذهبية للانفراد الا للاستخدام الصناعي
او للتصدير مهيمنة في ذلك نظاما اكثر تشددا .

(١) د . احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية

عام ١٩٢٣ ، ص ٣٦

وكان من نتيجة استخدام قاعدة السباك الذهبية ان تم تحديد
سعر ثابت للذهب بالعملة الورقية واستعداد السلطات النقدية في
الدولة لبيع وشراء السباك الذهبية بالوزن والسعر الذي حدده القانون
مع حصة تقدير الذهب واستيراده .

٣- قاعدة الصرف بالذهب :

وهي آخر صورة لاستخدام قاعدة الذهب والتي
تسعى عند بعض الكتاب قاعدة الحوالات الذهبية الاجنبية ، وتقوم هذه
القاعدة على ربط العملة المحلية بعملة اجنبية قابلة للصرف بالذهب
كالاسترليني او الدولار ، فتقوم الدولة بتحديد قيمة وحدة النقد الرسمي
فيها في شكل وزن معين من الذهب ثم تربط هذه الوحدة النقدية المحلية
بوحدة نقد ورقي اجنبي قابل للتحويل الى الذهب وفقاً لسعر صرف ثابت
او معدل محدد بين المعياريتين . وهكذا فان النقود المحلية وارانها
غير قابلة للصرف بالذهب بطريقة مباشرة في الداخل فانها قابلة للصرف
بالذهب بطريقة غير مباشرة عن طريق العملة الورقية الاجنبية التي
ارتبطت بها . وهذه الطريقة تستطيع الدولة التنازل على قاعدة الذهب
دون الحاجة الى تكوين احتياطي خاص بها من الذهب تحتفظ به . واتباع
هذا النظام يتطلب من الدولة ان تحتفظ باحتياطي مناسب ليس مسن
الذهب ولكن من النقد الاجنبي السابق اختياره (استرليني . دولار . . .) ،
وان تقبل تحويل النقود الوطنية الى النقود الورقية الاجنبية
على اساس سعر الصرف المحدد بينهما .

ومعتمر هذا النظام الذي قدم للدول المتخلفة لاصلاح نظمها

النقدية بمد الحرب المالية الاولى أحد الاساليب التي ساهمت في مزيد من ربط الدول المتخلفة بالسوق المالية العالمية وضماناً لكمال تهيئتها لدول هذه السوق ومن ثم احكام أسلوب استنزاف هذه الدول عين طريق هذا النظام النقدي إلى جانب الاتخوات على التجارة الدولية لهذه الدول المتخلفة (١) .

وغالباً ما تحتفظ الدول التي تتبع قاعدة الصرف بالذهب باحتياطي من النقد الاجنبي القابل للتحويل بالذهب الذي تمتلكه في بنوك دولة النقد الاجنبي نفسها سواء في شكل ودائع قصيرة الاجل او في شكل سنوات واصل اخرى قصيرة الاجل ايضا وذلك حتى تتمكن من مواجهة طلب تحويل العملة المحلية الى العملة الاجنبية الورقية . وهذا الاحتياطي تكونه الدولة عن طريق ايداعها ما تمتلكه من الذهب في هذه البنوك الاجنبية وشراء السندات من دولة العملة الاجنبية وبيعها والاحتفاظ ببيتها من العملات الاجنبية ، وكذلك شراء الاوراق التجارية المسحوب على مستوردين اجانب بواسطة الوطنيين نتيجة استيراد الاجانب لسلع وطنية وتحصيل قيمتها من المستوردين بالنقد الاجنبي وايداعه البنوك الاجنبية . وبالطبع فان احتفاظ الدولة الوطنية بقدر كبير من الاحتياطي النقدي الاجنبي في الخارج يمكنها من توظيفه في السوق المالية الدولية والحصول على فوائد سنوية .

محب اتباع قاعدة الصرف بالذهب بالاضافة الى انها ساهمت في

(١) دكتور فؤاد مرس ، التحويل الصرفي للثنية الاقتصادية ، منشأة المعارف مطام ١٩٨٠ ، الفصل الثالث .

ايحاء الظروف المناسب لاستنزاف الدول المتخلفة فان اى حكومة يواجهها النظام النقدي الاجنبي تتمكس على النظام النقدي الوطنى ، فعندما حدث الانتصار النقدي العالمى عام ٣١ - ١٩٣٣ ! وتهاوتت الدول على توجب الاستولى المودع لدى انجلترا كاحتيا على وتحولته الى ذهب ولعدم قدرة بنك لندن على مواجهة كائنة طلبات التحويل اضطرت انجلترا الى الخرج على قاعدة الذهب فى - يناير عام ١٩٣١ وهربا اى الى ان خرجت سرايضا على قاعدة الذهب واصبح الجنيه السرى غير قابل للتحويل بالذهب سرا بطريقة مباشرة او غير مباشرة .

ثانيا : نظام المعدنين

نظام المعدنين ما هو الا قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط على اساسها قيم النقود بعلاقة ثابتة بقيم معدنين فى نفس الوقت (الذهب والفضة) وذلك بان يتم تحديد قيمة الوحدة من العملة بوزن معين من المعدن الاول (ذهب مثلا) ودرجة نقاء معينة ، ثم يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية بوزن اخر من المعدن الثانى (فضة) بدرجة نقاء معينة ايضا ، وعلى ذلك فانه لا بد ان توجد علاقة ثابتة بين قيمة الذهب وقيمة الفضة المساوية لوحدة النقد ولا بد ان يتم الاعتراف للمسكوكات الممنوعة من كل من المعدنين بقوة ابراء لانهاية فى النفاذ ، وكذا لا بد ان تطلق حرية الاغراء فى تحويل سبائك اى من المعدنين الى مسكوكات والعكس طبقا للنسبة القانونية التى تقررهما القانون لوزن كل من المعدنين ودرجة نقاءه .

ومن الثابت تاريخيا ان استعمال المعدنين الذهب والفضة كان سابقا على استخدام الذهب ، بل لقد كانت الفضة اكثر السامان التي استخدمت استخداما نقديا

وقد استخدمت فرنسا هذا النظام عام ١٧٨٥ . وكانت النسبة القانونية لوزن الذهب الى الفضة ١ : ١٥ ، واتبعت مصر هذا النظام في عهد محمد علي وتم تحديد وحدة النقد بالريال الذهبي والريال الفضي وكانت النسبة القانونية لوزن كل منهما ١ : ٢٥٠ ، واعترف القانون لكل منهما بقوة ابراء لانهاية في الواء بالديون والالتزامات وكذا حرية تحويل الهالك من كلا النوعين الى مكوكات نقدية تبعا للنسبة القانونية والمكس عن طريق الدولة .

ولاشك ان الحديث عن نظام المعدنين اصبح تاريخيا الان بعد ان انحازت كافة دول العالم الى نظام المعدن الواحد (الذهب) واختفى نظام المعدنين من النظم النقدية المعاصرة تماما ، والسبب في ذلك هو فشل هذا النظام في اداء وظيفته كقاعدة للنظام النقدي . والذي يشهد ذلك انه طوال التاريخ النقدي لم يحدث ان استخدم المعدنين في ان واحد الا في حالات نادرة هو الحالات التي تطبق فيه بحكم الصدفة النسبتان القانونيتان لكلا المعدنين مع النسبة التجارية لقيمة كل منهما ، اما الذي حدث فعلا هو اختفاء احد المعدنيين عندما تزداد قيمته التجارية بالنسبة للمعدن الاخر عن النسبة القانونية

لكل منها كنقود . أى انه عندما ترتفع القيمة التجارية للذهب بالنسبة للنقود فان السكوكات الذهبية سوف تختف من التداول النقدي بينما تظل العملات الفضية مستخدمة فى الاستعمال النقدي والعكس صحيح .

وقد شاع نسبة ظاهرة اختفاء النقود التى يقيمها الشرع كنقود بأقل من قيمتها التجارية كسلعة الى قانون جرشام (١) . حيث ينصرف هذا القانون الى ان هناك نوعين من النقود ، النقود الرديئة وهى النقود التى يقيمها الشرع كنقود بأكثر من قيمتها التجارية كسلعة ، أما النقود الجيدة فهى النقود التى يقيمها الشرع كنقود بأقل من قيمتها التجارية كسلعة .

فإذا ما كان هناك عليتين يتم التداول على أساسها وكانت أحدها جيدة والأخرى رديئة بالفهم السابق فان العملة الرديئة تطرد الجيدة من التعامل .

ولاحظ أن قانون جرشام يمثل اتجاهها عاما ولو انه قد لا يتحقق فى كافة الاحوال . فلو ان النقود الرديئة قليلة ولا تكفى حاجة التعامل فان الأفراد سوف يضطرون الى استخدام النقود الجيدة حتى لا تتوقف المعاملات وذلك تظل النقود الجيدة الى جانب الرديئة فى التداول . وعلى ذلك قد يمتنع الأفراد على التعامل بالنقود الجيدة ورفض النقود الرديئة ولو هدد ذلك بتوقف المعاملات رغم الاعتراف القانونى الكامل لها بقوة الأبراء المطلقة ومن ناحية أخرى قد يمتد الناس على تسرع من

(١) فى الواقع اكتشف هذا القانون قبل جهام العامر الاغريقى ارسطيدان حوالى

٤٥٠ عام قبل الميلاد فى روايته " الصفادج " براجع مؤلف الدكتور احمد جامع

السالف الذكر ، هامبر ص ٢٠٣

النقود ولا ينظرون الى قيمته بل يستخدمونه كوسيط في التبادل بنفسه
النظر عما اذا كان نقودا جيدة او رديئة وبذلك تظل النقود الجيدة
موجودة دون ان تطرد من التعامل . وفي إنجلترا عام ١٨٨٨ كانت
صف الجنيحات الانجليزية الذهبية المتداولة اقل من وزنها الرسمي
اي نقودا رديئة ومع ذلك لم يحدث ان فكر الناس في عدم قبولها واستمرت
ان جانب النقود الجيدة كاملة الوزن في مجال التبادل .

ومع ذلك فان قانون جرشام غالبا ما يكون صحيحا وتطرد
النقود الرديئة الجيدة من التعامل وهو ما يؤدي بالطبع الى مزيد
من استخدام النقود الرديئة للتخلص منها قبل ان يزداد انخفاض
قيمتها وهو ما يؤدي بالتالي الى سرعة تداولها . هذا الى جانب
ان قانون جرشام ينطبق ايضا في مجال استخدام النقود الورقية ، فما
ان يشمر الناس بانخفاض قيمتها الحقيقية في حالات التضخم الجاسم
والارتفاع المستمر للاسعار الا وفضل الناس الاحتفاظ بالسلع المادية بدلا
من النقود الورقية .

المبحث الثاني

قاعدة النقد الورقية

أوضحنا سابقا أن الوظيفة الأساسية للقاعدة النقدية هي السيطرة على القيمة الاقتصادية أو القوة الشرائية لوحدة النقد ومن ثم انحصار القوة الشرائية للنقود بالثبات والاستقرار ، وهو ما يمكن اتخاذه مقياسا لنجاح القاعدة النقدية في قدرتها على تثبيت القوة الشرائية للنقود . فإذا ما استطاعت القاعدة النقدية أن تحقق هذا الثبات فسر القوة الشرائية للنقود ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي كانت أفضل من القاعدة النقدية التي لا تستطيع أن تكمل هذا الاستقرار النقدي .

وهو من أنصار قاعدة الذهب إلى أن هذه القاعدة هي القاعدة التي تستطيع أن تحقق هذا الاستقرار النقدي وذلك لارتكاز النظام النقدي على قاعدة سلمية وهي الذهب وارتباط القيمة الاقتصادية لكرد بالقيمة الاقتصادية للذهب التي تتميز بقدر كبير من الثبات نظرا لقلتها ما ينتج منه منها من العالم . فضلا على أن استخدام قاعدة الذهب يؤدي إلى عدم تدخل السلطات النقدية في عرض النقود ، وهو تدخل عادة ما يكون تقديريا يخضع للأهواء السياسية وتسيطر عليه مطالب الحكومات للأموال لد حالات المجز أو زيادة الإنفاق الحكومي لاي سبب كان وهو ما ينتهي بالتأثير في كمية النقود والائتمان ويهدد الاستقرار النقدي أما في حالة استخدام قاعدة الذهب فإن تلقائية هذه القاعدة بالنسبة لمرض النقود موقوف هذه الاحتمالات الصهددة لثبات القوة الشرائية للنقود واستقرار النظام النقدي . وبهذا لذلك فإنه لا خوف أن من احتراز

قيمة النقود نتيجة لعطية دخول الذهب الى البلاد او خروج الذهب منها
بمناسبة المدفوعات الدولية للتجارة الخارجية ، اى سواء فى حالة التصدير
ودخول الذهب ثمنها للمصادر او فى حالة الاستيراد وخروج الذهب
ثمنها للواردات ، لان ذلك سوف يؤدى الى زيادة كمية النقود او نقصانها
بصفة تلقائية بنفس القدر فى حالة استخدام السكوكات الذهبية كنقد
فى التعامل ، اما اذا كانت هناك انواع اخرى من النقود كالنقود الورقية
فانه يكفى ان يكون هناك ارتباط بين كمية النقود الورقية بـ
(البنكنوت) المطروح للتداول وحجم الارصدة الذهبية المتاحة ، كـ
تكون النقود الورقية تساوى ضعف الرصيد الذهبى مثلا وهو ما يجمع
عناك تغييرات نسبية فى النقود الورقية متساوية لدخول وخروج الذهب .
فى حالة دخول ذهب يساوى مليوناً من الجنيهات الى البلاد فان عرض
النقود الورقية فى هذه الحالة سوف يزداد بمقدار مليونى جنيهه وفى حالة
خروج الذهب بمقدار مليون جنيهه سوف ينقص عرض النقود الورقية بما يساوى
نفس القيمة ، وفى ذلك محافظة على قيمة العملات من التدهور بطريقة
اليسة دون تدخل السلطات النقدية فى تحديد عرض النقود .

الا ان هذه الآراء يكذبها الواقع المرير الذى اضطررت فيه غالبية
دول العالم الى الخروج عن قاعدة الذهب ووقف صرف الاوراق النقدية
(البنكنوت) بالذهب ، فالحقيقة ليست المبصرة بالآخذ بقاعدة الذهب
او بقاعدة النقد الورقية ، ولكن المبصرة هى بالقدرة على تحقيق الاستقرار
النقدى وشمات القوة الشرائية للنقود بما يحقق الاهداف الاقتصادية للبلاد
سواء باتباع قاعدة الذهب او قاعدة النقد الورقية .

وشيد انصار قاعدة النقد الورقية بقدرة المجتمعات على مواجهة
الازمات الدائنة والكوارث الاقتصادية بالخرج على قاعدة الذهب والالتجاء
الى استخدام قاعدة النقد الورقية . فالعامل العام لنجاح السياسة
النقدية في ظل قاعدة النقد الورقية هو وضع المعيار المناسب للسياسة
النقدية وعمل هذه السياسة النقدية على تحقيق هدف معين ، وهو
ما يمتص للسلطات النقدية من الجشع النقدي والحرية على تحقيق -
هذا الهدف . فالمجتمع المصري يحتاج من أجل تحقيق النمو الاقتصادي
والاجتماعي السريع وذلك بزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي
ومن ثم فان السياسة النقدية لا بد ان تعمل على تحقيق هذا الهدف
الى جانب السياسات الاقتصادية الاخرى كالسياسة المالية (سياسة
الميزانية العامة والضرائب والدين العام) والسياسة التجارية (السياسة
المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية بكوناتها) وذلك لضمان ثبات
واستقرار القوة الشرائية للنقود وذلك بالتحكم في عرض النقود والائتمان
(وسائط الدفع) بالشكل الذي يحقق الاهداف الاقتصادية للمجتمع .

وكفى في هذا المجال الاشارة بالرأى العام الذي اعتب الكساد
العالمي عام ١٩٢٩ والذي قدر أن المسئول عن الكوارث النقدية التي
نتج عنها وقف تحويل النقود الورقية الى الذهب والخرج على قاعدة الذهب
هو زيادة الاصدار النقدي دون رقابة فعالة عليه ، وهو ما جعل
الرأى العام يوافق على الخروج على قاعدة الذهب وعدم التمسك بها من
أجل تكوين السلطات النقدية من تضيق حجم النقود في المجتمع بالشكل
الذي يساعد على انعاش الوضع الاقتصادي واعادة التشغيل والممارسة
الكاملة للاقتصاد القوي . ومثال ذلك ما قدمه كينز من ان عدم قابلية

النقد الورقية للتحويل الى ذهب اى الخروج على قاعدة الذهب مع وجود
ادارة نقدية رشيدة سوف تكون اكثر فعالية في تحقيق اهداف الاقتصاد
القيى من العودة الى قاعدة الذهب.

الفصل الثالث

تطور النظام النقدي المصري

من الاهمية بمكان دراسة تطور النظام النقدي المصري بما فيه من ايجابيات وسلبيات واثركل من هذه السلبيات والايجابيات على مسار الاقتصاد المصري وعلى تطوره ، فهناك علاقة متبادلة بين اثر النظام النقدي والمباة النقدية على الاداء الاقتصادي والعكس حيث ان النظم النقدية والسياسات النقدية الملائمة للمرحلة من التطور الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد القومى عادة ما تساعد على بلوغ هذا الاقتصاد الى اهدافه فى النمو والتقدم ، وكذلك فان التاريخ الاقتصادي يقص علينا كيف استطاعت النظم النقدية التى تدخلت فى وضعها قوى الاستعمار ان تساعد فى عملية تخريب النظم الاقتصادية للدول المستعمرة وان تمت تخلفها وتحكم السيطرة عليها من اجل استنزاف مواردها باقصى ما يمكن .

ودراسة تطور النظام النقدي المصري يفيد اولا فى معرفة السرب ادارة النقود فى الاقتصاد المصري عبر التاريخ النقدي المصري وفى تلاقى اوجه القصور الذى حدث ومن ثم استحداث التطوير العواى القادر على وضع الاقتصاد المصري فى المسار الصحيح المؤدى الى التقدم والنمو .

وسوف تقسم مراحل التطور الى ثلاثة مراحل الاولى تدرس نشأة النظام النقدي المصري والتى تمتد تاريخيا حتى الحرب العالمية الاولى اما المرحلة الثانية فتدرس فيها كيفية تحول النظام النقدي المصري عن الاستقلال الى التهمية ، ثم المرحلة الاخيرة وتدرس فترة استقلال النظام النقدي المصري .

المبحث الأول

نشأة النظام النقدي المصري

(١٨٣٤ - ١٩١٤)

كانت النقود السائدة في المجتمع المصري حتى عام ١٨٣٤ - خليطاً من النقود الأجنبية الخاصة بالدول المرتبطة بالخلاف المشايخ الى جانب نقود الدول الأوروبية التي تتعامل مع مصر استيراداً وتصديراً فقد كان التداول يعنى بالعملة الفضية والذهبية ، وكان أهمها هو الجنيه المجدي التركي والجنيه الانجليزي والنتروالفرنسي (عشرين فرنك) وهي عملات ذهنية تختلف من حيث الوزن والقياس والشكل .

وقد شهدت المحاولة الأولى لبناء الاقتصاد المصري والتي تمت على يد محمد علي الاجراءات الأولى للإصلاح النقدي في عام ١٨٣٤ وذلك بتخليص المجتمع المصري من التعامل بالعديد من العملات الأجنبية ذات الوزن والقياس المتفاوتات من الميكوكات الفضية والذهبية وذلك باتباع نظام المعدنين .

(١) مرحلة اتباع نظام المعدنين :

قام هذا الإصلاح النقدي على أساس جعل الريال وحدة النقد الحرة والذي ينقسم الى عشرين قرشاً ، وأما ان تكون هذه الرسالات من الذهب او من النضة وعلى ان يكون وزن الريال الذهب ٧ قرايط وقياسه ٣٥٠ من الالف ، اما الريال الفضي فيكون وزنه ١٥ قيراطاً ، وجعل لكل منهما قوة ابراء مطلقه .

وعلى ذلك فقد اعتبرت الريالات الذهبية والفضية نقوداً للقاعدة النقدية وأقيمت نسبة ثابتة بين الذهب والفضة بواقع ١ : ٢٥ مره١ وتم سك عملات مساعدة من الفروش والهارات كعملة مساعدة لمواجهة المعاملات في السلع قليلة القيمة ومنحها القانون قوة ابراء محددة . وفي عام ١٨٣٦ ثم ضرب الجنيه المصري الذي يحتوى على خمسة ريالات من الذهب ووزنه ٤٤ مره١ جراماً منها ٢٦٤٧ جرام من الذهب الخالص .

ورغم ان الدولة احتكرت حق سك النقود واصدارها ورغم منحها الريال قوة ابراء قانونية مطلقة الا انها سحت بتدال بعض النقود المعدنية الاخرى وهى الجنيه الذهبى الفرنسى والريال الاسبانى والجنيه الانجليزى والدولار الأمريكى والجنيه التركى وحددت لكل من هذه العملات سعراً قانونياً اقل من قيمته الحقيقية بالنسبة للجنيه المصري اى ان الجنيه المصري قد قو , باكثر من قيمته الحقيقية وذلك على امل ان يقوم الجنيه المصري عن طريق هذا التقوم الذى جعله عملة رديئة بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى بطرد هذه العملات من التداول ويحل محلها . وقد كان من الممكن ان يحدث ذلك وان تستقل العملة المصرية وحدها بسوق التداول الا ان ذلك لم يحدث وذلك لان الدولة لم تقوم بضرب الكميات الكافية لحجم التعامل من الجنيه المصري والريال فضلاً عن سوء الموجود منها في المجتمع مما ادى الى بقاء بقيمة العملات الاخرى في التداول .

ولم تبقى الاحوال كما هى بل ترتب على هبوط اسعار الفضة في عام ١٨٢٠ ان قام الاجانب بشتمدير العملات الفضية الى مصر والس

كان محددًا لها أسعار قانونية قابلة أعلى من قيمتها الحقيقية بمقدار انخفاض قيمة الفضة في العالم وذلك للاستفادة من هذا الارتشاع لمصلحتهم الخاصة ، وهو ما أدى إلى مزيد من خسارة المجتمع للمصري لجزء كبير من صاير أرائه المدفوع قيمتها بالفضة .

وفي الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر بدأ رأس المال الأجنبي يتوافد على مصر واتجهت الدولة إلى الاقتراض من الدول الأوروبية واستخدمت في مروعات أجنبية متعددة سواء في الداخل أو في الخارج وكانت العملات المستخدمة كلها عملات ذهبية وكان الجنيه الإنجليزي أردًا هذه العملات ولذلك استطاع أن يطرد بقية العملات الأخرى من التداول ، وتم له الانفراد بالتداول النقدي في مصر عقب الاحتلال المكشوف عام ١٨٨٢ .

وعلى ذلك فإن مرسوم الإصلاح النقدي لم يستطع أن يحقق أي إصلاح إلا أن وضع قاعدة نقدية ، أما ما عدا ذلك فإن خلط العملات ما زال يحكم التداول النقدي ولم تستطع النقود المرسومة أن تنفرد بسوق التعامل المحلي . وبدوا أن السبب الأساسي هو تأخر عملية الإصلاح النقدي عن مواكبة عملية الإصلاح الاقتصادي وكذلك عدم تخير النقود المرسومة القادرة على الوفاء بحجم التعامل .

٢ - مرحلة اتباع قاعدة الذهب :

تعتبر المحاولة الثانية للإصلاح

النقدي هي صدور مرسوم الإصلاح النقدي في ١٤ نوفمبر عام ١٨٨٥ وهو الذي غير معالم النظام النقدي الذي كان قد تحدد في عام ١٨٢٤ . وقد

الغنى القانون الجديد نظام الممدنين كقاعدة للنقد في مصر واخذ بنظام قاعدة الذهب . واتخذ القانون كلجدة السكركات الذ هببة لتطبق ففى مصر واصبحت وحدة النقد القانونية هى الجنيه المصرى الذ هبى ونتم الى مائة قرش كما اصبح له قوة ابراء مطلقة فى الوفاء بالديون والالتزامات .

وقد كان الهدف من صدور هذا القانون هو اخلال عملة تيمية موحدة محل خليط العملات المتداول فى المجتمع المصرى ، وكذلك التخلص من نظام الممدنين باستبدال الفضة وخاصة بعد تدور قيمتها ففى الاسواق العالمية واغراق الاسواق المصرية بالنقود الاجنبية الفضية وهو ما كبد مصر خدائر فادحة . ولذلك حرص المرسوم على النص من جانب اخر على توفير ضمانات سيادة العملة المصرية فى التداول عن طريق ايجاد نقود مساعدة الى جانب الجنيه المصرى تك من الفضة والنيكل .

الا ان الاصلاح النقدى الذى لم يستطع ان يحقق النتائج المرجوة منه وذلك لانه لم يتم سك كمية كافية من العملات الذ هببة المصرية (الجنيه المصرى) ، فالجنيه المصرى لم يتم سكه الا مرة واحدة عام ١٨٨٩ ثم اوقفت عملية السك ولم تتكرر رغم حاجة السوق الى مزيد من العملات . وكان من نتيجة ذلك ولحد حاجة التعامل تم الابقاء على ثلاث عملات اجنبية ذ هببة فى التداول وهى الجنيه الانجليزى والجنيه التركى (المجيدى) وقطمة المشرىن فرك فرنسى (البنتو) وحددت قيمة هذه العملات باقل من قيمتها الحقيقية بالنسبة للجنيه المصرى لتصبح عملات جيدة . وصبح الجنيه المصرى عملة رديئة فيقوم الجنيه المصرى بطرد العملات الاخرى الجيدة من التعامل حسب قانون جرشام

الا انه نتيجة لنفس الخطأ الذى اوقف عملية الاصلاح السابقة ودو عدم
حك كمية كافية من النقود المصرية تكف حجم التعامل فان الجنيه المصرى
لم يستطع ان يطرد بقية العملات من التداول .

ينظر لأن الجنيه الاسترلينى كان أردا هذه العملات الاجنبية الثلاث
نقد عام بطرد هذه العملات من التداول وتبرأ المكانة الاولى فى التداول
النقدى المصرى . وساعد على سرعة حصول الجنيه الانجليزى على المكانة
الاولى فى التعامل فى صر ارتباط التجارة الدولية لصر مع انجلترا ، فصر
كل عام تشهد صر تيارا من الجنيهات الانجليزية يدخل الى صر لتمويل
الواردات الانجليزية من القطن فى الخريف ثم يعاد تصديرها الى الخارج
خلال باقى شهور العام ، ولم يستطع الجنيه المصرى والحال كذا ان -
يتجاوز القيام نظريا بوظيفة وحدة الحساب .

بعد اخفاق المحاولتين السابقتين للاصلاح النقدى فان المرحلة
الثالثة للاصلاح النقدى ترتبط بظاهرة حديثة على المجتمع المصرى وهى
ظهور التنظيم المصرفى وانشاء البنوك حيث تم تأسيس اوفى بنك فى مصر
والسمى " بنك مصر " براس مال انجليزى عام ١٨٥٦ (يختلف عن بنك
مصر الذى اسسه طلعت حرب باموال المصريين فقط عام ١٩٢٠) وهى
انما له عام ١٩١١ . ثم بدأت البنوك الاجنبية تتد للعمل فى صر ابتداء
من النصف الثانى من القرن التاسع عشر وغالبيتها كانت من اجل التيسير
فى تلبية مطالب الخديو اسماعيل فى الاقتراض والتى انتهت بكارثية
افلاس الحكومة وانشاء صندوق الدين عام ١٨٧٦ والتدخل فى شئون

مصر ثم الاحتلال ، المصري (١)

ولا شك ان التنظيم المصرفي تأخر كثيرا في المجتمع المصري ويرجع ذلك لا سباب كثيرة أهمها حالة الاضطراب التي طالت تعيشها البلاد ، ثم عدم الفهم الصحيحة للاساليب الحديثة ، فضلا عن تأخر الافراد حثاريا وانخفاض مستوي التعليم ومن ثم عدم توافر حجم معتد يسد من الادخار القوي .

يمكن أن نقول أن هذه الفترة حدث فيها حدثين فذوا أهمية بالغة بالنسبة لدراسة النظام النقدي المصري الاول هو انشاء البنك الاهلي المصري حيث قام بتأسيسه ارست كائل الانجليزى الذى انتقل لمصر لهذا الغرض مع سلفاجو وسوارس وهم من الاجانب المستوطنين في مصر ، وقد تم تأسيسه براس مال انجليزى في صورة شركة ماهرة ، مقرها مصر للقيام بالاعمال المصرفية العادية والقيام بمهام اصدار اوراق البنوك المصرية الورقية بعد ان منحت الحكومة المصرية امتياز اصدارها .

وقد حدد الامر العالي الصادر في ٢٥ يونيو عام ١٨٩٨ بانشاء البنك الاهلي كهيئة اداء البنك لمهمة اصدار اوراق البنوك المصرية وذلك بان يكون يجب ان يحتفظ بصفة دائمة ما يساوي خمسون في المائة من قيمة اوراق البنوك التي يصدرها ذهب ، ويحتفظ بما يساوي الخمسون في المائة الثانية من قيمة النقود سندات تقوم بتحديد اها واختيارها الحكومة المصرية .

(١) يراجع في هذا الموضوع وكيفية توريث الخديوي القروض بالاسباب لا اخلاقية وقرص انحصار على مصر اقتصاديا مؤلف بنول وانشوات تاليف دافيد لاندز ، ترجمة الدكتور عبد العظيم انيس ، دار المعارف عام ١٩٦٦ ، الفصل الخامس وباعده .

فى حالة عدم وجود هذه السندات يحل محلها بنفس القيمة كمية من الذهب
اى يزداد الرصيد الذهبى بقيمتها ، وعلى ان يوضع رصيد الاصدار سواء كان
ذهبا او سندات بمركز البنك بالقاهرة وتحت اشراف الحكومة المصرية .

وبالطبع فان المشرع لم يعترف لاوراق البنكنوت بقوة الابراء الكاملة
فى الوفاء بالالتزام بل تركت الافراد احرارا فى قبول الوفاء باوراق البنكنوت
او رفضها والتسك بشرط الدفع بالعملة الذهبية ، رغم ان الحكومة
سمحت لمثلئ وزارة المالية والسيارف بقبول اوراق النقد الورقية التى
يصدرها البنك الاهلى واجراء كافة المدفوعات للافراد بها اذا قبلوا ذلك
وهكذا اشرق على المجتمع المصرى لأول مرة النقود الورقية "اوراق البنكنوت"
التى يصدرها احد البنوك والتى تستخدم فى التعامل النقدى والتى حلت
بعد فترة محل النقود الذهبية فى التداول حيث تم سحب الذهب
الى انجلترا وتصفية الاستقلال النقدى لـ (١).

(١) يراجع فى تفصيل تجربه انشاء البنك الاهلى واهداف انشاؤه والامسوب
الذى رسم له من اجل تصفيه الاستقلال النقدى لـ مصر واحتكازه لتجارة
القطن والتجارة الخارجية لـ مصر واستخدامه فى عملية استنزائ الاقتصاد
المصرى كتاب الدكتور محمد مرسى ، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية
المرجع السابق ، الفصل الثالث .

المبحث الثاني

النظام النقدي المصري من استقلاله إلى تبيعية (١٩٤٥-١٩٤٥)

بدأت هذه الفترة وحسرتحتل فيها الجنيهاً الاسترلينية المقام الأول بعد أن ارتكز النظام النقدي على قاعدة الذهب (المسكوكات الذهبية) أما النقود الورقية (البنكوت) فقد كانت على هامش التداول إذ أن قبولها ما زال اختيارياً ، أما بالنسبة لنقود الودائع فإن دورها في النظام النقدي لا يكاد يذكر لعدم إقبال المصريين على الإيداع لدى البنوك للأسباب السابقة ولعدم وجود الوعي المصرفي وتغلغل العادة المرفية .

وقد حدثت في هذه الفترة تغيرات جوهرية في النظام النقدي المصري غيرت من وجه الاقتصاد المصري وأهم هذه التغيرات هي تقسّدان النظام النقدي المصري لاستقلاله وإحكام تبيعية الاقتصاد المصري للسوق الرأسمالية العالمية بقيادة إنجلترا .

(١) فرض السعر الإلزامي لاوراق البنكوت:

ما أن شبت الحرب العالمية الأولى إلا واندفع الأفراد إلى سحب الودائع من البنوك والمطالبة بالنفء ذهباً وكذلك اندفع الأفراد إلى استبدال النقود الورقية المنطاء جزئياً ذهباً (٥٠ ٪ حسب نظام الإصدار السابق) بالذهب . ولم تجد الحكومة المصرية أمامها من حل لمشكلة السحب من البنوك وخامه من البنك الأهلي إلا بفرض السعر الإلزامي لاوراق البنكوت بعد أن كان اختيارياً ، إلا أن هذا الإجراء وحده لم يكن يستطيع

ان يوقف طلب الافراد على الذهب لاكتفاءه في مواجهة الظروف الطارئة للحرب ، ولذلك اضطرت الى ان تصدر الامر العالي بفرض السمر الالزامى لاوراق النقد الورقية وان تعفى البنك الاهلى من التزام شرط الدفع بالذهب في ٢ اغسطس عام ١٩١٤ .

وهكذا انتقلت اوراق البنوك المصرية من مرحلة التداول الاختيارى الى مرحلة السمر الالزامى دون ان تمر بمرحلة تحديد السمر القانونى ، وهذا ادى الى اخفاء العملات الذهبية من التداول تماما ، لانه مادام قد تساوت العملتان في اليقاع البر للذمة واصبح لكل منهما قوة ابراء مطلقة مع اختلاف بين في قيم كل منهما فانه لا بد ان تختفى العملة الجيدة بفعل طرد العملة الرديئة حسب قانون جرشام وليس هناك اردى من الورق بالنسبة للذهب . وهكذا انتقلت مصر من قاعدة الذهب الى قاعدة النقود الورقية .

٢- ايداع الرصيد الذهبى بنك انجلترا

رغم فرض السمر الالزامى لاوراق النقد المصرية (البنكون) فانه مازال هناك التزام البنك الاهلى بان يودع في خزائنه في القاهرة ٥٠% من قيمة البنكون الذى يصدره ذهب و ٥٠% من القيمة سندات تختارها الحكومة المصرية ، الا ان - انجلترا استغلت ظروف الحرب ورفضت ايداع الذهب خزانة البنك الاهلى في مصر واجاز وزير المالية المصرى للبنك الاهلى ان يودع غطاء الاصدار الذهبى بنك انجلترا بناء على طلبه . وكان ذلك هو المطلوب فترغم ان النظام النقدي المصرى مرتكزا على الذهب والبنكون المصرى منطوق

بالذهب بنسبة ٥٠% من قيمته الا ان هذا الغطاء الذهبى غير موجود فى
مصر بل موجود فى بنك إنجلترا .

وقد ترتب على ايداع رصيد الاصدار النقدى المصرى من الذهب
بنك إنجلترا ان استطاع البنك الاهلى ان يقوم باصدار اوراق البنوك
فى مصر مقابل ايداع الذهب بنك لندن اوسحبه ، هذا بالاضافة الى
انه نتيجة لذلك يستطيع ان يجرى تحويلات تلغرافية للارصدة النقدية
بين مصر وانجلترا حسب سعر التعادل (٩٧ قرش) والعكس ، وهذا
من شأنه ان ادى الى احتكار البنك الاهلى لعمليات الصرف بين العملة
المصرية والاسترلينية بسعرات ثابتة فعلا ، وشوما ادى الى تثبيت سعر الصرف
بصفة فعلية وليست قانونية بين الجنيه المصرى والجنيه الانجليزى ٠٠٠٠

وقد نتج عن ذلك ان انتقلت حصر من قاعدة الذهب الى قاعدة
الصرف بالذهب (الحوالات الذهبية الاجنبية) حيث المعاملات الداخلية
يتم تسويتها بالعملة الورقية اما الخارجية فيتم تسويتها بالاسترلينية
على أساس الذهب ، وكذلك فان عملية الاصدار لاوراق البنوك فى
مصر اصبحت مرتبطة بحركة ملكية البنك الاهلى للذهب فى لندن دون ان
يخرج الذهب من بنك لندن ، ثم أخيرا اصبحت هناك سعر صرف ثابت
او سعة للتعادل بين الجنيه المصرى والاسترليني على أساس الجنيه
الاسترليني يساوى ٩٧% قرش .

٣- الاسترليني الورقى قاعدة للنقد المصرى :

لم يقف الامر عند وضع الرصيد
الذهبى المصرى فى بنك لندن بما ترتب عليه من اثار بل قام بنك إنجلترا

بتهليخ الهند الاهلى بانه لن يستطيع ان يضع تحت تصرفه كمية الذهب اللازمة كغطاء لاصدار البنكوت المسمى ، وذلك لا يمكن التوسع فى اصدار البنكوت لمواجهة حاجة البلاد من العملة على الاساس السابق وهو تغطية نصف قيمة هذا البنكوت بالذهب ، وطلب بنك إنجلترا ان يستبدل الذهب باذونات الخزنة البريطانية .

صدر قرار من وزير المالية فى ٣٠ اكتوبر عام ١٩١٦ يسمح للبنك الاهلى بما طلب بنك لندن اى يسمح باستبدال الذهب باذونات الخزنة وقد ترتب على ذلك ان اصبح غطاء العملة المصرية الاسترلىنى الورقى ولم يعد الجنيه قابلا للتحويل الا للملات الورقية الانجليزية ، ثم انتهت سعر الصرف بين مصر وانجلترا بصفة رسمية ، وكانت هذه أسوأ مرحلة من التطور يمر بها النظام النقدى المسمى ان ترتب على هذا الوضع نتائج فى غاية الخطورة بالنسبة للاقتصاد المصرى هى :

حرية تحويل النقد المصرى الى الاسترلىنى والعكس حسب سعر التعادل (١٢ قرش للجنيه الاسترلىنى) بدون اى قيود ، بحيث يمكن اصدار اوراق البنكوت المصرية بطريقة الية متباين ان وناات الخزنة البريطانية او ايداع جنيهاات استرلىنية لحساب البنك الاهلى فى بنك إنجلترا ، وهذا قد ادى الى انتفاء قيام الحكومة المصرية باى نوع من الرقابة على اصدار النقود او تقييد عملية الاصدار .

فقدان العملة المصرية لاستقلالها وارتباط مصير العملة المصرية بمصير العملة الانجليزية الورقية بحيث تد هورت قيمة الجنيه المصرى بتد هور قيمة الجنيه الانجليزى فى تلك الفترة بالنسبة للعملات الاخرى مثل الدولار الأمريكى .

— إمكانية إنجلترا تمويل الحرب التي تخوضها في مصر كما لو كانت مصر هي إنجلترا دون تأثير مركز الجنيه الانجليزي او خروج الذهب من إنجلترا ، فقد كان تمويل الحرب يتم عن طريق زيادة الاصدار النقدي المصري في مقابل تراكم الارصدة الاسترلينية في مئذنة إنجلترا لحساب البنك الاهلى والتي بلغت قيمتها ٤٥٠ مليون جنيه استرلينى فى الحرب العالمية الاولى وذلك استطاعت إنجلترا ان تمويل الحرب على حساب الفائض الاقتصادى الذى ينتجه المنتجين المباشرين المصريين .

— أدى هجمات قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للـ استرلينى الى تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر وخاصة الانجليزية والى تعبئة الفائض الاقتصادى المصرى لحساب هذه الاستثمارات كما ان الصادرات المصرية من القطن تتحدد اثمانها تبعاً للظروف الانتاجية العالمية دون ان يكون لحجم النقود فى مصر اى اثر عليها ، بل ان حجم الاصدار النقدي كان يتحدد تبعاً لما تحصل عليه مصر من صادرات القطن فكان يرتفع هذا الحجم من الاصدار فى حالة زيادة اثمان القطن بزيادة الكمية المنتجة منه او زيادة الطلب العالمى عليه وينخفض بانخفاض هذه الاثمان وبذلك فان المجتمع المصرى لم يكن يجنى الا التضخم نتيجة زيادة حصة مبيعاته من القطن والانكماش حالة انخفاض هذه الاثمان .

والسبب فى ذلك هو ثبات سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الانجليزي وامتناع انتقال الذهب .

أدى تخفيض قيمة الاسترليني وارتباط العملة المصرية بالجنيه الاسترليني إلى خسائر كبيرة في تجارة مصر الدولية ، فتخفيض قيمة الاسترليني أدى إلى أن تكون أثمان السلع في أمريكا وفرنسا مرتفعة بالنسبة للألمان في إنجلترا لأن كل من الدولار والفرنك لم يتم تخفيضهما ، وهذا يضطر مصر للتعامل مع كتلة الاسترليني في مجال التجارة الخارجية ومن ثم توثيق تميمتها للاقتصاد الإنجليزي مما أدى إلى أن تخضع الأسعار في مصر إلى تقلبات عنيفة تبعاً لتقلبها في السوق الرأسمالية ومن ثم زيادة حدة الانكماش والتضخم ، وتتجلى مظاهر التبعية في عدم قدرة الاقتصاد المصري على تصريف منتجاته إلا لسوق واحد هو سوق الاسترليني وتخضع إيراداته لتقلبات الطلب على منتجاته وذلك قد يجد نفسه في أزمة عدم القدرة على تصريف المنتجات تبعاً لانخفاض الطلب في هذا السوق على منتجاته ومن ثم لا يستطيع أن يعول وارداته سواء من السلع الصناعية أو حتى السلع الاستهلاكية ..

ولاحظ أن التعديل الأخير لنظام إصدار البنوك المصرية وإمكانية تحميل الجنيهات الاسترلينية إلى مصرية بدون قيد أو شرط وكذا انضمام مصر إلى كتلة الاسترليني عام ١٩٣٦ قد أدى إلى نشوء ما يسمى بمشكلة الإرصدة الاسترلينية . خلال كل من الحرب العالمية الأولى والثانية . فقد استطاعت إنجلترا تعبئة الفائض الاقتصادي المصري إلى إنجلترا وذلك عن طريق استخدام القسوى العاملة المصرية والجهاز الانتاجي المصري في خدمة الجيوش البريطانية في المنطقة وكذا تمويل المشتريات الإنجليزية للمنتجات المحلية المصرية عن طريق ميكانيزم التمويل الشخصي ..

اذ استطاعت انجلترا من خلال وجود الجنيه المصري على قاعدة الاسترلينى ان تصدر اوراق البنكوت فى مصر وان تستخدمها فى التداول مقابل تراكم الاسترلينى لحساب مصرفى لندن ، وذلك تحويل كافة العملات الاجنبية التى تحصل عليها مصر من العملات الاخرى (دولار - فرنك - مارل) نتيجة بيع منتجاتها فى العالم الخارجى خارج منطقة الاسترلينى الى لندن . وذلك تقوم انجلترا بتجميع كافة العملات الاسترلينية وغير الاسترلينية من كافة الدول المستعمرة ومنها مصرفى بنك لندن وتقوم بتزويد كل بلد بجزء منها وفقا لحصى معينة وتبعا لمصلحة انجلترا .

وقد ترتب على ذلك انه تزام لسرصيد من الاسترلينى يبلغ ١٥٠ مليون جنيه استرلينى خلال الحرب العالمية الاولى وارتفع هذا الرصيد الى ١٣٠ مليون جنيه عام ١٩٤٦ ، وهكذا استطاعت انجلترا ان تعب ما يتراوح بين ٢٣% الى ٢٥% من الناتج القومى . السرى كادخار لمصلحتها الخاصة ولتمويل الحرب بدلا من استخدامه فى زيادة تنمية المجتمع السرى .

المبحث الثالث

إعادة استقلال النظام النقدي المصري (١٩٤٠ - ١٩٧٥)

في الفترة السابقة التي تراكمت فيها الارصدة الاسترلينية للحكومة المصرية لدى بنك إنجلترا كانت اكبر فترة تمت فيها تهمية الاقتصاد المصري للاقتصاد الانجليزي وكذلك تمت اكبر عملية نهب واستغلال للاقتصاد المصري ، وهي التي حركت العقول المصرية لكي تنادي بفصل الجنيه المصري عن الجنيه الاسترليني لكي يتحقق للجنيه المصري استقلاله عن الجنيه الانجليزي ، ومن ثم تكون بداية لاستقلال الاقتصاد المصري عن الاقتصاد الانجليزي . ونادت بذلك كل الاصوات - المصرية الحرة وساندتها الرأسمالية الوطنية التي استطاعت في الفترة السابقة خلال الحرب ان تنهي ثروات كبيرة عن طريق التضخم وعن طريق بناء بعض الصناعات والتي اصبحت لها مصلحة قوية في استقلال الجنيه المصري واستقلال المجتمع المصري لكي تتاح لهم فرصة اكبر لبناء مزيد من الصناعات المحلية .

وقد بدأت اول هذه الاجراءات بانضمام مصر الى صندوق النقد الدولي والخرجه من منطقة الاسترليني وبالتالي تصفية الاوضاع الخاصة بالارصدة الاسترلينية التي تراكمت لمصر في بريطانيا ، وكان انضمام مصر الى صندوق النقد الدولي في ديسمبر عام ١٩٤٦ وتم تقييم الجنيه المصري بمقدار ٢٧٢٨٨ ر ٣ جراما من الذهب وعلى ان يساوي ٤١٣٣ دولار امريكي ، وتحدد قيمته بالنسبة للعملة الاخرى

بطريقة مباشرة عن طريق تقويمه بالذهب والدولار الأمريكى . وكان هذا
 فى حد ذاته يعتبر خطوة لتحرير الجنيه المصرى حيث أصبحت المداينة
 المصرية على قاعدة الدولار الذهبى ، لكن نظرا لان رصيد ها بالسترليني
 فان أى تخفيض فى قيمة الاسترليني سوف تخفض من قيمة رصيدها على انه لن
 يعنى التخفيض الا لى لقيمة الجنيه المصرى ولكن الواقع يحتم تخفيض
 الجنيه المصرى حتى يمكن تلافى تخفيض الرصيد من الاسترليني - وذلك
 فان الارتباط لم ينشأ بعد طالما ان الارصدة موجودة بالسترليني - ولكن
 هناك حقيقة بدأت تظهر فى الوجود وهى بدء سيادة الدولار الأمريكى
 كعملة نقدية أولى .

وكان لابد ان يتم حل مشكلة الارصدة الاسترلينية وبدأت المفاوضات
 مع انجلترا من اجل تسوية مشكلة الارصدة الاسترلينية فى مستهل عام ١٩٤٢
 وكانت نتيجة المفاوضات الاتفاق الذى تم بين مصر وانجلترا فى ٣٠ يونيو
 عام ١٩٤٢ والذى انطوى على ثلاث مسائل جوهرية هى :-

- (١) خرج مصر من منطقة الاسترليني اعتبارا من ١٥ يونيو عام ١٩٤٢ -
- (٢) تجريد الارصدة الاسترلينية مع الوعد بالافراج عنها تدريجيا
 على دفعات فى المستقبل والافراج عن بعضها حالا .
- (٣) عدم تقييد انجلترا تحويل الاسترليني الفرج عنه من الارصدة الجديدة
 وكذلك ما تحصل عليه مصر نتيجة صادراتها الى اية عملة
 اخرى .

الا ان هذا الاتفاق قد أوقف من جانب انجلترا بعد خمسة اشهر
 من الاتفاق اى فى ٢٠ اغسطس سنة ١٩٤٢ وذلك عندما رفضت انجلترا تحويل

الاسترليني الى الدولار الامريكى او الكندى ولم تمتطح مصر ان تستخدم
الاسترليني الفرج عنه او المدفوع لها لقاء عا د راثها الا بالشراء من السوق
الانجليزية او الامواق التى تقبل الدفع بالاسترليني .

وهكذا لم تجد الحكومة المصرية بدا من الفاء العلاقة بين الشئ
المصرى والانجليزى ووجدت انه لابد من تحرير النقد المسمى من تهمة
للنقد الانجليزى فاستغلت انضمام مصر لمنظمة صندوق النقد الدولى والخرى
من منطقة الاسترليني ففرضت الرقابة على عمليات الصرف الاجنبى
بما فى ذلك التحول الى الجنيه الاسترليني او العكس . وانتهى بذلك
عهد التحويل الى اللباغ النقدية بين مصر وانجلترا والعكس بلا قيد ولا شرط
وسمر التماهل . وجاء القانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ معدلا لنظام اصدار
البنكوت المصرى وسبب " سبل الرقابة الحكومية على البنكوت الذى يصدره
البنك الاهلى وقد نص على ان اى اصدار نقدي لابد ان تكون تغطيته
على النحو التالى :-

- (١) تغطية الجزء المشروط بالذهب باذونات الخزنة السرية .
- (٢) الجزء المشروط تغطيته باوراق عالية يتم تغطيته بسندات الحكومة
المصرية او سندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية .

وهكذا لم يمدنى استطاعة البنك الاهلى ان يصدر اوراق البنكوت
فى مصر بطريقة الية كما سبق . واصبح للحكومة المصرية سيطرة
على هذه الكمية وعلى عملية الاصدار .

وفى سنة ١٩٤٦ خفضت انجلترا من قيمة الجنيه الاسترليني

فانخفضت قيمة الارصدة المصرية بالاسترلينى بمقدار الثلث ، واستأنفت المفاوضات مع انجلترا بتقص تحديد البالغ التى سيفرج عنها من رصيد مصر وكذلك تحديد الحصة التى يمكن السماح بتحويلها الى العملات الاخرى وخاصة الدولار من الحصة المفرج عنها وتحديد قيم بعض السلع الدولية التى ستعطى مصر حتى شرائها بالاسترلينى وتقرير مبدأ عدم التزام مصر بقبول الاسترلينى فى الفاء بقيمة الصادرات الا حيث تجرى المعاملة بالمثل .

وقد انتهت المفاوضات الى اتفاق يناير عام ١٩٤٨ ومارس ١٩٤٩ الى الافراج عن جزء من الاسترلينى وكذلك بيان كيفية استخدامه ، الا انه نظرا لمرقلة انجلترا عملية الاستيراد من اسواقها والرقابة التى فرضتها على تجارتها الخارجية فانه لم تستطع الحكومة المصرية الاستفادة الا بجزء يسير من الارصدة المجمدة حتى اوائل يوليو عام ١٩٦١ وهو موعد توقييع اتفاق طويلة الاجل مع بريطانيا يتضمن تحرير مبلغ ١٥٠ مليون جنيه استرلينى على فترة عشر سنوات وان يجرى اتفاق بين مصر وانجلترا فيما يتعلق بالجزء الباقى قبل انتهاء اجل الاتفاق الاول . الا ان هذا الاتفاق عدل عام ١٩٥٥ باتفاق يتضمن زيادة البالغ المفرج عنها خلال فترة غايتها ثمان سنوات .

وفى عام ١٩٥٦ قامت مصر بتأميم قناة السويس وكان رد القممىل هو تجميد انجلترا لما تبقى من الارصدة الاسترلينية حتى عام ١٩٥٩ الذى تم خلالها الاتفاق بين مصر وانجلترا على الفاء القيدود المفروض على الارصدة المصرية مقابل تعهد مصر بالفاء كافة تدابير الحراسة على الممتلكات البريطانية التى كانت قد فرضت فى اعقاب العدوان الثلاثى على مصر .

وقد كان الاصلاح النقدي يحتاج الى ان يتج بوجود بنك مركزي
 مصرى يختص بامراة العملة والرقابة على النقد والايمان واستجباب
 الشرع لهذه الرغبة القوية التي تمت المصاداة بها كثيرا مع المصاداة
 باستقلال الجنيه المصرى وصدر القانون ٥٧ لعام ١٩٥١ الذى منح
 البنك الاهلى اختصاصات البنك المركزى للدولة ، وقد تضمن هذا القانون
 اصراصدار البنوك وتنظيم الفطاء الخاص به والذى نص على وجوب
 مقابلة اوراق النقد المتداولة بصفة دائمة وقدر قيمتها تماما برصيد
 يكون من الذهب ومكوك اجنبية ونقد اجنبى وسندات واذون الحقسوق
 المصرية .

وكذلك نص القانون على ان اى زيادة فى الاصدار يجب ان تغطى
 بالذهب ايضا او بمكوك اجنبية قابلة للسرف بالذهب او نقد اجنبى
 قابل للسرف بالذهب او بسندات واذون الحكومة المصرية وهكذا استبعد
 الجنيه الاسترليني تماما من فطاء العملة المصرية ما لم يكن قادرا
 على التحول الى الذهب .

ولا يعيب هذا القانون الا انه لم ينص على جواز تغطية النقد المصرى
 بسندات حكومية تصدرها الحكومة المصرية وكذلك عدم ادخال الاوراق
 التجارية فى عداد الاصول التي يجوز تغطية اصدار البنوك بها ،
 ذلك لان وجودها كفطاء لاصدار البنوك يبنى سوق التعامل فى الايمان
 تصير الاجل فى البلاد - وقد صدر القانون رقم ٥٠ عام ١٩٥٢ متلا فضا
 هذا الوضع حيث نص على ان يقابل اوراق النقد المتداولة بصفة دائمة

وقد بقيتها تماما رصيد مكون من الذهب والنقد الاجنبى والصكوك الاجنبية والاوراق التجارية الثابتة للخصم .

ومناسبة غطاء العملة فان الحكومة فى بداية عام ١٩٥٠ اتبعت سياسة شراء كمية كبيرة من الذهب وذلك استغلالا للفائض فى ميزان المدفوعات فى نفس العام مع منطقة الدولار فاشترت كمية من الذهب تقدر بحوالى ٤٢ مليون جنيه ، وذلك بقصد تأكيد استقلال الجنيه المصرى فى السوق العالمية ، ثم اعيد تقييم هذا الذهب بمقدار ٦٠٦ - ٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥١ ولم يتغير مقداره حتى الان .

وسياسة تكديس الذهب كنظام للعملية سياسة مشكوك فى جدواها من حيث المحافظة على قيمة العملة فى الاسواق العالمية ، اذ ان قيمة العملة انما تتوقف على قوة الاقتصاد القومى بوجود جهاز انتاج قوى متنوع الانتاج فى البلاد . ولذلك فان هذه السياسة اودعت قدر كبيراً من الناتج القومى فى هذا الذهب وكان الاولى ان تتجه الى بناء الجهاز الانتاجى بزيادة قوى الانتاج وتوزيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى .

وفى اطار عملية البناء الاشتراكى للاقتصاد المصرى ابتداء من عام ١٩٦١ وتبنى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع بزيادة التنوع اتبعت حصر سياسة العزلة النقدية بهدف خلق عملة قوية نسبياً ، وقد قامت سياسة العزلة النقدية على هذه الاسس :

١ - اتباع نفس نظام الاصدار السابق وحظر تصدير البنكسوت المصرى

او استيراده ، وهو ما يعنى عدم استخدام البنوك المصرية فى التعامل الخارجى .

— بالنسبة لدول العملات الحرة يتم الدفع بالعملات الحرة
— بالنسبة لدول الاتفاقات وهى اوروبا الشرقية وافريقيا وبعض دول اسيا يتم الدفع بالدولار الحسابى او الاسترلينى الحسابى وهى عملة حسابية يتم تسوية الديون على اساسها ومنهج التعامل بهما اطلاقا ، اى يقتصر دورهما على انهما وحدتين لحساب القيم .

— بالنسبة لبعض البلدان الاخرى يتم الدفع بالجنيه المصرى من جانب مصر حسب الاتفاقات البرية بين الدول المجاورة ومصر .

ويجب ان نشير الى ان سياسة عزل العملة المحلية عن السوق المالى لا تعنى عزل الاقتصاد المصرى عن السوق المالى ، فتستمر المعاملات مع العالم ولكن تتم تسوية الحسابات تبعا للاسعار السابقة .

وتستند هذه السياسة النقدية الى وجوب حماية الاقتصاد المصرى والعملية المصرية من تقلبات التى تحدث فى العالم الراسخ الى العملات وكذلك الى تفادى انتقال التضخم الذى تزخر به هذه المجتمعات الى المجتمع المصرى . وكذلك فان امكانية بناء جهاز انتاجى داخلى قوى ومتنوع يصبح صعبا فى ظل الاثمان الدولية التى تتحدد تبعا للاوضاع الاحتكارية لبلدان سوق العملات الحرة وبالتالى عدم القدرة للاقتصاد القومى على المنافسة بمنتجاته المحلية الصناعات الاجنبية ومن ثم قدرة الصناعات الاخيرة على القضاء على الصناعات المحلية ناهيا

من وضع احتكاري قوى في نفس الوقت .

ورغم ان سياسة المزاولة النقدية قامت بحماية المجتمع المصري لفترة من التضخم وساعدت على بناء المشروعات الانتاجية خلال ^{١٩٥٨}الخطبة الخمسية الاولى الا انها تكاد تكون قد انتهت في منتصف السبعينات بوضع سياسة الانفتاح الاقتصادي موضع التطبيق .

الفصل الرابع النقود المصرفية وخلق الائتمان

١- نشأة النقود المصرفية

في أوائل القرن الوسطى في المرحلة التي كانت فيها أوروبا على مشارف الدخول في النظام الرأسمالي نشطت التجارة الخارجية نشاطا كبيرا وازدهرت التجارة والصناعة في إيطاليا ازدهارا كبيرا وحوّلت التجارة الخارجية من النشاط العادي الذي يقيم على النقل الزماني والمكاني للمنتجات إلى السيطرة على الصناعة بحيث تكون الأخيرة في خدمة الأولى . وازاء التعامل في السوق العالمية بخليل كبير من العملات المعدنية كان لابد أن يكون هناك مجموعة من المتخصصين في فحص هذه العملات وتقديرها والتحقق من وزنها وقياسها . وتولى هذه المهمة الصياغ ، فقد كان عليهم أن يقوموا بفحص العملات المعدنية وتحديد عيارها ووزنها ثم لم يلبث أن أمن التجار هؤلاء الصياغ فأودعهم ما لديهم من نقود وعملات لقاء ايصالات بهذه النقود المودعة . وفيما بعد تطورت الامور بحيث أصبح التجار يتبادلون هذه الايصالات فيما بينهم بدلا من تسليم أول النقود المعدنية كوسيلة للسداد وإبراء الديون .

وازاء عملية التبادل هذه وسرور الزمن تحول بعض الصياغ إلى صياغة يقومون بتلقي النقود من التجار وصدرون شهادات او سندات تدل على ملكيتهم للثروة . وهذا السند هو عبارة عن شهادة من شخص معروف بان التاجر قد اودع ههنا مينا من النقود عنده وان هذا الأخير

مستعدا دائما لتع هذا المبلغ لصاحبه في وقت لا يتقيد بذلك لقاء مبالغ
بدفعه المودع كمسئولة للمصرفي لقاء توليه عملية حراسة النقود واعادتها نسي
المودع المضمون. وهكذا فان هذه السندات كانت بدلا للنقود ووعدا بالدفع
بها.

مع التوسع في نشاط المصرفي الذي يتلقى النقود يكندا التوسع في
الانتاج الذي يتم به مودعي النقود ومع الحاجة الى السرعة في المعاملات
يصح المصرفي للمودع بتظهير صند ايداع النقود الذي ضمه اليه واصبح
السند يكتب لحامله يدفعها المصرفي لمن يحصل هذا السند اليها كان
وسمي المكان الذي يوجد به المصرفي الذي يقيم بحملات تلقي المودائع
وامداد السندات بدفع قيمتها حين طلبها بالصرف او البنك وهكذا تحول
سند الايداع الى نتج من النقود بدخوله عملية التبادل والوفاء بالديون
عن طريق التظهير بان ظل سند ايداع كمية من النقود. وفي هذه
الحالة يمكن اعتبار ان هذا السند هو الاصل التاريخي للنقود المعروفة
المغطاة بمعادن تبلغ قيمتها ١٠٠٪ من قيمة النقود المدبنة في السند
والمتعمد يدفعها لحامله. وكان من الممكن تحويل هذه الشهادة او السند
الى نقود معدنية بجيد نفوذها لانه يتجس في هذه الشهادة بالقيمة النقدية
التي كانت قد هي تتويج من معادن بجملة اجنبية. وكان اولي ذلك عام ١٦٩٤.
العملية هو بنك ستركيلم عام ١٦٥٦ وبنك انجلترا عام ١٦٩٤.

صغير الزمن لاحظت البنوك أن بعض حملة الاوراق لا يتقدموا الى البنك
طالبي تحويلها الى نقود فنادوا بان هناك جزء كبير من النقود نطل نثرة
بقيمة يد من طالبي ذلك لم يعد هناك من الضروري ان تتلقى الاوراق
في السندات الصادرة عنها بغطاء معدني ١٠٠٪ من قيمتها لتسديت سندات

عندها تجازى قيمة ما تحفظ به من عملات مودعة من العملاء في صيغ
العملات الموجودة لا تشمل إلا نسبة من قيمة الأوراق التي أصدرتها
البنك بذلك ظهور الفرد الائتمانية بعد أن كانت الورقة الصادرة من
البنك ورقة نائبة أصبحت ورقة ائتمانية لأنه قد أتت الثقة الممنولة
من البنك التي أصدرها ومع ذلك فهي عمالة دائمة للتحويل إلى معادن
بنقرة معدنية عند الطلب تدعى بالثقة فيها .

ورغم الثقة في الورقة الائتمانية التي يصدرها البنك وتعيده مدفع
قيمتها بالعملات المعدنية إلا أن التعامل بها كان اختيارياً يتوقف
لرغبة الأفراد في قبولها أو عدم قبولها إلا أن الدولة في مرحلة
لاحقة غرست هذه الورقة سراً الزاها وأجبرت الأفراد على قبولها . أغت
البنك من دفع قيمتها بالعملات المعدنية وذلك خوفاً من عدم قدرة
البنك على إاداء بتم هذه الأوراق بالعملات المعدنية وكذا أن
تدرب العملات المعدنية وخلة الذهب نتيجة الطلب على العمل
بالنقد . الورقة الائتمانية التي لا تقبل التحويل إلى معادن والتي أصبحت
مبدية ورقة لها قيمة في ذاتها يمكن قيمتها في أنها رمز دائمة
للمجتمع بقدر أهميتها كرمز ائتمانية تعتمد على ثقة الأفراد في
وأمر القانون .

في مرحلة لاحقة عندما تحولت الرأسمالية من رأسمالية تجارية
إلى رأسمالية صناعية ظهرت النقود الائتمانية أو نقود الدفع فقط
التي كانت حقة أو غير حقيقية فهي عبارة عن قيمة حسابي
عكس في حسابات البنك ولذا يسمى هذا النوع بالنقد الكلاسي . والنقد
الائتمانية الحقيقية هي ما أيد به الشخص في البنك إلا أن تقليد الودائع

تنشأ عن طريق غير ذلك نتيجة عمليات الاقتراض. فالبنك عندما يحطس شخص قرضاً فيودعه حاسبه في البنك ولا يستخدمه لفترة معينة فإنه يكون صاحب وديعة مصرفية في البنك ولكنها وديعة غير حقيقية ومكسبة التصرف في هذه الوديعة عن طريق الشيكات. وعلى ذلك يستطيع المدين صاحب الوديعة المصرفية إما كانت حقيقية أو غير حقيقية أن يوفس بدينه عن طريق سحب شيك على البنك الذي توجد فيه الوديعة وذلك أصبح الشيك أداة للوفاء بالالتزامات وأصبح يتداول كما تنسب إلى النقود الورقية الالزامية. وهكذا أصبحت البنوك قادرة على خلق الائتمان على أساس ودائع غير حقيقية قائمة على اقرض البنك لمسه ولاحظ ان الوديعة هي النقود الكتابية وأن الشيك هو أداة التصرف فيها وأداة تداولها ولا يختلف الشيك عن الأوراق التي يصدرها البنك وهي البنكوت إلا من حيث أن الشيك غير ملزم للكافة من حيث قبوله للوفاء بالدين رغم أنه أصبح من أهم وسائل الدفع في النظم المصرفية المتقدمة فلقد سادت العادة السرفية وأصبح معظم الأفراد يتعاملان بالشيكات بدلاً من النقود الورقية وأصبح الشيك أهم أدوات الائتمان في العصر الحديث إذ ان التعامل بالشيكات يحى من مخاطر حمل النقود أو ضياعها إذ أنه مستحق الاداء لشخص معين والبنك مسئول عن الوفاء لهذا الشخص أو لأمره.

٢- البيان المصرفي

يتكون البيان المصرفي من مجموعة المؤسسات التي تعمل في مجال حفظ النقود والتعامل فيها فكل مجتمع من المجتمعات توجد به النقود من أجل أنه يحتاج للمعامل - فهذه المؤسسات يمكن أن -

أن تشكل هيكل الائتمان في المجتمع، إذ أنها تعمل جميعاً على خلق الائتمان بانواعه المتفاوتة الأجل وإنشاء وسائل الدفع المتداولة في المجتمع. وهذه المؤسسات النقدية تتكون من صناديق الادخار والتوفير ومؤسسات التأمين وشركات الرهونات والتكليف والبنوك بأنواعها المتعددة حتى لو لم تتخذ اسم بنك مثل الجمعيات التعاونية المالية بل أن المرابين في الريف الذين يقرضون بأقراض النقود يدخلون في تكوين البنية المصرفية. وتترفع فوق هيكل البنية المصرفية البنك المركزي الذي يعتبر النظم لعملية الائتمان المصرفي في أي مجتمع حتى ولو اتخذت اسماً غير ذلك مثلما في الولايات المتحدة وإنجلترا.

ومض هذه المؤسسات تعمل في الائتمان قصير الأجل أهمها البنوك التجارية ومؤسسات تعمل في الاقراض والائتمان طويل الأجل مثل بنوك تنمية الصناعة وبنك الاستثمار الوطني وبنوك التنمية الوطنية مطلق على السوق التي تتعامل في الائتمان والتبريد قصيرة الأجل اسم "السوق النقدي" أما السوق التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل فيطلق عليها "السوق المالية" وتتكون النظم الائتمانية من المؤسسات التي تعمل في كلا السوقين.

يقدم قسم قانون البنوك والائتمان البنوك التي نبيها :-

بنوك تجارية : وهي التي تقوم بصفة مستمرة بقبول الودائع تحتفظ بالطلب أو بمدة أجل لا يجاوز سنة.

أما البنوك غير التجارية : فهي البنوك التي يكون عملها الرئيسي التحصيل العقاري أو الزراعي أو الصناعي والتي لا يكون قبول الودائع

تحت الطلب من اوجه نشاطها الاساسي . وهكذا يتحدد البنوكان
المصري بالبنوك التجارية التي تتعامل في الائتمان قصير الاجل
والبنوك المتخصصة التي تعمل في مجال الائتمان طويل الاجل .

ورغم تفرقة القانون بين نوعي البنوك التي نص عليها قانون البنوك
والائتمان الا انه من الصعب وضع معايير عملية للتفرقة بين المؤسسات
التقدمية التي تعمل في القروض والائتمان قصير الاجل نجد ان التداخل
موجود بوضوح في كلا المجالين مثل بنوك التنمية الوطنية التي تمنح
قروض قصيرة الاجل وطويلة الاجل لمشروعات الامن الغذائي .

ولعل السبب في هذا التداخل في أنشطة بنوك الائتمان قصير
الاجل . والائتمان طويل الاجل هو اتساع نطاق العمليات التي تزاولها
البنوك بنوعها وخاصة البنوك التجارية . وكذا اتساع نطاق النشاط
التجاري والصناعي في المجتمع ما جعل البنوك التجارية تحت هذه الضغوط
لا تقصر اعمالها على القيام بعمليات الائتمان قصير الاجل كمثلتي البدائع
الجارية من الافراد والشروعات وخمس الكمبيالات وتقديم الائتمان قصير
الاجل للتجارة والصناعة بل بدأت في تزويد المؤسسات الصناعية والزراعية
والمؤسسات العامة بالائتمان طويل الاجل اللازم لتمويل هذه المؤسسات
لكي تؤدي الوظائف التي يزيد اتساعها عبر الزمن .

وما يجدر الاشارة اليه ان الفترة الاخيرة التي ارسيت فيها
سياسة الانفتاح الاقتصادي تم توجيه الائتمان طويل الاجل الى بنكين
مخصصين في هذا المجال : الاول هو بنك الاستثمار القومي الذي لم يح
مسئولا عن تمويل المشروعات العامة ومشروعات القطاع العام - اما الثاني :

فهي بنك للتنمية الوطنية الذي انشأ في كل محافظة لتمويل مشروعات القطاع الخاص في كل محافظة من محافظات المجتمع المصري . وهكذا انضم إلى الهيكل المصرفي نوعين من بنوك الائتمان : طويل الاجل الى جانب بنك للتنمية الصناعية والبنوك الاخرى المتخصصة مثل بنك الائتمان الزراعي والمقاري . اما البنوك التقليدية بنك مصر والقاهرة والاسكندرية فهي تتمسك في الائتمان قصير الاجل سواء بالعملات المحلية او العملات الاجنبية الى جانب بنك القطاع الخاص التي صحت بارما فيها في مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي وكلها تعمل على الائتمان قصير الاجل بالعملات الاجنبية والمحلية . وما يجدر الاشارة اليه ان البنوك المصرية التقليدية قد ارتبطت بانفاقات مع البنوك الاجنبية التي عرفت باسم البنوك المشتركة مثل بنك مصر / امريكا الدولي - بنك القاهرة / باركليز الدولي في مجال استثمار العملات الاجنبية التي يحصل عليها البنك من المصريين العاملين في الخارج واقراضها للبنوك الاجنبية والتي ارتبطت بها لكي تستثمر هذه العملات المملوكة للمصريين في الخارج وذلك لقاء سعر فائدة يتحدد حسب الظروف الاقتصادية وذلك أصبحت هذه البنوك تعمل في مجال الائتمان قصير الاجل داخل مصر - وخارجها .

٣- البنوك التجارية وعملية خلق الرُسمان

تعتبر البنوك التجارية اقدم انواع البنوك التي ظهرت في تاريخ النظم المصرفية ، والبنك التجاري هو مؤسسة متخصصة في تلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصير وعادة

ما يمكن البنك التجارى بنكاً غير متخصص ، اذ لا يهتصص اختصاصه على قطاع انتاجى معين او يقبل الودائع لتغطية للصحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية الاخرى اذ ينحصر نشاطه اصلاً في عمليات الائتمان ذات الاجل القصير . اما عمليات الائتمان ذات الاجل الطويل فتختص بها بنوك اخرى غير البنك التجارى مثل بنك الاستثمار القيسى او بنك الرهن العقاري .

وعلى ذلك فان البنك التجارى يقيم موظفين هامين :-

الاولى : هي الوساطة المالية التى يتلخص عملها في جمع النقود من الافراد المدخرين ثم اقراضها للافراد والمنظمات التى تحتاج الى النقود .

الثانية : هي عملية خلق النقود عن طريق عملية الاقتراض التى يمنحها البنك للافراد ليس عن طريق دفع مبلغ من النقود بقيمة القرض كما فى الحالة السابقة ولكن عن طريق تعهد بالدفوع عند الطلب مهلفاً ممينا سواء باصداره ذلك التعهد فى صند او عن طريق قيامه بمبلغ القرض فى الحساب الدائن للشخص المصروح له القرض فى ذات البنك لمستخدمه فى الوفاء بالديون عن طريق الشيكات التى يصدرها على البنك . وهذه الطريقة استطاع البنك التجارى او البنوك مجتمعة ان تخلق الودائع التى تقوم مقام النقود فى الوفاء والتداول ومن ثم تستطيع ان تزيد من وسائل الدفع فى المجتمع .

يمكن ان نوضح الحالة الاولى اذا ما افترضنا ان المجتمع يحتوى على بنك واحد فقط . فاذا ما اودع احد الافراد لدى البنك مبلغ ١٠٠ جنيه فانه لا يستطيع ان يمسك قريشاً او يساعدهم فى خلق اى ودايع جيمسك

فيه الاربعة النقدية الصائبة التي يحتفظ بها تصارى ٢٠% من عند
الاصول بهذا فان البنك محل الدراسة يستطيع ان يخلق ودائع جديدة
عن طريق الافتراض قيمتها ١٠٠٠ جنيه كودائع غير حقيقية او وداائع
مشتقة عن الودعة الاولى الحقيقية او الاولى وهي ١٠٠٠ جنيه -
مظهر ذلك من ميزانية البنك .

ميزانية بنك مصر

أصول	خصوم
١٠٠٠ نقود بالخزينة	١٠٠٠ ودعة حقيقية اولية
١٠٠٠ تروض	٤٠٠٠ ودعة غير حقيقية (مشتقة)
٥٠٠٠	٥٠٠٠

مظهر ما سبق ان البنك الوحيد اذا ما افترضنا وجود بنك
واحد في المجتمع يستطيع ان يقوم بخلق ودائع جديدة تعادل اربعة
اضعاف الودعة الحقيقية الاولى التي اودعت لديه . ولكن اذا ما
تحللنا من هذا الافتراض وعو بوجود بنك واحد على مستوى المجتمع الى
وجود عدة بنوك ه هل يستطيع احد هذه البنوك ان يخلق هذه الكمية
من الودائع المشتقة وحده ؟

في الواقع ان اى بنك وحده لا يستطيع ان يخلق هذه الودائع

وحدته أنه أن البنك عندما يحصل قرض إلى أحد الأنواع فإن هناك احتمالين :

الأول : هو أن يقيم المصهل الذي حصل على القرض بصاحب قديمة هذا القرض دفعة واحدة .

أو الاحتمال الثاني : هو أن يعود القرض أو جزء كبير منه إلى البنك في أضع سواء عن طريق الأرباح في حساب المصهل القرض أو في حسابات عملاء آخرين ، اثنين لهذه الحصيل القرض .

وعلى ذلك فإن البنك لابد أن يكون مستعدا دائما لوضع قيمة القرض ودفع قيمة الوديعة الأولية وهو ما يتجاوز قيمة الوديعة الأولية ومن ثم تخفيض احتياطياته بشكل يخل بوجوده ومجزء من الدفع مثال ذلك لو أودع مصهل مبلغ ١٠٠ جنيه كوديعة أولية في بنك وكانت نسبة الاحتياطى الواجب الاحتفاظ بها ٢٠ % من قيمة الودائع وضع البنك قرضا بمبلغ ٨٠ جنيه فإنه بذلك لابد أن يكون على أهبة الاستعداد دائما لدفع قيمة الوديعة الأولية تحت الطلب بمبلغ ١٠٠ جنيه وكذا دفع مبلغ القرض وهو ٨٠ جنيه وهذا لن يكون متاحا للبنك لأنه أن احتياطياته سوف تحتفظ كاملة وسوف يتوقف عن الدفع لاحالة .

وهذه القدرة على خلق الائتمان التى لا يستطيعها البنك بمفرده تقيم بها البنوك مجتمعة . ففي المثال السابق إذا افترضنا أن المصهل أودع مبلغ ١٠٠ جنيه بنك مصر وكانت نسبة الاحتياطى الذى يحتفظ به البنك لتأمين مركزه المالى هو ١٠ % فإنه سوف يحتفظ بمبلغ ٢٠ جنيه

ثم يقترض العميل بمبلغ ٨٠٠ جنيهه الذي يقوم بتأمينه مشروع معين فيقوم المدخول بشراء اثاث من نجـ الذي يودع المبلغ بنك الاسكندرية الذي يحتفظ بدوره بمقدار ٢٠% من الوديعة كاحتياطى لتأمين مركزه المالي اى بمبلغ ١٦٠ جنيهه ثم يقترض العميل مبلغ ٦٤٠ جنيهه الذي يقوم بشراء اوراق مالية - سندات واسهم من ع الذي يقوم بايداع المبلغ ٦٤٠ بنك القاهرة . ثم يقيم بدوره باحتجاز نسبة ٢٠% من المبلغ كاحتياطى اى بمبلغ ١٢٨ جنيهه ثم يمنح قرض للعميل " ل " بمقدار ٥١٢ ج . وهكذا تتوالى عملية الايداع والاقتراض * وانتقال النقود من بنك لآخر ومنح القروض فى كل بنك لعملائه حتى تتزايد كمية الدائع فى كل مرة حتى يتضخم مبلغ الوديعة الاولى ١٠٠٠ جنيهه التى اودعها العميل ا فى بنك مصر حتى تصل الى اربعة اضعافها فى شكل قروض منوطة لعملاء البنك المختلفة وهذه القدرة على خلق الائتمان لا يستطيع اى بنك وحده ان يقيم بها بمفرده ولكنها تتسلسل للبنوك مجتمعة . ويمكن حساب حجم الدائع المشتقة وذلك عن طريق استخدام هذه التساوية :

$$\text{الدائع المشتقة} = \frac{\text{الوديعة الاولى} - \text{قيمة الاحتياطى}}{\text{نسبة الاحتياطى}}$$

وفى المثال السابق :

يمكن معرفة حجم الدائع المشتقة كما يلى :-

$$\text{قيمة الاحتياطي} = \frac{20}{100} \times 1000 = 200 \text{ جنيه}$$

$$\text{الدائع المشتقة} = \frac{200 - 1000}{\frac{20}{100}}$$

$$= \frac{800 \times 100}{20} = 4000 \text{ جنيه}$$

وجب ان نلاحظ انه كلما زادت نسبة الاحتياطي الواجب الاحتفاظ بها كلما نقص حجم الدائع المشتقة والعكس كلما انخفضت نسبة الاحتياطي الواجب الاحتفاظ بها كلما زاد حجم الدائع المشتقة اي زاد حجم الائتمان فاذا ما انخفضنا ان نسبة الاحتياطي انخفضت من ٢٠% الى ١٠% فان حجم الدائع المشتقة سوف يزيد عما كان عليه كما يلي :-

$$\text{قيمة الاحتياطي} = \frac{10}{100} \times 1000 = 100 \text{ جنيه}$$

$$\text{حجم الدائع المشتقة} = \frac{100 - 1000}{\frac{10}{100}} = 9000 \text{ جنيه}$$

يمكن تشييل ما يحدث لزيادة حجم الدائع من خلال الايداع والاداء في البنوك المختلفة اذا ما كانت الوديعة الاولى هي ١٠٠٠ جنيه وكانت نسبة الاحتياطي هي ٢٠% من الجدول التالي :-

المبلغ المستحق	المبلغ الموعود	المبلغ المستحق	المبلغ الموعود
بنك أ	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠
بنك ب	٨٠٠	٦٤٠	١٦٠
بنك ج	٦٤٠	٥١٢	١٢٨
بنك د	٥١٢	٤١٠	١٠٢
"	٤١٠	٣٢٨	٨٢
"	٣٢٨	٢٦٢	٦٦
"	٢٦٢	٢١٠	٥٢
"	٢١٠	١٦٨	٤١
"	١٦٨	١٣٤	٣٤
"	١٣٤	١٠٧	٢٧
"	١٠٧	٨٦	٢١
"	٨٦	٦٩	١٧
"	٦٩	٥٥	١٤
"	٥٥	٤٤	١١
"	٤٤	٣٥	٩
"	٣٥	٢٨	٣

٤- مدى قدرة البنوك على خلق الائتمان

لاحظنا فيما سبق ان النسبة الواجب الاحتفاظ بها كاحتياطي نقدى حاضرى هي التى تحدد حجم الائتمان الذى تستطيع البنوك أن تخلقها فى المجتمع. الا ان قدرة النظام المصرفى على خلق الائتمان ليست قدرة مطلقة بل تقوم ازائها قيود تحد من قدرة البنوك على خلق الائتمان او نقود الودائع وهذه القيود تتمثل فى : اولا : مقدار الودائع الحقيقية التى توضع فى البنوك وهذا المقدار يتوقف على قدرة النظام الاقتصادى فى المجتمع ودرجة نأوه فضلا عن تفاعل المادة المصرفية فى المجتمع. وهى اطراف افراد المجتمع على ايداع النقود المتاحة لها فى البنوك واستعمال الشيكات بدلا من استعمال اوراق البنكسوت وتأتى اهمية مقدار الودائع الحقيقية فى ان كل بنك من البنوك لابد أن يؤمن مقدراته على الوفاء بالتزاماته بالدفع لدى الطلب لاصحاب الودائع الحقيقية او الودائع غير الحقيقية ولذلك لابد ان يحتفظ بكمية من النقود القانونية لديه فى صورة نقود حاضرة يقابل بها الدفع لاصحاب الودائع تحت الطلب. وتتوقف قدرة البنك على خلق الودائع على النسبة التى يحتفظ بها من هذه الودائع فاذما كانت هذه النسبة ٢٠% وكان لدى البنك كمية من النقود الحاضرة ١٠٠ مليون جنيهه فانها تستطيع ان تخلق وداائع ائتمانية تساوى ٤٠٠ مليون جنيهه ويعتبر مقدار ٤٠٠ مليون جنيهه هو الحد الاقصى الذى يمكن للبنك ان تخلق كودائع ائتمانية. اما القيد الثانى فيتمثل فى القيود التى يفرضها البنك المركزى على البنوك للحد من امكانية البنوك التجارية فى خلق الائتمان ونقود الودائع وأهم هذه الوسائل هو تحديد نسبة

الاحتياط على الواجب الاحتاط بها في البنوك المخططة الى جانب وسائل اخرى سوف نتناولها بعد د اسة وظائف البنك المركزي بدي وقايشه على البنوك التجارية ومن المصرف انه كلما زادت نسبة الاحتياط على التي تلزم البنوك بالاحتاط بها كلما قلت قدرتها على خلق الائتمان والمكس صحيح . وهذه الاحتياطات بحفظها في شكل نفود قانونية تسمى خزائن البنوك في صورة حسابات ائتمانية البنك المركزي ومادة ما يسمى المصرف المصرفي ارضاء والتشريعات في كل بلد لتجده النسبة الواجب على البنوك الاحتاط بها في شكل عيونه ائتمانية البنك المركزي والمضى تتراوح في مصر بين ١٢ % الى ١٧ % من قيمة المودائع في كل بنك . والبنك المركزي كما سوف نرى هو بنك البنوك الذي يقف دائما مستمدا لمساعدة أي بنك من البنوك في الوفاء بالالتزامات المودعين تحت الطلب حتى لا تهتز الثقة في البنوك وتهتز الثقة في النظام المصرفي كله حالة توقف أي بنك عن الدفع لدى الطلب لاحد محلائه .

واخيرا يجب ان نشير الى ان القدرة الحقيقية التي تتحكم في حجم المودائع هي الظروف الاقتصادية التي يربها الاقتصاد القومي ففي حالة الازدهار التي يربها الاقتصاد القومي والتي تتميز بزيادة الطلب على النفود بخفي الاستئثار فان البنوك لا تقدر في زيادة حجم المودائع الى اقص حد ان ذلك يؤدي الى زيادة الاحتياط الى اقص ما يحسن اما في حالة الركود والازمات فان البنوك تقلل من حجم المودائع خوفا من زيادة طلب المودعين للنفود القانونية وبأكثر بحدوثه يصحح عد قدرة البنوك على الوفاء في الحال وهو اخطر موقف نواجهه البنوك بهز الثقة فيها وفي الائتمان المصرفي في المجتمع الذي تقير عليه أعمال

البنوك ممجداً . وفي هذه الحالة الأخيرة لن يفيد تخفيض نسبة الاحتياطي
الواجب الاحتفاظ به لدى البنوك إذ أن هذا الاجراء لن يجدى الا نسي
تضخم حجم النقود التي لن تستخدم وتظل عاطلة نظراً للانكماش
الاقتصادي او الازمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي . ومن
هذا يتضح حقيقة او وجوب ان تخضع البنوك التجارية لسلطة اعلى قادرة
على تقدير الظروف الحالية للاقتصاد القومي وتوقع الظروف المستقبلية
والزام البنوك بالسير في الطريق الذي يتشع مع ظروف الاقتصاد القومي
ومصلحة . . .

الفصل الخامس البنوك التجارية

١- أعمال البنوك التجارية

أصبحت البنوك التجارية في الظروف الاقتصادية الراهنة أهم القطاعات الاقتصادية لقادرة على مساعدة النشاط الاقتصادي القوي في تحقيق النمو والرعاية إذ أنها تتعامل في التقيد ووسائل الدفع التي تستخدم في العملية الاقتصادية داخل كل مجتمع.

فالبنوك التجارية من أهم المنظمات القادرة على تمهيد المدخرات وعلى تشغيلها في شكل قروض للاستثمار فضلاً عن ما تخلقه من وسائل للدفع عن طريق القروض الائتمانية التي تمنحها بنامه حصولها على الودائع الحقيقية أو الأولية. فالنشاط الجوهرى لهذه المنظمات هو الاتجار في النقود والتعامل في الائتمان واعتمادها دائماً للدفع لدى الطلب وفاء بالتزاماتها ولذلك فهي إما أن تكون دائنة أو مدينة ومن خلال دائنيها ومدينيها تحصل على الأرباح التي هي هدف من أهم أهداف إنشاء البنك التجارى. وتكشف ميزانية البنك عن موقف البنك من حيث دائنيته ومدينيته فنجد أن ما يمثل دائنيته البنك أو حقوق البنك لدى الغير يظهر في جانب من ميزانية البنك ومضى بجانب الأصول. مثال ذلك القروض التي يمنحها البنك للأفراد والشركات والهيئات العامة والأوراق المالية التي يشتريها البنك مثل المستندات والأسهم على حين تظهر مديونية البنك أو حقوق الغير لدى البنك في جانب

الخصوم في ميزانيته مثالها ديون البنك لدى الغير كالودائع التجارية لدى الطلب أو بعد ميماد لاحق أو القروض التي يحصل عليها البنك من البنوك الأخرى ورأس مال البنك الذي يتصل في حقيق ثابتة للصاهمين في رأس المال .

أ - موارد البنك التجاري :

تظهر موارد البنك التجاري في جانب الخصم من ميزانية البنك إذ أنها التزامات على البنك واجبة الدفع حالا أو بعد حين في ظروف معينة يحددها القانون فتجد في جانب الخصم رأس مال البنك واحتياطياته وكذلك القروض التي يحصل عليها البنك بالاضافة الى ما يحصل عليه من الافراد والشروعات من ودائع على اختلاف انواعها وسوف نناقش هذه الموارد .

ب - رأس مال البنك :

هو كمية النقود التي دئعها الصاهمون في انشاء البنك سواء كانوا افراد او منظمات او بنوك اخرى او الدولة فقد تقم الدولة بتأسيس احد البنوك وتقم بتحويل رأس ماله بالكامل كما في الاقتصاديات الاشتراكية او المختلطة ومتهر رأس المال التزاما على البنك بصفته شخصا قانونيا ذو اهلية قانونية اعتبارية فهل أصحاب رأس المال سواء كانوا أفراد او منظمات او المنهولة ذاتها .

ونفرق في هذا المجال بين رأس المال المدفع ورأس المال المصرح به أو الاسمي . فإس رأس المال المدفع هو كمية النقود التي تم الاكتساب بها في اسهم انشاء البنك أو الجزء المدفع كإس مال للبنك من قبل الدولة

كى يبدأ أعماله . اما رأس المال المصرح به او الاسمى فهو حجم رأس المال المصرح للبنك أن يقبل فى حدوده استشارات الاخوين فى رأس ماله ولذلك نجد أن رأس المال المدفوع يقل دائما عن رأس المال الاسمى ويمكن أن يزداد رأس مال البنك المدفوع حتى يصل حجم رأس المال المدفوع الى حجم رأس المال الاسمى .

ولاحظ أن البنك لا يعتمد فى مزاولة أعماله على رأس ماله قد رما يعتمد على الودائع التى تودع لديه الا أن رأس المال لازم للبنك وذلك لى يبدأ نشاطه بشئ ما يلزمه من أصول ثابتة والاتفاق على نصير أعماله وفى تقوية ثقة المودعين فيه ولذلك نجد أن رأس مال البنك لا يشكل الا نسبة صغيرة من حجم الودائع التى تظهر فى ميزانية البنك فى جانب الخصوم والتى يعتمد عليها فى مزاولة أعماله .

الاحتياطيات والارباح غير المدفوعة :

الاحتياطى هو كمية المبالغ التى قام بتوفيرها من ارباحه عبر الزمن والتى تراكت فى شكل احتياطى وهذه الاحتياطيات تشكل التزاما ماليا على البنك كما لى البنك اذ هى فى الاصل كمية من الارباح واجبة التوزيع على مالكي البنك ولكن احتفظ بها البنك ولم يملأها اياهم من اجل تقوية مركزه المالى امام عملائه او لتمويل مشروعات وأنشطة معينة . ونقسم الاحتياطى الى قسمين :

الاول : هو الاحتياطى القانونى . والثانى هو الاحتياطى الخاص . والاحتياطى القانونى هو الاحتياطى الذى يلزم القانون البنك بتكوينه والاحتفاظ به .

سأل لذلك : بترك بصير الذي ظل يقطع ١٠ % منها من صائتي إرباحه
بعد توزيع ٥ % ضيقاً على المساهمين حتى تماه ل الاحتياطي القانوني
مع رأس المال المبدع . أما الاحتياطي الخاص فهو الذي يقيم البنك
بتركيبه من خلقه نفسه دون الزام قانوني وذلك بغرض تقوية مركزه المالي
وتقوية ثقة المودعين في مركزه المالي فقبلوا على ايداع أموالهم لديه
والخضاع له وكذلك بهدف تكوين الاحتياطي الخاص الى تحقيق انصاف
مع تطلعاتهم أصول البنك بانخفاض هذه القيم وكذا عتابة الذين
الخدمة والأخطار الذي يتميز بها البنك في وقت الأزمات والتيسر
المالي ، بالإضافة الى تدعيم البنك نجاه قيامه بأنشطة استثمارية
جديدة .

ملاحظة ان رأس مال البنك وكذا احتياطياته لا تشمل إلا جزءاً
بسيطاً من موارد البنك أولاً بتجاوز ١٠ % من موارد البنك وهذا يرجع
أهمية الائتمان الذي تقوم به هذه البنوك ومناطق الدرع التي تخلقها
في النظام الاقتصادي .

الودائع الجارية :

وهي الودائع التي تودع بالمصارف الجارية لدى البنوك والتي تستمر
في الودع تحت الطلب وهي الودائع التي يرفع فيها معدل الخصم عن القيمة
التي هي الاخرى والتي يستخدم المصرف كإداة للمصارف عليها ومقتطعات البنك
نسبة احتياطي ضيقاً على من نسبة الاحتياطي المقابل لأي نوع آخر من
الودائع . ونظراً لضرورة سحب هذه الودائع فان البنوك المصرية تأخذ
بالاحتياطي فائدة عليها باعتبارها المناصر المكونة لميزان النقد
المستعمل .

— الودائع لأجل :

وهي الودائع التي تودع لدى البنوك ولا يمكن سحبها إلا بعد انقضاء فترة معينة سنة أو ستة أشهر أو ثلاثة أشهر . وهذه الودائع تمنح البنك قدره على التصرف أكثر . فالبنك إذا هذه الودائع لديه فترة كافية يأمن فيها طلب هذه الوديعة من المودع ولذلك تتخفف نسبة الاحتياطى التي يقررها البنك لهذه الودائع . وهذه الودائع لا تتداول بواسطة الشيكات ولكنها تتداول عن طريق الخصم والاضافة إلى الحسابات المقيدة ففى دفاتر البنك أو البنوك الأخرى . وهذا النوع من الودائع يعطى البنك حرية التصرف فى توظيف الموارد السائلة أى النقود القانونية أكثر من الودائع تحت الطلب ومن ثم جنى مزيد من الأرباح ولذلك فإن البنوك تكتسب ما تحصل على اجتذاب هذا النوع من الودائع بدفع فوائد للمودعين إلا أن المودع يستطيع رغم الأجل أن يسحب هذه الوديعة فى حالة طلبه لها فى أى وقت قبل حول الأجل إلا أنه فى هذه الحالة يفرض بالعادة التى كان سوف يتقاضاها من البنك .

— الودائع بائتمان :

وهذه الودائع تشابه الودائع تحت الطلب فهى تشمل ودائع اذخارية فضل أصحابها ايداعها لدى البنك أو صندوق التوفير بالبريد إما احتياطياً للمخاطر القريبة أو للاستفادة من سعر الفائدة المقرر على ايداعها بدلاً من اكتنازها بدون عائد . وهذه الودائع بدأت فى مكانها البريد فى مصر إلا أن كثيراً من البنوك استحدثت نظاماً لجذب هذا النوع من الودائع فى الآونة الأخيرة وهو يمكن زيادة أهمية الأيداع فى القسط المائلى .

- القرض:

قد يحدث أن يواجه أحد البنوك ظروف طارئة لا تكتفى موارد، فيها لتمويل مشروعاته العاجلة أو مواجهة احتياجات مؤسسة كتمويل عملية شراء القطن فيضطر إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي لمواجهة هذه الظروف - وتعتمد عملية الاقتراض بين البنوك على مدى التعاون الذي يربط العلاقة بين البنوك المختلفة ومدى قدرة البنك المركزي على السيطرة على البنوك في المجتمع.

وتشكل موارد البنك هيكلًا يمكنه من التعرف على ظروفه ومدى قدرته على الوفاء عند الطلب ذلك أنه كلما زادت الودائع الجارية كلما ازدادت الأهمية النسبية للاحتفاظ بكمية أكبر من النقود القانونية استعدادًا للوفاء عند الطلب وكلما قلت إمكانية البنك في اقتراض النقود لاجل طویل قلت فرص حصوله على الربح لأن الوضع في مصر يشير إلى أن الودائع تحت الطلب قليلة الحركة وطيئة التداول وذلك لأنها تحتوي على جزء غير يسير من المدخرات التي إلى بطء تداولها وهذا ما يضجج البنوك فريسة أكثر في الاقتراض لفترة أطول طلبًا للربح وأن كان صا زال يوجد خطر السحب لدى الطلب وخاصة في أوقات الذعر العالي والارتباك الاقتصادي.

ب- استخدامات موارد البنك التجاري:

تظهر استخدامات البنك التجاري

لموارده في جانب الأصول من ميزانيته أنه أنها تحتل حقوق البنك لدى الغير بنفسه ذاتًا لهذا الغير، ومراجعة ميزانية أي بنك تجاري

نجد أن عمليات الأصول تحتوي على النقود الموجودة في خزانة البنك والارصدة المودعة لدى البنك المركزي وأذونات الخزنة والاوراق المالية والاوراق التجارية المضمومة لدى البنك والقروض والسلفيات وهذا التوزيع والتوجيه لموارد البنك الى الاستخدامات المختلفة يتفاير من بنك الى بنك اخر وكذلك يتغير بالنسبة للبنك الواحد حسب الظروف الاقتصادية والائتمانية السائدة وحسب ما يمل به البنك المركزي على البنوك من عمليات بصفته المسؤول للرقابة على البنوك والمنفذ للسياسة النقدية والمالية للمجتمع. ولقد اشرنا سابقا الى ان البنك المركزي هو الذي يحدد نسبة الاحتياطى الواجب الالتزام بها وهو بالتالى يؤثر على حجم الائتمان الذى تقوم البنوك بخلقته فضلا على انه يتولى تعيين وجوب الاستثمار وتحديد الحد الاقصى لمنح القروض وانواع الضمانات المقدمة بالنسبة لها بالاضافة الى مزيد من القيود التى يفرضها على البنوك التجارية لاحكام الرقابة على الائتمان ولتنفيذ السياسة النقدية للمجتمع. سوف نناقش هذه الاستخدامات لموارد البنك بعد الاطلاع على ميزانية تصريفة لآحد البنوك التجارية :

ميزانية بنك تجارى

خصم	أصول
xx أولا : رأس المال المدفوع	xx أولا : نقد حاضرة - نقدية بالخزنة - ارسدة لدى البنك المركزى
xx ثانيا : الاحتياطيات	xx ثانيا : حوالات مضمونة - اذونات خزانة - أوراق تجارية
xx ثالثا : الودائع	xx ثالثا : الاوراق المالية - سندات حكومية - اوراق مالية
- ودائع تجارية لدى الطلب	xx رابعا : قروض وسلفيات - قرض بضمان - قرض بدون ضمان
- ودائع لاجل اما خطر	xx خامسا : ارسدة مدنية متنوعة
xx رابعا : ارسدة دائنة متنوعة	

الارصدة النقدية بالخزينة :

وهي كمية النقود القانونية التي يحتفظ بها البنك في خزائنه لمواجهة طلبات الدفع حالا لدى الطلب . ونسبة هذه الارصدة المحتفظ بها يحددها البنك المركزي ولكن هذه النسبة تختلف من فترة لاخرى حسب ظروف النشاط الاقتصادي في المجتمع فمثلا هذه النسبة في فترة الركود الاقتصادي اما في وقت الازدهار فان هذه النسبة تنخفض فضلا نجد ان نسبة الاحتفاظ بالنقود القانونية لدى البنوك تنخفض في وقت جنى القطن وذلك للحاجة الى النقود القانونية لتحويل محصول القطن بينما تزداد هذه النسبة بعد الانتهاء من تحويل محصول القطن .

ودخل ضمن الارصدة الحاضرة لاي بنك تجارى الارصدة المودعة بالبنك المركزي اذ ان هذه الكمية من النقود متاحة للبنك التجاري في اى وقت اذ ان البنك المركزي يقف دائما مستعدا للدفع بالنقود القانونية لاي التزام على البنوك التجارية .

وتتمتع الارصدة النقدية الحاضرة بخصائصها التي في خزينة البنك او المودعة لدى البنك المركزي باعلى نسبة للسيولة اى القدرة على التحويل الى النقد بدون خسارة وعادة ما تنسب هذه الارصدة الى حجم المودائع للتصرف على مركز سيولة البنك التجارى وذلك لارتباطها بالتزامات البنك التي يتعين عليه ان يكون مستعدا دائما للوفاء بها عند الطلب .

الحالات المخصصة :

وتتضمن الحالات المخصصة اذون الخزانة والاوراق التجارية المخصصة لدى البنك مطلق عليها الاحتياطي الثانوي اذ انها اقرب اصول البنك للعمولة بعد الارصدة النقدية الحاضرة اذ أن البنك يستطيع ان يحولها الى نقود قانونية بسهولة .

واذون الخزانة هي سندات حكومية قصيرة الاجل تصدرها الحكومة لمدة ثلاثة شهور وتطرح للاكتساب العام . وتقبل البنوك على شراء الاذون رغم الانخفاض النسبي للمساعدة المقررة على الاستثمار فيها نظرا لقصر اجلها وكذلك لامكانية الوفاء بها وتحولها الى نقود باعادة خصمها لدى البنك المركزي .

اما الاوراق التجارية فهي عبارة عن صكوك تتضمن التزاما من المدين بدفع مبلغ معين للدائن بعد أجل قصير . وهذه الصكوك تتداول عن طريق التظهير او التليم مثل الكمالة والسند الاذني ويمكن تحويل هذه الاوراق الى نقود عن طريق خصمها لدى البنك بمعنى خصم الورقة التجارية هو التنازل عن الورقة من الدائن للبنك على ان يملأه البنك قيمتها في الحال بحرف النظر عن الاجل المحدد لدفعها من المدين بها الذي يدفع للبنك قيمتها عند حلول الاجل وتقلض البنك لقاء انتظاره اجل دفع المدين عمولة من الدائن الذي قدم الورقة للبنك لخصمها وتسمى هذه العمولة وهي نسبة مئوية من قيمة الدين صر الخصم .

وتقبل البنوك على الاستثمار في خصم الأوراق التجارية نظرا لان هذه الأوراق يمكن تحويلها أيضا الى نقد بسهولة عن طريق خصمها لدى البنك المركزي فضلا عن ان القانون يحيطها بضمانات قوية تضمن إصدارها وكذلك ترتفع ارباح البنك من الاستثمار فيها اذ ان سعر الخصم عادة ما يكون مجزيا .

— الأوراق المالية :

وهي السندات الحكومية التي تصدرها الحكومة وكذا الأوراق المالية التي تصدرها الشركات والمؤسسات الانتاجية سواء كانت اسهم او — سندات وكذلك التي تصدرها شركات المرافق العامة وتتميز هذه الأوراق المالية بارتفاع سعر الفائدة المقرر عليها وهو ما يعطى البنوك فرص للاستثمار فيها مع ضمان معدل ابر من الربح . الا ان هذه الأوراق — المالية اقل سيولة من الاصول المابقة اذ يتطلب تحويلها الى نقد بعض الوقت فضلا على ان قيمتها عرضة للتقلب اى للانخفاض والارتفاع نظرا لتأثرها وارتباطها بتقلب سعر الفائدة طويل الاجل في السوق المالية وخاصة البلدان التي تتميز فيها حجم السوق المالية بمسألة لقلّة المعرض من هذه الاسهم والسندات .

— القروض والسلفيات :

وهي في جوهرها ائتمان قصير الاجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل الأنشطة التجارية وتقبل البنوك على الاستثمار في القروض والسلفيات لانها اكثر انواع الاستثمار ربحية للبنك ولو انها اقل سيولة

من الأصول السابقة إذ أن قابليتها للتحويل إلى نقود تستلزم الانتظار حتى يحين موعد ضدادها فضلاً على وجود احتمالات تعذر تحصيل القرض في حالة إفلاس المدين أو تحويل الدين قصيراً الأجل إلى دين طويل الأجل في حالة تجدّد الأجل الممنوح للمدين خشيّة عدم إمكانية تحصيله في حالة الإعصار المطاري للمدين .

وتنقسم السلف إلى سلف مضمونة وسلف غير مضمونة والاولى هي قروض واعتمادات مستندية مضمونة بتأمين شخص أو عيّن - وأما الثانية فهي قرض بدون ضمانات وممنوع البنك في إصدارها على المعرفة الجيدة للممثل الممنوح له القرض وعلى متانة مركزه المالي . والنوع الاول من القروض أفضل بالنسبة للبنك لما في ذلك من ضمان عدم ضياع حقوق البنك . وتنقسم القروض المضمونة إلى عدة أنواع : فهناك القروض بضمان الهضائع والقروض بضمان الأوراق المالية أو التجارية أو بضمان كفيصل ممرور لدى البنك . وأهم السلف المضمونة في مصر هي القروض والسلف بضمان ايداع اقطان حيث يصدر البنك القرض بضمان ايداع القطن بخزان البنك أو مؤسسات الايداع .

وهو يدخل ضمن القروض والسلفيات الاعتمادات المستندية إذ أنها نوع من القروض قصيرة الأجل وتمثل في اعتمادات تفتحها البنوك التجارية للمملاء مقابل مستندات خاصة بالعمليات التجارية وخاصة عن الامتياز والصدور . والاعتماد المستندي هو تعهد كتابي صادر من البنك بنسأه على طلب المستورد لصالح المصدر ويتمتع فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول كهيالة مضمونة عليه عند تقديمها للبنك بعد استيفاء الشروط

المباردة في الاعتماد المستندي وأهمها هو وصول الهضاعة .

٢- الربحية والسيولة

يسمى البنك التجاري كأي منشأة إلى تحقيق أكبر عائدة يمكن من مزاوكة لأعماله واختصاصاته أي زيادة إيراداته الكلية على نفقاته الكلية وإيرادات البنك تتحقق نتيجة لسيولته على الفوائد التي يحصل عليها بمناسبة عملية الاقتراض والاستثمار التي يقوم بها بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها نتيجة لارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله . أما نفقاته فهي تشمل نفقات إدارة البنك والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه بالإضافة إلى الخسائر التي قد يتحملها البنك نتيجة لانخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله وكذا القروض التي يمجز عن استردادها .

والإدارة الرشيدة للبنك هي التي تستطيع أن تخفض من نفقات إدارة البنك إلى أقصى ما يمكن وتحقيق أقصى فاعليه وكفاءة ممكنة من هذا الانفاق . ومن الناحية الأخرى فإن تخفيض حجم الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع يشكل أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التكلفة التي يجنب تخفيضها . إلا أن حجم الفوائد المدفوعة للمودعين يجب ألا ينظر إليها منفردة بل يجب أن تقارن بالإيراد الذي يتحقق من هذه الودائع ، فالبنك قد يلجأ إلى رفع سعر الفائدة التي يدفعها للمودعين من أجل اجتذاب مزيد من الودائع إليه ويعتبر هذا سلوكاً رشيداً من إدارة البنك مع أنه رفع سعر الفائدة في هذه الحالة يزيد من عناصر

التكلفة الا ان هذا التصرف قد يؤدي الى تحقيق مزيدا من الايرادات
نتيجة لتوظيف هذه الودائع واستثمارها بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة
في نفقات البنك برفع سعر الفائدة على الودائع.

وتتحقق ايرادات البنك نتيجة عطية الاقراض والاستثمار. ملاحظ
انه كلما زادت قروض البنك واستثماراته في الاصول قليلة السيولة كلما
ادى ذلك الى ارتفاع نسبة الربحية. الا ان البنك لا يستطيع التماهى
في هذا الطريق لانه في ذلك تهديد لوجوده. فالبنك عندما يضيف
الى قرضه واستثماراته التي يمنحها فانه يضيف في نفس الوقت السى
حجم الالتزامات التي يرتبط بها وبالتالي يتحتم عليه ان يكون مستعد
لمواجهة طلبات دائنيه جدد ومن ثم لابد ان يكون هناك لدى البنك نقد
حاضر بمقدار كاف لمواجهة الطلبات المحتملة لاصحاب الودائع في اى وقت
وعلى ذلك فان الربحية والسيولة اتجاهان متضادان اذا زاد الاتجاه
نحو احدهما كان على حساب الاتجاه الاخر فاذا ما اتجه البنك نحو
السعى الى الربح اضعف مركزه من ناحية السيولة. واذا زاد اتجاه
نحو المحافظة على السيولة فان ذلك يفوت عليه فرص الربح بعدم اقدام
على الاقراض والاستثمار والاحتفاظ بمقدار اكبر من الاحتياطي النقدي
ويتوقف مدى نجاح البنك في ادارة شئونه على مدى مهارته في التوفيق
بين اعتبار الربح والسيولة.

وتجدر ملاحظة تاريخها في ادارة شئون البنوك النظرية التقليدية
للقروض التجارية والتي تقضى بانه من الافضل للبنك ان يستثمر فى
الاصول التى تتشعب بالسيولة الذاتية وهو ما يعنى تمويل القروض الناشئة
عن عمليات تجارية حقيقية اذ ان هذا النوع من الاصول يتحول تلقائيا

الى نفوذ حاضرة بمجرد بيع السلع التي منحت الامتيازات او منحها
الاوراق للرفع بنفقات صنعها او لتحويل عملات ترويجها .

ويظهر خطأ هذه النظرية في ان سيولة الارصدة اى قدرة تحويل
الى نفوذ دون ما خسائر تذكر لا يتوقف على طبيعتها بقدر ما تتوقف على
امكانية تحويلها الى نقد حاضر عند الحاجة الى ذلك وهذه الامكانية
تتوقف على وجود صفق تباع فيها هذه الاصول فاذا ما كانت هناك سوناً
واسعة ونشطة ومنظمة فان قدرة الاصول طويلة الاجل لن تقل
في سيولتها عن الاصول قصيرة الاجل .

وبلى ذلك فان انصار هذه النظرية قد غيروا من موقفهم واعتبرت
فكرة السيولة ليست هي فقط امكانية تحويل الاصل الى نقد سائل
بدون خسارة بل أصبحت هذه الفكرة تعتمد الى مدى وجود السوق
التي يمكن ان تباع فيها الاصول وكذلك على مدى الاعتماد عليها واستخدامها
كضمان للحصول على ائتمان من البنك المركزي او إعادة خصمها لديه
كما في الاوراق الحكومية .

يمكن تقييم السياسة التي يسيّر عليها البنك ومدى رشدها نفس
تحقيق سلامة المركز المالي للبنك او ما يسمى لدى الاقتصاديين " بيسار
البنك " عن طريق معادلة القيمة الفعلية للأصول التي يملكها البنك
على التزاماته لدى الخير حسب هذه المعادلة .

يسار البنك = القيمة الفعلية للأصول
الالتزامات قبل الخير

فإذا ما كان الناتج واحد صحيح او كبر فان هذا يعنى ان مركز البنك سليم . واذا كانت النتيجة اقل من الواحد الصحيح فان هذا يشير الى عدم سلامة المركز العالى للبنك وعدم رشد سياسته المالية ويمكن وضع ثلاثة مقاييس يمكن قياس نسبة الاصول التى يحتفظ بها البنك التجارى وهى :

نسبة الاحتياطى = $\frac{\text{رصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى}}{\text{الودائع}}$

نسبة الرصيد النقدى =

= $\frac{\text{الرصيد النقدى لدى البنك المركزى} + \text{النقدية بخزينة البنك}}{\text{الودائع}}$

نسبة السيولة =

= $\frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزى} + \text{النقدية بالخزينة} + \text{قيمة الاصول طالية السيولة}}{\text{الودائع}}$

وهذه المقاييس الثلاثة يعبر كل منها عن مستوى مختلف من مستويات السيولة والقياس الثالث هو أهم هذه المقاييس لانه يشمل على قياس نسبة الاصول التى تدر ربحا والتى يمكن تحويلها الى نقد بسرعة بدون خسارة او بخسارة طفيفة . اما القياس الاول والثانى فانها يقيما نسبة الاصول التى لاتدر ربحا على الاطلاق .

هــجبـان نلاحظ ان سيولة البنك ما هى الا مركز نسبى للبنك يتغير

حسب الظروف الاقتصادية السائدة وحسب قدرة البنك على اقتراض قرضية
 الاقراض والاستفادة من الظروف الاقتصادية كما انه يتأثر بالتقاليد
 المصرفية السائدة والتعليقات التي يقررها البنك المركزي.

الفصل السادس البنوك المركزية

١- البنك المركزي

البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تتولى الرقابة على الائتمان وكذا الرقابة على البنوك التجارية والبنوك الاخرى فضلا على أنها تقصير باخطر وظيفة اقتصادية في الدولة وهي إصدار أوراق البنكنوت.

وأقدم البنوك المركزية بنك السويد الذي تأسس عام ١٩٥٦ ومنك إنجلترا الذي تأسس عام ١٦٩٤ ومنك فرنسا عام ١٨٠٠ ومنك هولند عام ١٨١٤ وقد اضطلع بدور البنك المركزي في مصر البنك الاهلى السدى انشىء عام ١٨٩٨ الى ان تم تأميمه عام ١٩٦٠ . وانقسم الى قسمين الاول هو البنك المركزي المصرى . والثانى هو البنك الاهلى المصرى وهو بنسك تجارى شأن شأن البنوك التجارية الاخرى .

وتكاد تتقارب وظائف البنوك المركزية فى العالم الى أن أصبح هناك مجموعة من القواعد والاصول التى تتعلق بتحقيق وظائف البنك المركزي فى كل دولة . ومن ثم وجد نيج جديد من الفن المصرفى المركزي وهى مجموعة القواعد والاساليب المصرفية التى تستطيع عن طريقها البنوك المركزية تحقيق الرقابة على البنوك نوعلى عرض النقد وتنظيم الائتمان فى المجتمع .

الا أنه رغم سيادة الفن المصرفى المركزي بالنسبة لكل البنوك المركزية فى العالم فإن السياسة التى يتبناها البنك المركزي فى كل بلد تتفاير

تتباين اتجاهات النظم المصرفية في البلاد المختلفة وكذا تغير النظم الاقتصادية والظروف السياسية والاجتماعية التي تترك أثرها على طبيعة البنك المركزي وعلى اهدافه وعلى وسائله في الرقابة.

وظائف البنك المركزي

من المسلم به ان البنك المركزي في كل دولة يقف على قمة النظم المصرفية وان الهدف من انشائه ليس تحقيق الربح حتى في الدول التي الرأسمالية بل خدمة الصلحة العامة للاقتصاد القومي ووظائف البنوك المركزية قد تطورت مع الزمن . فالبنوك المركزية في الاصل كانت بنسبها متطوعة وشحن الدولة ميزتها بلبداع حساباتها لديها ثم ميزتها مرة اخرى باصدار اوراق البنوك ثم لم تلبث هذه البنوك ان اكتسبت احترام جميع البنوك الاخرى فأودعت لديها اموالها النقدية لاستخدامها في تنمية عملياتها . وفي غمار قهلم البنوك المركزية بعملية اصدار اوراق البنوك سنوات وقام بها بالخدمات المصرفية للحكومات اكلت اليها الحكومات ومناخ جديدة مثل عملية الرقابة على الائتمان . والرقابة على البنوك عن طريق وسائل واساليب مختلفة تختلف في الدول الرأسمالية عنها في الدول الاشتراكية وأهم هذه الوظائف التي تفضلع بها البنوك المركزية في الوقت الحاضر هو اصدار اوراق النقد القانوني والقيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة وتاديبه الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية ومراقبة الائتمان كما وضعا وتنفيذ السياسة النقدية للمجتمع ثم اخيرا ادارة احتياطات المجتمع من العملات الاجنبية ومراقبة التجارة الخارجية من اجل تحقيق استقرار اسعار الصرف الاجنبي وسوف تناقش كل من هذه الوظائف بشئ من التفصيل .

أولاً : إصدار اوراق النقد القانونية :

تعتبر وظيفة إصدار اوراق البنوك هي أولى وظائف البنك المركزي وهو الامتياز الذي منح للبنك المركزي وميزه عن البنوك التجارية العادية حتى سمي البنك المركزي بهذه الوظيفة " بنك الإصدار " وهذه الوظيفة كانت منتهجة تنظيم تاريخي حيث كان هناك أكثر من بنك يقيم بعملية الإصدار . وذلك بإصداره وعيد بالدفع عند الطلب ولكن مع تطور الزمن ونتيجة للتجارب النقدية التي مرت بها الدول فضلت تركيز الإصدار في بنك واحد فقط ضامنا لعدم الإفراط في إصدار اوراق النقد التي تصدره عدة بنوك وكذا تأكيداً للثقة في اوراق النقد الصادرة من بنك واحد هو بنك الحكومة .

وقد ثار الجدل حول تنظيم عملية الإصدار بين الاقتصاديين وتركز في رأيين الأول منها ينادى بحرية الإصدار على أساس ان التغيير في حجم الإصدار يجب ان يخضع للتغير العكسي في حجم الطلب على النقد الصادر خضوعاً تلقائياً . فإذا ما كان النشاط التجاري عالياً كما هو الحال في اوقات الرواج والتي يشتهر فيها طلب الافراد على النقود والتالي الاقتراض من البنوك فانه لابد ان تتاح للبنوك كميات من النقود القانونية تستخدمها في مواجهة التوسع في حجم الائتمان وعليه فان زيادة حجم البنوك المصدر سوف يكون لمقابلة زيادة المعادلات . كما انه في حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بانخفاض حجم المعادلات ينخفض الطلب على النقود . وذلك فان عرض النقود سوف يخضع تلقائياً للتغيير في حجم الطلب عليها وهو ما يكتفل المرونة الكافية المقاديرة على مواجهة التوسع والانكماش التي تتضمنها حالة النشاط الاقتصادي .

ولقد انتقد هذا الرأي في أنه يخلق عدم الاستقرار النقدي ففى حالة الزواج تزداد المعاملات ويزيد الطلب على النقود فيزيد معه الاصدار ما يؤدى الى ارتفاع الاسعار الضوالى ما يؤدى بالاجتمع الى التضخم النقدي . وعلى العكس فى حالات انخفاض النشاط الاقتصادى وهبوط النشاط التجارى قلة حجم المعاملات وانخفاض الطلب على النقود وهبوط عرض النقود . ومن ثم انخفاض الاسعار . ومن ثم انخفاض الطلب على النقود ما يؤدى الى تعميق ارتفاع الاسعار حتى التضخم او تعميق حدة الكساد وهو أمر غير مرغوب فيه .

اما الرأي الثانى : فهو الذى ينادى بوضع قيود على الاصدار بحيث يتوازن حجم الصادر من النقود مع حجم الطلب عليها لتمويل المعاملات وحيث يستطيع البنك المركزى تحقيق السياسة النقدية المرغوب فيها وان يحدد حجم عرض النقود بحيث لا تنفضى الى التضخم او الانكماش فى المجتمع . وهناك أنواع مختلفة من نظم الاصدار اتبعتها البنوك المركزية . سوف تناقشها تفصيلا كما يلى :-

(١) نظام الغطاء الذهبى الكارل :

وعند النظام يرجع الى نظام المسكوكات الذهبية حيث كانت الورقة النائية التى يصدرها الصيارفة يتمهدون فيها بدفع قيمتها بالذهب . وبما لهذا النظام فان حجم النقود القانونية الصادرة يعتمد على حجم الغطاء الذهبى . وهذا النظام وان كان يحافظ على الثقة فى اوراق النقود القانونية ويفرض قيودا على عملية الاصدار تحمى البنك المركزى من المطالب الحكيمية غير الحكيمية بشأن عملية الاصدار . الا أن

الجهود الذي يفرضه على عملية الاصدار النقدي اذ تاتي توقف العمل
 به. ذلك ان اوراق البنوك لم تعد قابلة للصرف بالذهب في الداخل
 كما ان كمية الذهب الواجب الاحتفاظ بها لتدعيم قيمة العملة في الخارج
 لم تعد ترتبط بمعنى البنوك داخل الدولة ولكن ترتبط بطبيعة
 البنيان الاقتصادي للدولة وقيمة القوة الشرائية للعملة في الداخل.
 وكذا خصائص ميزان المدفوعات ونوع العلاقات الاقتصادية التي تربطها
 بالخارج.

(٢) نظام الاصدار الجزئي :

وهذا النظام يمنح البنك المركزي حق اصدار نقودا ورقية الى حد
 معين مقابل سندات حكومية ومازاد عن هذا الحد لابد من تغطيته
 بالذهب. ولقد اتبعت إنجلترا هذا النظام ابتداء من عام ١٨٤٤ - وتتميز
 هذا النظام بأنه يحافظ على قيمة النقود من التدهور حيث ان البنك يصدر
 كمية من النقود محددة يكون غطاؤها سندات حكومية ولا يستطيع ان
 يتجاوز هذه الكمية الا اذا كان هناك غطاء ذهبي لقيمة النقود
 الصادرة زيادة عن الكمية المحددة بضمان السندات الحكومية وفي ذلك
 ضمان لعدم زيادة الاصدار الى الحد الغير مرغوب فيه.

الا ان هذا النظام وجه اليه النقد الذي وجه الى النظام السابق
 من حيث جنوده مما يجعل حجم النقود التي سوف تقابل النشاط
 الاقتصادي قليل المرونة فقد يجد البنك المركزي نفسه عاجزا عن اصدار
 كمية النقود اللازمة للتوسع في النشاط الاقتصادي في الازدهار وانفسى
 حالات الذعر المالي التي يقتضي فيها الامر زيادة التوسع في الاصدار لعدم

وجود رصيده كاف من الذهب يصح له بذلك •

وانتجت التجارب في إنجلترا جموده هذا النظام ما ادى الى السماح للبنك المركزي بزيادة الحد الاقصى للاصدار خلال سنتين تقسطن ثم يتعين الرجوع الى البرلمان الانجليزي للموافقة على تجديد هذه الادة وتزور الزمن تفاءلت اهمية الذهب كعنصر من عناصر غطاء الاصدار واصبح الاصدار عموما منطلي بالاوراق المالية الحكومية •

٣- نظام الغطاء الذهبي النسيجي :

ويتقضى هذا النظام ان ينص القانون على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر غطاء السلطة وذلك بالسماح للبنك المركزي باصدار النقود مع تغطية اوراق النقد الصادرة بنسبة معينة من قيمتها بالذهب الى جانب العناصر الاخرى واسها الاوراق الحكومية والاوراق التجارية ذات الضمان الخاص •

وقد اتهمت مصر هذا النظام عند انشاء البنك الاهلي المصري عام ١٨٩٨ وكان يصدر النقود الورقية بشرط ان لا يقل غطاؤها من الذهب عن ٥٠% من قيمتها اما الباقي من الضمان ٥٠% فيتمثل في السندات الحكومية والسندات الاخرى التي تضمنها الحكومة •

وان كان هذا النظام اكثر مرونة من النظام السابق الا ان هناك جموده في هذا النظام يكمن في عدم امكانية زيادة كمية النقود المطلوبة لمواجهة احتياجات السوق النقدية وذلك بعدم توافر النسبة المطلوبة من

الذهب. وازاء هذا الجمود سمح للبنك الاهلى عام ١٩١٦ اثناء الحرب العالمية الاولى ان يصدر النقود باستخدام اذونات الخزنة البريطانية كغطاء للاصدار بدلا من الذهب.

٤- نظام الحد الاقصى للاصدار :

وقوم هذا النظام على تحديد الحجم الاقصى للاصدار النقدي من وقت لآخر دون التقيد بوجود الذهب كغطاء لهذا الاصدار النقدي وذلك فان الاخذ بهذا النظام يعنى التخلى عن وجود علاقة ثابتة بين اوراق النقد الصادرة وبين الاحتياطات الذهبية. ويحدد القانون الحجم الاقصى الذى يمكن البنك المركزى اصداره من النقود. وهذا الحد الاقصى قابلا للتغيير تبعاً للظروف الاقتصادية بشرط موافقة السلطة التشريعية.

وهذا النظام يتميز بمرونة اكبر من الانظمة السابقة الا انه رغم ذلك يعتبر جاسدا امام التغييرات الاقتصادية السريعة. ففى تلك الاكس الكمية الصادرة من اوراق النقد لتقابلة المعاملات النقدية فى ظرف معينة وفى نفس الوقت لا يكون تغيير القانون بزيادة الحد الاقصى القرب بالسرعة المطلوبة لمواجهة هذه التغييرات الاقتصادية ما يحدث اثرا انكماشيا فى سوق النقد.

٥- نظام الاصدار الحر :

سمح هذا النظام للبنك المركزى بحرية اصدار الكمية من النقود الذى يحتاج اليها النشاط الاقتصادى وذلك بقرارات من البنك المركزى دون الرجوع الى السلطات التشريعية او الحكومية وذلك

تعودت سلطات البنك المركزي من أي قيود خاصة بإصدار النقود سواء كانت قيود الذهب أو القيود القانونية . وتقدر سلطات البنك المركزي الكمية الواجب إصدارها تبعاً لما يحقق تنفيذ السياسات النقدية والمالية وتحقيق أهدافها .

ولأننا نعلم أن عملية إصدار أوراق البنكوت تجعل البنوك المركزية تحقق أرباحاً كبيرة للغاية من عملية الإصدار ولهذا فإن الحكومات تحتل على هذه الأرباح أو معظمها طالما أن البنوك المركزية هي مشروعات خاصة وفردية . أما إذا كانت هذه البنوك قد أنشأتها الدولة وتحتلها ملكية كاملة فإن جملة الأرباح التي تحتلها البنوك المركزية المملوكة للدولة تعود بطبيعة الحال بالكامل إلى الخزينة العامة أي إلى الدولة .

ثانياً : تقديم الخدمات المصرفية * للحكومة :

يمتلك البنك المركزي " بنك الحكومة " إذ أن الحكومة تقوم بإيداع حساباتها لديه وهو يقوم بتنظيم مدفوعاتها وتقديم لها سلفاً قصيرة الأجل في حالات العجز الموسمي أو الموقت للميزانية وكذا يقوم البنك المركزي بإصدار القروض العامة وتولي خدمتها وإدارتها أي يقوم بما يسمى بخدمة الدين العام . فضلاً عن قيامه بالخدمات المصرفية للحكومة دون مقابل وتقديم الاستشارات النقدية والمالية للحكومة .

ونظراً لأن البنك المركزي يتفرد بإصدار النقود القانونية فأنه يستطيع أن يؤثر في الحجم الكلي للنقود أو عرض النقود وهو ما يستطيع من خلاله التأثير في السياسة النقدية والمالية للدولة . ولذا لك فليس

تأثر الجدل حول ضرورة استقلال البنك المركزي وخضوعه كاملاً للحكومية
 ويرى أصحاب رأى استقلال البنك المركزي أن الحكومات لا تتدبر برشد اقتصادى
 مما يجعلها فى حالة سيطرتها على البنك المركزى أن تلزمه بالحد من
 كميات من النقد لمقابلة المعجز فى ميزانيتها وذلك عن طريق اقتراض كميسة
 كبرى من النقود مباشرة من البنك المركزى وهذا يهدد المجتمع بالتضخم
 الذى يقود الى تدوير قيمة النقود عامة ويزيج الثقة فى قيمتها . بينما
 يرى انصار نهجية البنك المركزى للحكومة ان الحكومة هى التى تقوم
 برسم السياسة النقدية والمالية القادرة على تحقيق مزيد من معدلات
 النمو فى المجتمع والبنك المركزى ما هو الا هيئة عامة تتولى شئون النقد
 فى البلاد .

ولاحظ ان الذى يقوم وراء كل رأى من الاراء الخاصة بعلاقة
 البنك المركزى بالحكومة هو مبدأ الحرية الفردية وهذا التدخل الحكوى .
 فعلى حين يرى المبدأ الاول وهو مبدأ الحرية الفردية ان النشاط
 الاقتصادى لابد ان يترك حراً وان أى تدخل للحكومة فى النشاط الاقتصادى
 يخلق المتاعب والمشاكل ويعيق السيرة الاقتصادية اذ ان الحكومة فى
 نظر هذا المبدأ شر لابد من ابعاده عن النشاط الاقتصادى . ومن
 الاولى ابعاده عن الاشراف والسيطرة على البنوك المركزية . بينما يرى
 اصحاب نظرية التدخل الاقتصادى للحكومة ان الحكومة دائماً ما تكون على
 وعى اكبر واشمل بالظروف الاقتصادية للمجتمع وانها لابد ان تتدخل
 حتى تمنح ظروف النشاط الفردية ومغالاتها فى الانصراف الى تحقيق
 الارباح بصرف النظر عن مصلحة المجتمع ككل . فضلاً عن مسئولية الحكومة

من معالجة المشاكل الاقتصادية خاصة في حالات الكساد وكذلك مسئوليتها
الكاملة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ولذا لذلك فانها لا بد ان
تخضع البنك المركزي لمبادئ كأي منظمة اقتصادية أخرى .

ولعل أهم الظروف التي أدت الى ضرورة تخضع البنك المركزي
للملطات الحكومية هي ظروف الحرب حيث ارتفعت البنوك المركزية على قدر
كميات ضخمة من النقود الى الحكومات والمصارف على تنفيذ السياسة
المالية التي رمتها الحكومة واخيرا نريد ان البنوك المركزية في العالم
بعد الحرب المالية الثانية قد خضعت للحكومات وأصبح من الضروري
ان يحدد القانون العلاقة بين الحكومات والبنوك المركزية بما يسمح
للحكومات بالاشراف على البنوك المركزية في تنفيذ السياسة المالية المستعنى
توصها الحكومة وما يصح لرفع الهفوك بقدر من الحرية والا ستفقد مبادئ .

ثالثا : تقديم المصونة للبنوك الاخرى :

يحتل البنك المركزي بالنسبة للبنوك الاخرى مكانة بنك البنوك فهي
المجتمع كله . فالبنوك ملزمة بان تحتفظ باحتياطيات البنوك الاخرى ضمن
النقود . وقد اوجب المشرع في كثير من البلاد ان البنوك ان تودع نسبة
مقيمة من التزاماتها في صورة احتياطي نقدي حاضر لدى البنك المركزي
وذلك تكفيا للبنك المركزي عن مزاولته لوظيفة الرقابة على خلق الائتمان
كما ان البنك المركزي يقوم بمصونة حسابات البنوك اى القيام بمصونة
المقاصة بخفض الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك بالنسبة
للبنك الاخر . وفي حالة ظهور رصيد مدين على بنك لئلا يخصص
البنك المدين لتلك الحساب البنك الاخر بهذه المدين يودع لدى البنك .

المركزي وذلك تتم تسمية حسابات البنوك المختلفة عن طريق البنك المركزي عن طريقاً بصرف بفرقة المقاصة.

ثم ان البنك المركزي يتيم باقراض كافة البنوك في حالة ازمات السيولة التي يقع فيها اي بنك من البنوك فقد تحتاج البنوك التجارية الى تسديد الخسائر من الازمة النقدية فتلجأ الى البنك المركزي لتقترض منه بضمانات معينة او باعادة خصم الاوراق التجارية والمالية لديه ولذلك فان البنك المركزي يعتبر المقرض الاخير للبنوك. وليس معنى ذلك ان للبنوك ان تقترض كيفما تشاء من البنك المركزي وهذا ما قد يفقده السيطرة على الائتمان ولكن للبنك المركزي ان يحدد من عملية الاقراض للبنوك او اعادة خصم الاوراق المالية والتجارية عن طريق رفع سعر الفائدة التي يتقاضاها عن القرض او اعادة الخصم.

والبنوك المركزية من ناحية المبدأ يجب ان لا تتعامل مع الافراد حتى لا تقوم بصفة البنوك التجارية الاخرى وكذلك حتى لا يضعف من هيئته وقيمه بالنسبة للبنوك الاخرى. وعلاوة ان الهدف الاساسي للبنك المركزي ليس هو تحقيق الربح ولكن ادارة الشؤون النقدية وتنفيذ السياسة النقدية والمالية للمجتمع الا انه قد يحدث في بعض الاحيان ان يتعامل مع الافراد ولكن في حدود ضيقة تتناقض مع مبدأ الزمن.

رابعاً : الرقابة على الائتمان :

لعل أهم وظائف البنوك المركزية هي الرقابة على الائتمان
فحينما أصبح الائتمان المصرفي في مرتبة النقود واستخدم في تسوية الديون
فانه يؤثر في عرض النقود ومن ثم يؤثر في القوة الشرائية لها . والبنوك
التجارية كما أسلفنا تستطيع أن تخلق الائتمان وتستطيع بذلك أن تؤثر
على القوة الشرائية للنقد . وكذا التأثير سئوى النشاط الاقتصادي في
المجتمع ما يؤكد الحاجة الى الرقابة على هذا الائتمان حتى لا يتجه
وجهة تفسر بالاقتصاد القوي .

وتهدف البنوك المركزية وهي بمدد عملية الرقابة على النقد
والائتمان الى الوصول الى تثبيت القوى الشرائية للوحدة النقدية
او بمعنى اخر تثبيت متوسط ملاءم لاسعار السلع الاستهلاكية عن طريق
تنفيذ سياسة نقدية تبنى الوصول الى هذا الهدف .

وتستطيع البنوك المركزية تحقيق الرقابة على الائتمان عن طريق
ثلاثة وسائل هي : الرقابة الكمية على الائتمان ، والرقابة الكيفية
ثم الرقابة المباشرة . وتهدف الاولى وهي الرقابة الكمية الى التأثير على
كمية وحجم الائتمان في مجموعة عن طريق التأثير على جملة الاحياطيات
النقدية المتوافرة للنظام المصرفي وهو ما يؤثر على قدرة البنوك في منح
القروض والاستثمار . اما النج الثاني من الوسائل وهو الرقابة الكيفية فانه
ينصرف الى توجيه الائتمان الى الاستعمالات المرغوب فيها والتي تسعى
السياسة النقدية الى تحقيقها . وذلك عن طريق توجيه اسعار الفائدة
إلى الاستخدامات المختلفة للقروض . ولذلك عادة ما تسمى بالرقابة

التخيرية إذ أن البنك المركزي يختار أنواع الائتمان الذي يؤثر عليها
أما الرقابة الأخيرة وهي الرقابة المباشرة فهي التي يستطيع البنك المركزي
من خلالها التأثير بطرقها على الائتمان عن طريق التعليمات والأوامر
التي يصدرها إلى البنوك التجارية أو إلى أحدها سواء بتحديد الحد
الاقصى للقروض أو تحديد سياسة لا بد أن تلتزم بها البنوك التجارية
عموماً أو أحد البنوك .

هذا فضلاً على أن البنوك المركزية تلجأ في حالة عجزها عن التأثير
في نشاط البنوك في خلق الائتمان إلى مزاولة العمليات المصرفية المادية
من أجل التأثير في البنوك التجارية الأخرى الموجودة في المجتمع .
وسوف نناقش من التفصيل هذه الوسائل جميعاً .

(١) الرقابة الكمية على الائتمان :

وتهدف الرقابة الكمية على الائتمان إلى الرقابة على حجم الائتمان
الكل في المجتمع وحجم الائتمان الكلي يتوقف كما اسلفنا على حجم
الاحتياطيات النقدية الموجودة في خزائن البنوك سواء كانت نقود قانونية
أو ارصدة مودعة لدى البنك المركزي وكذلك على نسبة الاحتياطيات
النقدية الذي يحددها البنك المركزي ويستطيع البنك المركزي عن طريق
التأثير على أحد هذين العاملين أو كليهما التأثير في حجم الائتمان
وذلك عن طريق سياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة وسياسة
تعديل الاحتياطي القانوني .

أ - سياسة إعادة الخصم :

وسمى إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي

على قيم الأوراق التجارية والأوراق المالية التي تقوم بخصمها البنك لدى البنك المركزي وكذلك سعر الفائدة على القروض وأنسبها التي يقدمها للبنوك التجارية المختلفة . وسياسة تخيير سعر إعادة الخصم من أقدم الوسائل التي تستخدم في التأثير على حجم الائتمان ومن طريقها يمكن التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي سواء عن طريق تحديد النماذج والشروط التي تتوافر في الأوراق التجارية والمالية التي يقل خصمها أو عن طريق تعديل نقطة الاقتراض بتغيير سعر الفائدة على إعادة الخصم ارتفاعاً أو انخفاضاً برفع أو خفض سعر الخصم .

ولتوضيح كيفية استخدام هذه الوسيلة نفترض أن البنك المركزي أحسن عن طريق البيانات التي يجمعها أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المرغوب فيه وأنه قد ظهرت بوادر التضخم في المجتمع فانه يقوم برفع سعر الخصم أي رفع قيمة تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية ومن ثم تضطر هذه البنوك الى رفع تكلفة الائتمان الذي تقدمه للأفراد والمؤسسات وذلك عن طريق رفعها على الأخرى لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد وأسعار خصم الأوراق التجارية والمالية لديها . وهذا بدوره يدفع جمهور الأفراد الصغار التعامل مع البنوك التجارية الى التقليل من الاقتراض أو الخصم وهذا ما يوضع حداً للنموح في حجم الائتمان . ونفس الطريقة فإن البنك المركزي عندما يخفف سعر تكلفة الائتمان الذي يقدمه الى البنوك التجارية فانه يساعد وشجع البنوك التجارية على الاقتراض منه . وهذا يشجع البنوك التجارية على تخفيض سعر الفائدة على القروض مما يؤدي الى تشجيع الأفراد على الاقتراض من البنوك التجارية وزيادة حجم

الاثنان

ويرتبط نجاح هذه الوسيلة في التأثير على حجم الاثنان بانتشار عملية خصم الاوراق التجارية ووجود كمية يعتمد بها من اذون الخزائنة هذا بالإضافة الى ان مستوى النشاط الاقتصادي هو الذي ينتجكم فعلياً في حجم الاثنان . ففي فترات الرواج الاقتصادي وارتفاع مستوى النشاط التجاري والصناعي حيث يتوقع مزيداً من معدلات الربح . فان اهية رفع سعر الفائدة تضعف كثير حيث ان المتترشحين يتوقعون ارباحاً تفوق اسعار الفائدة المرتفعة ومن ثم يقبلون على الاقتراض رغم ارتفاع سعر الفائدة والعكس في حالات الانكماش وركود النشاط التجاري والصناعي فان معدلات الارباح المتوقعة أقل بكثير من سعر الفائدة المنخفض . ولذلك ففي هذه الحالة نجد ان الأفراد لا يقبلون على الاقتراض رغم انخفاض سعر الفائدة .

ولذلك فان نجاح سياسة تغيير سعر الخصم ترتبط في نجاحها في التأثير في حجم الاثنان باتساع سوق النقد وخاصة سوق خصم الاوراق المالية والتجارية وكذلك بحالة النشاط الاقتصادي ومدى اهية سعر الفائدة بالنسبة لمعدل الارباح من العمليات الصناعية والتجارية التي تقوم البنوك بتحويلها ومدى اعتماد البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي .

ب - عمليات السوق المفتوحة:

وتلجأ البنوك المركزية للتأثير على حجم الاثنان عن طريق قياسها بعمليات بيع وشراء اوراق مالية في السوق النقدية .

والدور من عمليات السوق المفتوحة مع التأثير على حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك فتمدد ما يربيه البنك المركزي في تخفيض حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك فانه يلجأ الى بيع الاوراق المالية في السوق التي يشتريها الافراد بسوكلات على البنوك التي اودعوا لديها مودعاتهم النقدية وبذلك يقل حجم الاحتياطى النقدى في هذه البنوك. والعكس فان البنك المركزي عندما يقوم بشراء الاوراق المالية من السوق فانه يدفع الى الافراد كمية من النقود يقوموا بايداعها في حساباتهم لدى البنوك مما يؤدى الى زيادة الاحتياطيات النقدية في هذه البنوك مما يزيد من قدرتها على التوسع في الائتمان وخلق الودائع.

ويجب ان نلاحظ أن مجرد زيادة الارصدة النقدية للبنوك التجارية لا تسمح مباشرة بزيادة حجم الائتمان اذ ان هذا يعتمد على معدلات الارباح المتوقعة في المستقبل فكلما زادت هذه المعدلات اذت الى زيادة الاقتراض ومن ثم زيادة حجم الائتمان والعكس صحيح هذا بالإضافة الى رغبة البنوك في الاقتراض فقد يسود جو من الخوف والحذر من كساد متوقع يجعل البنوك تحجم عن الاقتراض مما يجعل هذه الوسيلة غير كافية لزيادة حجم الائتمان وخلق الودائع.

وتؤثر عمليات السوق المفتوحة في اعمار الفائدة طويلة الاجل فعندما يبيع البنك المركزي السندات في السوق فانه بذلك يخفض من اثمانها ويرفع من سعر الفائدة طويلة الاجل. اما عندما يدخل الى السوق يشتريها فانه يرفع اثمان هذه السندات وبذلك يخفض سعر الفائدة طويلة الاجل والاسلوب الاخير هو احد الاساليب التي يلجأ اليها البنك المركزي من أجل تخفيض سعر الفائدة طويلة الاجل وهو ما يشجع على عمليات الاستثمار بزيادة الاقتراض.

ويؤثر على نجاح عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان بوجه عام
سوق تسمية للاوراق المالية وعلى نشاطها اما البلاد التي تشترى بفيستق
السوق المالية وعدم اتساع اسواقها مثل مصر فان عمليات السوق المفتوحة
سوف تكون قليلة التأثير في حجم الائتمان ولن يترتب على استخدامها
في هذه البلاد الا حدوث تقلبات عفيفة في اسعار الاوراق المالية ومن
ثم زعزعة الثقة في مستقبل هذه الاوراق .

ج - تغيير نسب الاحتياطى القانونى :

من الرائل الحديثة الان والاكثر فاعلية التي يمارسها البنك
المركزى للتاثير والرقابة على الائتمان تغيير نسبة الاحتياطيات النقدية
الى الودائع فمن المعروف ان الشرح يلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ
بنسبة من ارصدها الحاضرة لدى البنك المركزي في صورة رصيد دائن وتوكل
بتشريعات للبنك المركزي حق تغيير هذه النسبة بقرار منه عند ما تقتضى
الضرورة ذلك .

فاذا ما وجد البنك المركزي ان البنوك التجارية قد جاوزت الحدود
المطلوبة والمناسبة لظروف الاقتصاد القومى من الائتمان وان هذا الحجم
من الائتمان اصبحت يهدد بالتضخم فانه يلجأ الى زيادة الحد الأدنى
من الاحتياطيات النقدية الواجب الاحتفاظ بها لديه . وعلى ذلك فان
البنوك بانخفاض احتياطياتها النقدية لن تستطيع ان تقدم مزيداً من
القروض بل قد تضطر الى طلب القروض الشئ لم يبق ان تقدمها والى فسخ
شروط أصعب للحصول على القروض منها وهذا يقلل حجم الائتمان فسر
المجتمع .

ومن البديهي ان البنك المركزي يستطيع ان يزيد من حجم الائتمان
بخفض الوسيلة عندما يخفض نسبة الاحتياطيات الواجب ايداعها لدى
مركز البنوك وهذا يؤدي الى زيادة الاحتياطيات النقدية للبنوك
ومساعدتها على تقديم مزيد من القروض والائتمان .

وتعتبر هذه الوسيلة من اكبر الوسائل الفعالة التي يمكن عن طريقها
كبح جماح التضخم في البلاد النامية حيث أنه من الصعب استئصال
عمليات السوق المشوَّحة او تغيير سعر إعادة الخصم لنفقات الاسسوات
المالية وقللة الاوراق المالية والتجارية المتداولة .

د - القيام بالعمليات المصرفية :

أسلفنا من قبل ان البنك المركزي يجب ان لا يقوم بالعمليات المصرفية
العادية حتى لا تنفط هيئته امام البنوك الاخرى او العملاء الا انه
عندما يضعف تأثير الوسائل الاخرى السابقة في احكام الرقابة على الائتمان
او في توجيهه وجهة معينة فان البنك المركزي يقوم ببعض العمليات
المصرفية العادية التي تقوم بها البنوك التجارية وذلك حتى يشرب النسل
للبنوك فتخذ وحذره او يكمل خفضا معيناً في هيكل الائتمان كما لو اقتبل
على منح قروض من نوع معين رفضت البنوك التجارية ان تقوم به . الا ان
هذا الاجراء يعتبر اجراء استثنائي مقيد بالظروف التي اضطررت اليه
المركزي الى اللجوء اليه اذ ان الوضع الطبيعي هو أن لا تقوم البنوك
المركزية بمزاولة هذا النوع من العمليات .

٢ - الرقابة الكيفية على الائتمان :

تنصرف الرقابة الكيفية للائتمان الى التأثير على وجوه استعمال

الاثنان المصرفي وتوجيهه الوجهة المطلوبة وليس التأثير في حجه كسما
في الرقابة الكمية.

ويرجع اللجوء الى الرقابة الكيفية على الاثنان الى اعتبارات متعددة
اعلمها فهو مساعدة ودعم الرقابة الكمية ومعالجة بعض المشاكل التي تنجم
عنها او توجيه الاثنان وجهة معينة مثل دعم بعض القطاعات الاقتصادية.

فمن المعروف ان الرقابة الكمية على الاثنان تنصرف الى تقييد الاثنان
وتقليل حجمه عن طريق الوسائل السابقة او زيادة هذا الحجم بما يلائم
الظروف الاقتصادية ولكن هذه الوسائل لا تستلزم ان توجه الاثنان وجهة
معينة مثل توجيه الاثنان الى قطاع معين من القطاعات يراد زيادة
نصيبه عن طريق زيادة مقادير الاثنان الموجهة لهذه القطاعات. وقد
يقضى الامر رغم تخفيض حجم الاثنان المسموح به للبنوك التجارية
ان لا ينخفض حجم الاثنان الممنوح الى قطاعات معينة مثل قطاع الزراعة
او الصناعة وهذا لن يتحقق لنا وسائل الرقابة الكمية اذ انها تنصرف عموما
الى التأثير على حجم الاثنان بالزيادة او النقص وقد يقضى الامر على
العكس تخفيض حجم الاثنان الممنوح لقطاع معين رغم العمل على زيادة
حجم الاثنان عموما وفي كلا الحالتين فان اساليب الرقابة الكمية والتاثير
على الاثنان وحدها لن يفلح.

وتساعد الرقابة الكيفية على تنفيذ سياسة معينة قد لا تستطيع تنفيذها
اساليب الرقابة الكيفية. فعندما يكون من المرغوب فيه تغيير سياسة
الاقراض او الاستثمار للبنوك فان اللجوء الى اساليب الرقابة الكيفية يمكن
من تحقيق ذلك اكثر من اللجوء الى اساليب الرقابة الكمية اذ ان الاخيرة
عامة ولا تؤثر الا في حجم الاثنان فقط.

ويمكن استخدام الرقابة الكيفية في مساعدة اثار الرقابة الكمية نفسى كثير من الاحيان كما رأينا تضعف اثار اساليب ووسائل الرقابة الكمية نظرا لتيق السوق او لعدم نشاطه او لانخفاض حجم التعامل فيه من -
الاوراق المالية والتجارية فانه يمكن اللجوء فى هذه الحالة الى اساليب الرقابة الكيفية لزيادة حجم الائتمان او تقليل حجمه وذلك عن طريق وضع مزيد من الائتمان فى متناول احد القطاعات الاقتصادية وهو ما يؤثر فى حجم الائتمان الكلى بالزيادة او العكس عند تقليل حجم الائتمان الممنوح لقطاع معين فان ذلك يؤثر فى حجم الائتمان الكلى بالتناقص ان حجم الائتمان المصرفى الكلى ما هو الا مجموع ما يمنعه النظام المصرفى فى متناول سائر قطاعات الاقتصاد القومى من الائتمان .

وتتعدد اساليب الرقابة الكيفية على الائتمان وتعدد غالباً على التمييز فى سعر الفائدة او فى مدى توفير الموارد الائتمانية لمواجهة الاستعمال المختلفة الا انها تتفق جميعا فى توجيه الائتمان الوجهة المطلوبة . مثال ذلك ما يخرجه القانون للبنك المركزى من تحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيم السلف والقيمة التسليمية للضمان وتحديد اجل الدفع والاستحقاق او تحديد الحد الاقصى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد للتأخير .

وعلى ذلك يستطيع البنك المركزى ان يزيد من استخدام الائتمان فى تمويل حيازة اصول معينة مثل الاصول الصناعية او الآلات او المعدات وذلك عن طريق رفع نسبة قيمة السلفة الممنوحة بضمان هذه الاصول من قيمة الضمان او خفض الحد الاقصى لسعر الفائدة التى تتلقاها البنوك على القروض المضمينة بهذا النوع من الاصول او مد الاجل الذى تسدد خلاله هذه القروض وهو بهذه الطريقة يسهل زيادة منح الائتمان الى القطاع

المصاعى الذى يستختم الآلات والمعدات والاصول الصناعية عموماً .

وكذلك فان البنك المركزى عندما يحدد الاصول المبنية للخدمات او التى يقبل اقراض البنوك بشروطها فانه بهذه الطريقة يؤثر على اتجاهات البنوك فى استخدام مواردها على مختلف وجوه الاستخدام . فاذا قرر ادخال السندات المضمونة من الحكومة ضمن الاصول القبلية عن البنوك لتحتسبها قروض بنوماتها فانه بذلك يحفز البنوك على الاستئثار فى هذه السندات وعلى العكس اذا ما اخرج نوع من الاوراق التجارية او السندات من عداد الاصول التى يقبلها فانه بذلك يحفز البنوك على عدم الاستئثار فى هذا النوع من اوراق .

كما يكفل القانون للبنك المركزى سلطة الاشراف المباشر على توجيه الائتمان ومن ذلك اذا ما منع البنك المركزى الحق فى التصديق على انواع معينة من القروض او تحديد الحد الاقصى لها وذلك لاستطيع البنوك ان تقوم بالاقتراض الا بموافقة البنك المركزى وكثيرا ما يمنع البنك المركزى الحق فى تحديد المجالات التى يتنع على البنوك التجارية استئثار الاموال فيها او تعيين الحد الاقصى للقروض التى تعقد على البنوك التجارية نفس المجالات معينة من الاستئثار .

آثار الرقابة المباشرة على الائتمان :

يرى البعض ان الرقابة المباشرة للبنك المركزى على الائتمان تصرف الى التأثير الادبى للبنك المركزى على البنوك التجارية اى مدى قدرة البنك المركزى على اقناع البنوك التجارية باتباع السياسات التى يقوم بوضعها .

البنك المركزي لتحقيق أهداف مميّزة وذلك عن طريق الاجتثاثات والمؤنسات
التي يعقد ها مع هذه البنوك وكذا التصرّحات وتوجيهه التناشع والمماونة
فى حل مشاكل هذه البنوك .

الا أن البعض يرى ان الرقابة المباشرة تنصرف الى التمليكات
والاوامر الملزمة التي يقوم البنك المركزى باصدارها الى البنوك لتلتبزم
بها فى مجال عملها واقراضها واستثماراتها .

٢- البنك المركزى المصرى

لم يقم فى مصر بنك مركزى مفهوم البنك المركزى . الا أنه فى عام ١٨٦٨
سج اللورد كرومر لرأسالى انجليزى هو ارنست كاسل ولرأسالين مستوطنين
فى مصر هما سلفاجو وسوارس يتكون بنك يسمى البنك الاهلى رأسالين
٥٠٠.٠٠٠ جنيه استرلىنى . وضع هذا البنك حق اصدار البنكنوت
الى جانب قيامه بالعمليات المصرفية العادية .

وقد قام البنك الاهلى بدور بنك الحكومة بعد حصوله على امتياز
اصدار البنكنوت لمدة خمسون عاما وكان له مجلس ادارة يجتمع فى مركزه
الرئيسى بالقاهرة الى جانب لجنة ادارية تبتضع فى لندن بها ثلاثة
أعضاء من الانجليز وقد اودعت الحكومة حساباتها لدى البنك وكذا الهيئات
العامة .

كانت مصر فى هذه الاونة يتم التعامل فيها بالعملات الذهبية وخاصة
فى مجال التجارة الخارجية حيث كانت تستخدم العملة المصرية الذهبية
وتعامل بالجنيهاست الاسترلينية الذهبية وكانت قوى الاستثمار تريد أن
تجعل المجتمع المصرى ينتقل من التعامل بالذهب الى التعامل على أساس

الذهب أي نظام الصرف بالذهب وهذا يستلزم التعامل الداخلي بالنقد الورقية تبديلاً للتعامل في الخارج بالاسترليني الورقي القائم على الذهب وليس الاسترليني الذهبي . وذلك انشأ البنك الاهلي المصري للقيام بهذه المهمة وأصدر أول نقد ورقي في ابريل ١٨٩٩ وترك للأفراد حرية قبولها والتعامل بها أو بالنقد الذهبية وكان نظام اصدار اوراق البنوك حصصاً بين انشاء البنك الاهلي هو ان يكون هناك غطاء ذهبي للنقد بقيمة ٥٠% والنصف الاخر يغطي بالسندات التي تحددها الحكومة وفي حالة عدم توفر هذه السندات لابد من زيادة نسبة النطاء الذهبي حتى تكفي كل الاوراق مغطاه بكامل قيمتها .

وقد سارت مصر على قاعدة الذهب أي حرية تحويل اوراق النقود المصدرة الى ذهب والمكس حتى ٢ اغسطس عام ١٩١٤ وهو عام اندلاع الحرب العالمية الثانية الذي تقرر فيه اعفاء البنك الاهلي من شرط الدفع بالذهب وأصبحت اوراق البنوك المطبوعة نقوداً الزامية مع الصل بنظام النطاء الذهبي الذي لم يستمر طويلاً حيث كانت إنجلترا تحصل على سحب الذهب من جميع مستعمراتها تصدر قرار وزير المالية عام ١٩١٦ باستخدام اذون الخزانة البريطانية بدلاً من الذهب كنطاء للنقد الورقية وارتبط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني بمصر صرف ثابت مع امكانية تحويل الاول الى الاخير والمكس . وهكذا تحققت التيسيرة النقدية للجنيه المصري بالجنيه الاسترليني .

وفي عام ١٩٦٥ عادت إنجلترا الى قاعدة الذهب بعد ان كانت تركيزاً للثروة الحرب الى القاعدة الاعتمادية لمصر الى نظام الصرف بالاسترليني القابل للتحويل بالذهب وظل هذا الوضع سائداً حتى عام

١٩٣١ • وعندما تروحت انجارترا قامت الذهب الى قاعدة اثثمانية النقص
عادت حو الى قاعدة الصرف بالاسترلينى الورقى الى قاعدة النقد الاثمانية
التابعة.

مخروج مصر من منطقة الاسترلينى عام ١٩٤٧ وارتباطها فى نفس
الاولى بنظام صندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥ الذى ترتب عليه تحديد
قيمة الجنيه المصرى بالنسبة الى الذهب والدولار الأمريكى بما يعادل
٤١٣ دولار أمريكى ومقدار من الذهب يساوى ٣٦٧٢٨ جراما صدر
القانون ١١٩ عام ١٩٤٨ الذى عدل نظام اصدار البنكوت بما يتفق
وتهيئة سهل الرقابة للحكومة على كمية البنكوت الصادرة فى المستقبل
حيث قرر تغطية اى زيادة فى الاصدار بان دون على الخزنة السريسة
بالنسبة للجزء المغطى بالذهب وسندات الحكومة السرية او سندات مصرية
مضمونة من الحكومة او بان دون الخزنة السرية بالنسبة للجزء اللازم تغطيته
باوراق مالية. وهكذا تحقق استقلال الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى

وفى هذه الاونة ظهرت فكرة انشاء بنك مركزى فى مصر وخاصة بعد توجية
المؤتمر الاقتصادى العالمى عام ١٩٣٣ الذى اوصى بضرورة انشاء بنك
مركزى فى البلاد التى لا يوجد فيها هذا النوع من البنوك بحيث تكون هذه
البنوك قادرة على ادارة شئون النقد والاثمان فى البلاد.

ولقد تم اختيار البنك الاهلى المصرى ليقوم بوظيفة البنك المركزى بدلا
من انشاء بنك مركزى جديد وعهدت اليه ببعض وظائف البنوك المركزية
الا انه ظل بنكا تجاريا بالدرجة الاولى.

ويمكن القول انه حتى صدر القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٥١ لم يكن البنك

الاھلى سوى بنك تجارى لا يميزه عنها الا امتياز به إصدار أوراق البنكنوت ولكن بصدور هذا القانون تحول البنك الاھلى الى بنك مركزى ومنح الوسائل النقدية التى تمكنه من القيام بوظائف البنك المركزى تكون لجنة عليا تختص بشئون النقد والائتمان برئاسة وزير المالية الا انه يمكن القول انه كان من الافضل انشاء بنك مركزى مستقل ملوك للدولة او تأميم البنك الاھلى ليصبح بنكاً مركزياً مستقلاً ملوكاً للدولة. ولعل السبب فى ذلك هى الظروف الاقتصادية والسياسية الموجودة فى المجتمع فى عذء الاونة وخاصة ظروف الاستعمار الى جانب ان نسبة الساهمين الصرین فى البنك الاھلى لم تكن تتعد ٣٤% من مجمل اسهم البنك والباقي للجانبي غير الصرین.

وفى غمار عملية تمير البنوك الاجنبية عدت المؤسسة الاقتصادية التى انشئت عام ١٦٥٧ الى شراء جانب من اسهم البنك الاھلى وذلك لزيادة نصيب الحكومة فى ملكية هذا البنك. ثم فى عام ١٦٦٠ صدر القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى باعتبار البنك الاھلى مؤسسة عامة ونقل ملكيته الى الدولة على ان يظل يملك بنكاً مركزياً للدولة. واستمر فى مباشرة الاختصاصات التى منحت له من قبل بالقانون ١٦٣ - لعام ١٩٥٧ وهى إصدار البنكنوت ومراقبة الائتمان والعمل ببنك البنوك وبنك الحكومة. وهكذا تحققت لأول مرة فى مصر ملكية المجتمع لبنك مركزى يقوم على تنفيذ السياسة النقدية والمالية التى تضعها الحكومة. سنهدنا بذلك الحال العام.

وكانت اخر مرحلة هى صدور القانون ٢٥٠ عام ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى وذلك انقسم البنك الاھلى المصرى الى قسمين او صنفين الاول : البنك المركزى المصرى ويقوم بمباشرة سلطات البنك المركزى والثانى : هو

البنك الاهلى المصرى وهو بنك تجارى يقوم بممارسة الاعمال المصرفية
المادية مثل البنوك التجارية تماما .

وقد حددت اختصاصات البنك المركزى المصرى فى تنظيم السياسة
الاقتصادية والامراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة التى تضعها الدولة
بما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى . وقد حددت
سهل تحقيق ذلك فى القانون تحقيق ذلك فى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧
بالوسائل التالية :

- ١- التأثير فى توجيه الائتمان من حيث كينته ونوعه وسعره بما يكفل
مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى
والزراعى .
- ٢- اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية او المالية
العامة والمحلية .
- ٣- مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالى .
- ٤- ادارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الاجنبى .

الفصل السابع تنظيم الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي من أهم الاجهزة التي تساهم في تنفيذ التنمية الاقتصادية فهو الذي يقوم بالساهمة في تمويل المشروعات اذ هو المصدر الوحيد للائتمان ويقوم بالحفاظ على مستويات الاسعار والتوازن الاقتصادي.

ومعنى الجهاز المصرفي ظواهر معينة قد تكون في صالح المجتمع او في غير صالحه حسب المرحلة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع وظروف هذه المرحلة مثل ظاهرة تركيز البنوك وظاهرة تخصص البنوك وكذلك فنان تنظيم البنوك قد يتم على أساس اعمال المنافسة بين البنوك واعمال التعاون بينها بالشكل الذي يؤدي في النهاية الى ان يؤدي النظام المصرفي دوره في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

١- ظاهرة تركيز البنوك

تعتبر ظاهرة التركيز احدى ظواهر النظام الرأسمالي عموماً حيث تنيل المشروعات الكبيرة والقوة الى اخراج المشروعات الصغيرة من السوق " المنتج الحدي " وذلك اعلا لهدا المنافسة او عن طريق الاندماج والشركات التابعة وهذا ما ادى بالرأسمالية الحرة الى الانتقال الى ما يسمى بالرأسمالية الاحتكارية.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر انتشرت ظاهرة التركيز في التنظيم

المصرفية المالية فنجد ان العمليات المصرفية في فرنسا يتقاسمها أربعة بنوك رئيسية تسمى شركات الاثنان وهي بنوك مؤسسة تقوم بالاشراف على ادارتها الحكومة . ونجد أيضا ان المجتمع الانجليزى تقوم فيه خمسة بنوك تسمى بنوك الخمسة تسيطر على ٦٠% من أصول النظام المصرفى الانجليزى . وفي الاتحاد السوفيتى يقوم النظام المصرفى على أربعة بنوك هم الدولة وبنك الانشاءات وبنك التجارة الخارجية وبنك التوفير بغروعه المختلفة . والبنك الاول بنك الدولة يعتبر هو البنك المركزى للاتحاد السوفيتى الذى يقوم بتزويد كافة المنظمات الصناعية بالائتمان قصير الاجل الى جانب القروض طويلة الاجل لقطاعى الزراعة والتعاون الاستهلاكى .

وتتخذ ظاهرة التركيز المصرفى صورا مختلفة حسب ظروف كل مجتمع ففي المجتمع الفرنسى حدثت ظاهرة تركيز البنوك عن طريق المنافسة واخراج البنوك غير القوية من السوق النقدية . اما فى انجلترا فلقد تم عن طريق الاندماج وفى الولايات المتحدة اتخذ تركيز البنوك طريق الشركات التابعة والاندماج . اما فى المجتمع المصرى فقد اتخذت الظاهرة نفسها طريق الاندماج فى اكتوبر عام ١٩٦٣ .

ولظاهرة تركيز البنوك مزايا متعددة وأيضاً مثالب خطيرة . ولا تخفى مزايا التركيز عن مزايا المشرح ذو الحجم الكبير فى انخفاض نسبة النفقات الثابتة وخاصة النفقات الادارية فضلا عن المزايا التى تتحقق بمناسبة العمل فى المجال المصرفى . فالبنوك الكبيرة تبعث فى نفوس الافراد والمنظمات الثقة والقدرة على توفير مزيد من القروض والتسهيلات الائتمانية وتوفير مزيد من الخدمات المصرفية التى يمكن تقديمها للعملاء وذلك تبعاً لقدرة هذه

البنوك على جذب الجانب الأكبر من الودائع في المجتمع.

وقدرة البنك على جذب أكبر حجم من الودائع تعطية فرصة أكبر من تحقيق مزيد من الأرباح فهو يستطيع في هذه الحالة تقديم قروض متنوعة للمنظمات الصناعية والتجارية وهذا يعكس قدرته على تحقيق مزيد من الأرباح كلما كانت هذه القروض ذات أجل أطول ثم إن قدرة البنك الكبير على تنج مجالات الاستثمار وتعدد فروعها يؤدي إلى قدرته على تحمل المخاطر التي تترتب على توقف بعض المدينين أو أعمالهم في الخسائر التي تحدث في مجال آخر من العمليات المصرفية التي يقوم بها وذلك يستطيع البنك الكبير أن يتجاوز أي أزمة طارئة دون أن يتأثر مركزه المالي على عكس البنوك الصغيرة ذات الفروع القليلة التي تعمل في عمليات مصرفية محدودة.

وفلا عن أن البنوك الكبيرة تستطيع جذب أكبر حجم من الودائع فإنها أيضا تستطيع أن تجد أكبر عدد من الكفاءات الموجودة في المجتمع وأفضل عناصر العمل القادرة على رفع كفاءة العمل في البنك ثم إنه أيضا لزيادة معدل أرباحه قادر على الانفاق على عملية البحث وأعداد الدراسات المصرفية التي تمكنه من التعرف على الظروف الاقتصادية المصرفية العالمية ومن ثم يستطيع أن يوجه أعماله إلى الوجهة الصحيحة بناء على هذه الأبحاث.

ورغم هذه المميزات إلا أنه يقابلها عيب خطير وهو أن البنوك عندما تتركز وتسيطر على الاثنان فإنها قادرة على التحكم في مسار الحياة الاقتصادية ، فعندما تستثمر في الصناعة والزراعة تسلك السيطرة الطاغية التي قد توجه هذه القطاعات وجهة ليست في

مصلحة المجتمع ككل ولكن في مصلحة الاختكارات المالية وشوما ينسر
 ضررا بالناس بالاقتصاد القوي بل أنها قادرة على خلق ان نشاطا وإيران
 الحكومات ووضعها في حرج ما لم تمتد جميع لرغباتها. من قبيل ذاك ما حدث
 في مصر عندما امتنعت البنوك المحلية وخاصة البنك الاعلى وكان هو
 البنك الرئيسي في مصر عن تمويل محصول القطن تجاوبا مع المصارف
 الاقتصادى الذى فرض على مصر بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ لارساء
 النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر - وازاء هذه القوة المسيطرة
 للبنوك الكبرى كثيرا ما تقوم الحكومات بتاسيم هذه البنوك او منحها من
 التركيز او الاندماج كما حدث فى فرنسا حيث تأسست البنوك الكبرى الاربع
 الكريدي ليونيه والشرقة العامة والكشوار ناسيونال للنعم والبنك الاهلى
 للتجارة والصناعة وكذا تاسيم البنوك فى المجتمع السرى عام ١٩٦١.

وإذا نظرنا الى تجربة تركيز البنوك فى المجتمع السرى نجد انها
 نتيجة اجراءات قانونية لاتجسأء المجتمع الى التطبيق الاشتراكى فبمقتضى
 قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ تم تاسيم جميع البنوك التجارية ونيسر
 التجارية وصدرت قرارات باعادة تنظيم الجهاز المصرفى السرى على أساس
 نوعى وانشئت المؤسسة السرية العامة للبنوك للامراف على جميع البنوك
 التجارية المتخصصة ماعدا بنك التسليف الذى تولى الاشراف عليه المؤسسة
 السرية العامة التعاونية الزراعية وكان يوجد فى المجتمع السرى انذاك
 سبعة وعشرون بنكاً هم :-

- | | |
|-------------------------|-----------------|
| (١) البنك الاهلى المصرى | (٢) بنك مصر |
| (٣) بنك الاسكندرية | (٤) بنك القاهرة |

- | | |
|---|-------------------------------------|
| (٥) بنك الجمهورية | ١٦ بنك بورسعيد |
| (٧) بنك السويس | (٨) بنك الاستيراد والتصدير |
| (٩) بنك الاتحاد التجارى | المصرى |
| (١٠) بنك التضامن المالى | (١١) بنك التجارة |
| (١٢) بنك النيل | (١٣) البنك المصرى لتوظيف
الاموال |
| (١٤) البنك التجارى السعودى | (١٥) بنك سوارس |
| (١٦) بنك يوسف نسيم مجبىرى واولاده | (١٧) بنك زحمة |
| (١٨) البنك اللبنانى للتجارة | (١٩) البنك العربى المصرى |
| (٢٠) بنك مصر - لبنان | (٢١) البنك الصناعى |
| (٢٢) البنك العقارى المصرى | (٢٣) البنك العقارى العربى |
| (٢٤) بنك الاراضى المصرى | (٢٥) بنك الائتمان العقارى |
| (٢٦) البنك السويسى المصرى للقروض العقارية | |

وقد واكب تاهيم البنوك ان اتسع نطاق القطاع العام فى كافة المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والمالية وتغير ايضا مفهوم الخدمة المصرفية بدافع الروح الى توجيه الخدمات المصرفية لخدمة التنمية الاقتصادية للمجتمع المصرى وتنفيذ السياسة النقدية والمالية القادرة على ذلك.

وفى اكتوبر عام ١٩٦٣ تمت الخطوة الاخيرة لتوكيز البنوك فى خمسة بنوك فقط كانت تستأثر بنحو الى ٨٠% من حجم الائتمان المصرفى وذلك لسك لزيادة كفاءتها بتحقيق الحجم الامثل للوحدة المصرفية وانهاء وجود الوحدات المصرفية الصغيرة قليلة الكفاءة والتي لاتستطيع ان تواجه المخاطر وحدها وذلك اصبح لدى المجتمع المصرى خمسة بنوك هم : البنك

الاهلى المصرى - بنك القاهرة - بنك مصر - بنك الاسكندرية - بنك بورسعيد - الى جانب البنك المركزى الذى يتولى عملية الاشراف على البنوك بدلا من المؤسسة المصرية العامة للبنوك التى انشئت تقام بها للازمه واج الذى حدث فى الاختصاصات بينها وبين البنك المركزى .

وكان لابد ان يتم تنظيم اعمال البنوك المصرية الخاصة فى ظل ظروف بناء التنمية الاقتصادية المختلطة والتطبيق الاشتراكى فى تلك الاونة ولذلك صدر قرار محافظ البنك المركزى عام ١٩٦٤ بتوزيع العمليات المصرفية ل وحدات القطاع العام على البنوك التجارية بحيث يختص كل بنك بخدمة قطاع واحد او مجموعة من القطاعات على ان لا تتعامل اى وحدة انتاجية الا مع البنك المخصص لها .

وقد اختص البنك الاهلى بالعمليات المصرفية لشركات مؤسسات وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى والمواصلاات والنقل والبحرية وهيئة تنمية السويس والمواصلاات الملكية واللاسلكية ومؤسسة المصانع البحرية والطيران وعمليات فائض الحاصلات الزراعية الامريكية .

واختص بنك مصر بالعمليات المصرفية الخاصة بشركات مؤسسة النزل والسياح ومؤسسة البترول وشركات مؤسسة التأمين .

واختص بنك القاهرة بالعمليات المصرفية بشركات مؤسسات الاسكان والمرافق ووزارة الاعلام والسياحة والاثار وشركات المؤسسة العامة للتجارة .

وكذلك اختص بنك الاسكندرية بشركات مؤسسات وزارة الصحة والتسوين والتجارة الداخلية وعمليات مؤسسة الادوية.

وهكذا كان التركيز المصرفى فى المجتمع المصرى نتيجة ظروف اقتصادية اخصها هو انتهاز المجتمع للنخبة القومى الشاغل كاداة لتسيير الاقتصاد القومى وتنهيه وقد اخذ التركيز المصرفى شكل الاندماج حيث تندمج بنوك الصغيرة فى البنوك الكبيرة.

فمن ان تنظيم القطاع المصرفى يؤدى الى تسهيل الرقابة على نشاطه العام من حيث امكانية توافر البيانات السريعة والدقيقة التنفيذية والعالية لوحدات القطاع العام ومعرفه مراكزها .
 تحديد حجم الائتمان الذى تحتاجه هذه الوحدات ومن ثم
 تحديد حجم الائتمان الكلى الا انه اظهر بعض الشاغل والاختناقات التى ادى الى تعديله . مثل الشاغل الناجمة عن تبعية بعض القطاعات التى تحتاج دائما الى مزيد من التمويل مما يجعل البنك لا يستطيع الوفاء باحتياجات الوحدات التابعة له من القروض مع وجود بنوك اخرى لاحتياج الوحدات التابعة لها الى حجم كبير من التمويل وظهرت مشكلة عجز بعض البنوك مثل بنك الاسكندرية الذى كان يضطر للاقتراض من البنوك الاخرى . فضلا على تعدد الانشطة التى تقوم بها الوحدات التابعة للبنك الواحد مما ادى الى تضارب اختصاصات البنوك مثل قيام نفس البنك بتحويل كافة اعمال الوحدة التابعة له سواء الداخلية ام الخارجية ام تحويل الاعمال الداخلية وتحويل الاعمال الخارجية الى البنك المخصص لتحويل عمليات شركات التجارة الخارجية وهو ما يؤدى الى تقسيم اعمال الوحدة الانتاجية بين اكثر من بنك او عدم الالتزام بالتقسيم الوظيفى للبنوك .

من أجل معالجة المشاكل التي نجمت عن هذا التنظيم للاعمال المصرفية للبنوك فقد اعيد تنظيم الجهاز المصرفى فى سبتمبر عام ١٩٧١ حيث بدأت تهيب على المجتمع المصرى رياح سياسة الانفتاح الاقتصادى والتي لابد ان ينفذها القطاع المصرفى كجزء من النظام الاقتصادى المصرى وبدأ الانفتاح المصرفى بانشاء البنك المصرى الدولى - المعترسى حاليا - للتجارة الخارجية والتنمية براس مال مشترك بين الحكومة المصرية والحكومات العربية والمستثمرين العرب ليتولى القيام بنشاط مصرفى متنوع ابتداءً من قبول الودائع بالعملة المصرية والحوالة الى تمويل التجارة الخارجية وقد منح القانون الذى انشأه ضمانات لانتهائية من ناحية حماية اموال المودعين تجاه التأميم والحراسة والصادرة والحجز فضلا عن اعفاء اموال المتعاملين من كافة الضرائب وعدم خضوعها لتوانين النقد واجهزة الرقابة بالدولة والسماح للبنك بفتح حسابات مرسلة .

واعيد تنظيم النظام المصرفى عن طريق مزيد من الاندماجات فادسج بنك بورسعيد فى بنك مصر والبنك الصناعى فى بنك الاسكندرية وبنك الائتمان العقارى فى البنك العقارى المصرى . وهكذا أصبح فى المجتمع المصرى ثلاثة بنوك هى الثلاثة بنوك الاولى السابقة الى جانب بنكين متخصصين هما البنك العقارى المصرى والمؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى التى تتبع وزارة الزراعة واعيد توزيع النشاط المصرى على البنوك القائمة بعد الاندماج على اساسين الاول : هو ترك الحرية لوحدة القطاع العام فى التعامل مع اى بنك تراء من هذه البنوك - والاساس الثانى : هو تحقيق التخصص الوظيفى للبنوك حيث يمثل كل بنك نفسى مجالات من الأنشطة ذات طبيعة واحدة فاختص البنك الاهلى بشئون

التجارة الخارجية وبنك مصر بالتجارة الداخلية وتمويل الحاصلات الزراعية .
 باختصار بنك القاهرة بتقدم الخدمات المصرفية لوحدة القطاع العام والخاص
 التي تعمل في مجال الخدمات . واختص بنك الاسكندرية بتقديم الخدمات
 المصرفية للوحدات الصناعية والزراعية والحرفية واختص البنك العقاري بتقديم
 الخدمات المصرفية لعمليات التشييد والبناء وبهاتى الاسكان والمرافق
 واختصت المؤسسة العامة للائتمان الزراعى بالائتمان الزراعى . . . وبطبيعة
 الحال فان منظمات القطاع الخاص لها كامل الحرية فى التعامل مع اى -
 البنوك .

الا انه مع تعميق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر كان لابد
 من تهيئة البنية المصرفية لاستيعاب هذه السياسة والتعامل معها
 بشكل يودى الى نجاحها فقد قرار رئيس الجمهورية فى يوليو ١٩٧٥ بالناء
 التنظيم السابق للجهاز المصرفى والناء تخصص البنوك فى خدمة قطاعات
 معينة او أنشطة محددة واطلاق حرية وحدات القطاع العام فى التعامل
 مع كافة البنوك ومع كذا لك للبنوك الاجنبية ان تفتح فروعها فى مصر
 او تنشئ بنوك مشتركة براسمال عرسى واجنبى ومصرى وتزاول انشطتها
 فى حرية الى جانب البنوك - المصرية وذلك لتسهيل انتقال رؤوس الاموال
 الاجنبية الى داخل المجتمع المصرى تشيا واستكمالاً لسياسة الانفتاح
 الاقتصادى .

٢ - تخصص البنوك

البنوك فى نشاطها غالباً ما تكون بنوكاً تجارية اى بنوكاً للودائع
 ولذا لكثان البنوك المتخصصة هى البنوك التي يستنع عليها قبول الودائع

الجارية تحت الطلب والقيام بالاعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية واهمها الاقراض قصير الاجل . وعلى ذلك فان هذه البنوك تتميز بانها تعمل في الاقراض متوسط الاجل وطويل الاجل في مجالات الانشطة الانتاجية مثل الصناعة والزراعة والاسكان وتختلف درجة تخصص البنوك فيما للظروف الاقتصادية وتبعا للمرحلة التي وصل اليها المجتمع من التطور والتقدم وكذا حسب الاهداف التي يراد تنفيذها من وراء تخصص البنوك في حالة ملكية الدولة لهذه البنوك كما في الدول الاشتراكية .

وتقوم التقاليد المصرفية على أساس الفصل بين عمليات الائتمان طويل الاجل وتخصص البنوك التجارية في النوع الاخير فقط وذلك خوفاً وحفاظاً على اعتبارات السيولة وقدرة تحويل الاصول الى النقود دون خسائر تذكر . وزعم ان التقاليد المصرفية الانجليزية تمنع البنوك التجارية من الاقراض والاستثمار طويل الاجل الا انها تستثمر في الاوراق المالية المضمونة والسندات الحكومية نظراً لما تدره من ارباح مجزية الا ان هذه البنوك ما زالت تحجم عن الاستثمار في رؤوس الاموال الصناعية وتقديم القروض طويلة الاجل في الصناعة .

وفي فرنسا فان شركات الائتمان وهي بنوك اللودائع تتعامل فسي الائتمان قصير الاجل اما العمليات المصرفية والقروض طويلة الاجل فتتولاها بنوك الاعمال وخاصة البنك الاهلي للتجارة والصناعة وخاصة الاقراض لتمويل رؤوس الاموال الصناعية .

وفي ألمانيا تعمل البنوك دون تخصص فهي تشتمل بتقديم القروض قصيرة الاجل وطويلة الاجل معاً فتقوم بانشاء الصناعات وبد المشروعات

الصناعية بالاموال اللازمة لبناء راس مالها وتحفظ بقدر هام من اسهم الشركات الناجحة احتفاظا بمركزها في مجال ادارة هذه الشركات الصناعية . ولا شك ان حركة النهوض الصناعى فى ألمانيا كان اهم مقوماتها هو مساعدة البنوك للصناعة .

وفى المجتمعات الاشتراكية نجد فى كل مجتمع بنك متخصص فى الاستثمار طويل الاجل سواء فى المجال الصناعى مثل بنك الاستثمارات فى الاتحاد السوفيتى . الذى يقوم بتمويل الصناعة والزراعة وبنك الاستثمار اليوغسلافى الذى يقوم بتمويل البناء الصناعى وكذا البنك الزراعى اليوغسلافى الذى يقوم بتمويل النشاط الزراعى . هذا الى جانب بنوك متخصصة فى التجارة الخارجية حيث تستطيع ان تتعامل فى النقد الاجنبى الى جانب النقد المحلى وتتولى تسوية الحسابات مع البنوك الاجنبية والاحتفاظ بحسابات التفاضل والقيام بالعمليات الخاصة بتسوية الديون الاجنبية .

وتوجد ايضا بنوك الارحام وبنوك تنشر فى كافة انحاء البلاد وتسمى عن طريقها الى تعدد الارصدة النقدية العائدة من الانفاق التجارى للأفراد وتعمل على تشجيع الايداع لديها من الافراد وعسك طريق قبول المدخرات فى أشكال مختلفة كالودائع تحت الطلب والادخارية والودائع بجوائز اليانصيب .

وتقسم مجالات النشاط التى تعمل فيها البنوك المتخصصة فى مصر الى ثلاث مجالات هى المجال الزراعى والصناعى والعقارى الى جانب بنك الاستثمار القومى وشرك التتية الوطنية والتى تعمل اساسا فى مجال الاثنان فى مشروعات الامن ثمغذائى .

بالنسبة للائتمان الزراعى فانه يمكن القول انه حتى عام ١٩٢١ لم يكن هناك مؤسسة ائتمانية متخصصة فى الائتمان الزراعى الى ان انشئ بنك التسليف الزراعى المصرى فى يوليو عام ١٩٣١ على هيئة شركة مساهمة مصرية براس مال قدره مائين جنيه ساهت الحكومة بمقدار ٥١% من راساله الى جانب البنوك الاخرى بالمقدار الباقى ومنحته الحكومة حتى الامتياز على الحاصلات الزراعية والاستفادة من خدمات المصارف ففى تحصيل سلفياته وكذلك اعتمدت الحكومة على البنك فى جمع الفلال وتوزيع البذور والسماد .

وقد كان البنك يعطى قروضا للأفراد والجمعيات التعاونية وزاد نصيب الجمعيات التعاونية من قروض البنك من ٥% عام ١٩٣٣ الى ٢٩% عام ١٩٤٣ وفى عام ١٩٤٨ تعدل للنظام الاساس للبنك واصبح اسمه بنك التسليف الزراعى والتعاونى وزيد راساله وساهت الحكومة والجمعيات التعاونية مناصفة فى هذه الزيادة فى راس المال واصبح البنك يقرض الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها الى جانب قروض للأفراد والجمعيات الزراعية وفى عام ١٩٦١ قصر البنك تعامله وتقديم خدماته المصرفية للمزارعين عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية وهكذا اصبح الائتمان الزراعى ائتمانا تعاونيا لا يمنح اى تسهيلات ائتمانية للأفراد الا من خلال الجمعيات التعاونية التى ينشئ اليها هؤلاء الافراد .

ويجدر الاشارة الى انشاء ستة عشر بنكاً تسمى بنوك القرية اعتباراً من يناير ١٩٦٠ وهذه البنوك عبارة عن جمعيات تعاونية اخيرت لتقوم بدور بنك القرية او كل اليها توزيع النقود والبذور والسمدة والمبيدات الحشرية على الفلاحين الاعضاء فى الجمعية .

بالإضافة إلى اختصاصها بتمعيم استخدام الآلات الصناعية
وكفائة الآفات الزراعية بطريقة تعاونية بالإضافة التي ينفذ الوظائف
الاقتصادية الأخرى مثل خلق الصناعات الريفية وتوفير العلاج الطبي
وإنشاء المكتبات التعاونية ولها في سبيل دعم نشاطها تقديم التسهيلات
المالية وقبول الودائع والمدخرات من الأفراد .

وفي عام ١٩٦٦ تم تحويل البنك إلى مؤسسة عامة عن المؤسسة
السرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني وتحولت جميع البنوك الخمسة
عشر إلى شركات مساهمة لكل منها مجلس إدارة مستقل يتبع المؤسسة
كما أصبحت توكيلات البنك السابقة في القرى فروعاً لبنك المحافظة .
وهكذا تركز الائتمان الزراعي في يتولى المحافظات وتحتل المؤسسة
تحقيق وظيفة التخطيط والتوجيه والإشراف .

وفي المجال السناري يمكن الحديث عن الائتمان الصناعي دون
الحديث عن بنك مصر فخلال أواخر بنك مصر عام ١٩٦٠ أولم يكن هناك
منظمة متخصصة في الائتمان الصناعي وهذا ما ساهم في التخلف
الصناعي للمجتمع المصري .

من المعروف أن بنك مصر أنشئ كبنك تجاري لقبول الودائع
الأن أنه لم يقتصر في نشاطه على منح الائتمان قصير الأجل مثل البنوك
التجارية بل قام بالاضطلاع بدور إيجابي في إنشاء الصناعات المصرية
وتدعيمها والمساهمة في راسمالها . فأنشأ البنك خلاله فترة لا تتجاوز
ثلاثين عاماً أكثر من عشرين شركة متنوعة النشاط ساهم مباشرة في

رأس مالها وقدم لها القروض والسلفيات . واقتد انتقدت هذه السياسة في ذلك الوقت من حيث ان بنك مصر ماهر الا بنك تجارى يجب أن لا يستخدم ودائمه في قروض طويلة الاجل لان ذلك يدفعها لى مخاطر التوقف عن الدفع وزادت هذه الموجه من النقد لى بنك مصر عندما وقع البنك في أزمة الشهيرة عام ١٩٣٩ والتي انتهت بتدخل الحكومة لتدعيمه حتى لا يتوقف عن العمل . الا ان تحليل الازمة التى وقع فيها بنك مصر يشير الى عوامل اخرى غير تدعيمه لرؤوس اموال الشركات الصناعية ومنحه للقروض طويلة الاجل فلقد كان السبب الاساسى هو فساد الادارة وفساد نظام المحاسبة وكذا عدم وجود بنك مركزى يقوم بدور بنك البنوك فيقدم له المعونة حال وقوعه في ازمة .

وسا يجدر الاشارة اليه أن البنك الاهلى الذى كانت تسيطر على ادارته قوى الاستثمار في مصر والتي كانت تعارض تكوين اى نشاط صناعى في مصر رفضت منح اى قرض او مد يد المساعدة لبنك مصر في هذه الازمة .

وانشأ اول بنك متخصص في الائتمان الصناعى عام ١٩٤٩ باسم البنك الصناعى على شكل شركة مساهمة مصرية برأسمال قدره مليون ونصف جنيه وساهمت الحكومة في رأس المال بمقدار ٥١% الى جانب مساهمة البنوك الاخرى وشركات التأمين والشركات المساهمة الاخرى بمقدار ٣٠% والباقي من أسهم رأس المال طرحت للاكتتاب العام وقد كان الغرض من انشاء هذا البنك هو تقديم المساعدة للصناعات وإمدادها بالمواد الخام والالات وتقديم السلف بأجل قصير ومتوسطة وطويلة بضمانات عينية وشخصية .

وإذا كان هذا البنك قد أدمج في بنك الاسكندرية في فترة تنظيم الجهاز المصرفي عام ١٩٢١ إلا أنه عاد مرة أخرى باسم بنك التنمية الصناعية يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية عن طريق مساعدة شركات المحافظات والمجالس المحلية الصناعية .

وبهذا النشاط الائتماني العقاري في مصر بإنشاء البنك العقاري المصري عام ١٨٨٠ على شكل شركة مساهمة بأموال فرنسية بدأ - رأس ماله بأربعين مليون فرنك فرنسي ثم زيد إلى ٢٠٠ مليون فرنك فرنسي وفي عام ١٩٥٣ قيم رأس مال البنك بالجنيه المصري وزيد رأسماله من احتياطات البنك إلى أربعة ملايين جنيه مصري وتم تأميمه ضمن قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ والهدف الرئيس للبنك هو تقديم القروض طويلة الاجل والسلفيات برهن الاطيان والمعارف . الا انه أصبح أخيراً يقوم بتمويل شركات الاسكان العامة ويقوم بالاقتراض على الأراضي القضاة وشقق التملك ومعاون الشركات المملكت لنشاط الاسكان مثل شركات المقاولات وإنتاج مواد البناء .

الفصل الثامن تطور النظام المصرفي المصري

ترتبط نشأة البنوك أساساً بنشأة الرأسمالية في أوروبا فلقد ظهرت في كل من إيطاليا وهولندا وفرنسا وإنجلترا وألمانيا حيث اعتصمت الرأسمالية الناشئة على تراكم رأس المال الذي تحقق منذ بداية القرن السادس والذي استطاعت أن تحققه أوروبا من تجارتها في الشرق فضلاً على تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الأمريكية على البلدان الأوروبية ، فظهرت البنوك في إيطاليا وفرنسا وإنجلترا . وكانت مهمة البنوك تقديم عملات معدنية مضمونة الوزن والمعياري كما كانت تقوم بعملية حراسة النقود التي يتركها أصحابها لديها ، ثم مرت بسلسلة من التطورات انتهت بسيطرتها على الائتمان في المجتمع .

وأول بنك تأسس في مصر كان هو البنك المصري عام ١٨٥٦ - والانجلو أجنبي في عام ١٨٦٤ ثم البنك العثماني في عام ١٨٦٧ والانتوار عام ١٨٦٩ والكريدي ليونييه عام ١٨٧٤ وتأسست هذه البنوك من أجل اقراض حكاهم من الخديوي توفيق وسميد وإسماعيل والتي انتهت بسقوط مصر في صيدة الديون الأجنبية وإنشاء صندوق الدين .

ثم انصرفت البنوك في ذلك إلى فرض سيطرتها على الاقتصاد

المصري من خلال تمويلها لتصدير القطن والسيطرة على الاقطاعيين المصريين ومن ثم توسعت البنوك الاجنبية في مصر من جنسيات متعددة فانشأ بنك الكريدى فرنسية عام ١٨٨٠ وهو فرنسي وكذلك انشا بنك ايطالى بتمويل من روما في نفس العام ثم بنك اثينا ثم انشا الانجليز البنك الاهلى والبنك الزراعى وبنك الاراضى ، وانشأ الهولنديون البنك الهولندي عام ١٩١١ وكلها بنوك تجارية بنوك عقارية .

ولاحظ ان هذه البنوك كانت مهتمة الأولى على تمويل تجارة مصر الخارجية من القطن وكذلك السيطرة على الارض الزراعية بتقدير ما يمكن فضلا عن اجتذابها لتمويل المصيرين ولم تكن تعمل من اجل بناء المجتمع المصرى مناعيا او لم تكن بنوك الاستثمار فكانت الاموال تنقل من البلاد الاجنبية لمصر خلال سبتمبر الى يناير من كل عام لتمويل القطن ثم تعود الى الخارج حاملة معها ارباح القطن ويبدأ الكساد فى المجتمع المصرى .

وحتى المرافق التى تولت هذه البنوك تمويلها كانت كلها مرتبطة بالقطن مثل انشاء المحال والمخابى التى قام بها بنك انجلو جيبشيان وقد لك تمويل شركات الزيوت وشركة الغزل والنسيج المصرية وشركة الملح والسودا ، وشركة مصر الجديدة وتوام القاهرة وشركة رولان التى ساهم فيها البنك الهولندى .

وعلى ذلك فان هذه المجموعة من البنوك لم تكن نظاما مرفيا

مصر بل كانت عبارة عن قواعد متقدمة للدول الأجنبية لا مخصص
الفائض المصري وتحويله للخارج ، فهي في الواقع لم تقوم بها بحسب
ان يقوم بها البنوك في اى مجتمع ، فهي لم تحاول ان تتعامل مع الاقتصاد
المصري وان تكون في خدمته بل عمدت الى التعامل مع كبار القطاعيين
او تركت تحويل الصفار من الملاك والفلاحين الى المرابين الذين كانوا
يمنحوا الائتمان بفائدة تصل الى ٣٠% ولا تمنح الائتمان للمصريين ففسد
مجال الصناعة او اى مجال اخر الا في مجال القطن وذلك لحصر قسرى
الانتاج في القطن ولتحافظ على قيام مصر واعتمادها على القطن كمصدر
واحد للبلاد حتى تم تأسيس بنك مصر . وسوف نتناول على سبيل المثال
بنكين هي البنك الاهلى وبنك مصر .

١- البنك الاهلى

يعتبر انشاء البنك الاهلى الذى اقامه اللورد كرومر
احد اهم الوسائل التى تم عن طريقها استنزاف الاقتصاد المصري لحساب
المستعمر انجلترا وذلك بادماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالى
العالمى . وقد انشأ البنك الاهلى لتحقيق عدة اغراض استثمارية اولها
تصفية التعامل بالذهب حيث كان يتم التعامل في الداخل والخارج على
اساسه اى على اساس الصرف بالذهب . وقد رأينا كيف استطاع البنك
الاهلى ان يصفى التعامل بالذهب وأن يدخل الى مصر التعامل بأوراق
البنكوت الورقية والتعامل خارج مصر بالسترليني الورقى القابل للصرف
بالذهب .

وقد استطاع البنك الاهلى ان ينفذ هذه الاهداف الاستثمارية

عن طريق منحه الامتياز باصدار اوراق البنكوت وعن طريق شل اى -
امكانية للرقابة الحكومية على نشاطه باستخدام قوى الاستثمار فى مصر
والضبط على الحكومة فى ظروف احتياجها الى الاقتراض من البنك ففى
عام ١٦٣٤ طالب احد النواب المصريين زيادة حصة الحكومة فى ارباح
البنك من عملية الاصدار فما كان من المستشار الانجليزى المالى الا ان
احتج على الاقتراح وطلب سحبته وفى عام ١٦٤٠ طلبت الحكومة
قرضا من البنك لمواجهة عجز طارىء فرفض البنك وأبقى شروطه على الحكومة
بان تجدد له امتياز اصدار النقود لمدة اربعين عاما اخرى لقاء القرض
واضطرت الحكومة للموافقة .

وظهرت تسمية البنك الاهلى كاملة البنك انجلترا خلال الحرب
العالمية الثانية اذ كانت كل السياسات النقدية والمالية تخطط ففى
انجلترا وتصدر التعليمات للبنك الاهلى لينفذها فى مصر ، وهكذا
استطاعت انجلترا تمويل الحرب العالمية عن طريق التضخم باستخدام
البنك الاهلى واستطاعت ان توقف نمو الصناعة بعدم اقراض وتمويل اى نشاط
صناعى فى مصر ، ودعم الانشطة المرتبطة بانتاج القطن وتسدير القطن
وتخفيض الارباح الهائلة للاستثمارات الاجنبية فى القطن وتحولها
للخارج ، فقد استطاع البنك الاهلى من خلال عملية امتيازه باصدار
البنكوت ومن خلال تحكمه فى تجارة القطن ان ينتزع الفائض الاقتصادى
المصرى ليحوله الى لندن . فنظرا لسياسة التعامل بالنقد فى مصر
فان تمويل القطن يحتاج الى كمية كبيرة من النقود وكان البنك الاهلى
يقوم بعملية التمويل عن طريق الاصدار النقدى وليس عن طريق الائتمان

هذه أصبحت عملية الاصدار موسمية وجمعت حركة التجارة الخارجية أيضا موسمية وكان ثمن القطن يتحدد في الخارج في سوق لندن فإذا ما ارتفعت الاسعار زادت الكمية المصدرة من القطن وارتفعت الدخول وظهر الرخاء الفضي الى التضخم ، وإذا انخفضت اسعار القطن ظهر الكساد وانتهت الحياة الاقتصادية بالانكماش .

ونظرا لثبات سعر الصرف بين العملة المصرية والسترلينية فان زيادة صادرات مراكات تترجم بزيادة الاصدار ومن ثم التضخم وارتفاع الاسعار ، ولولا وجود البنك الاهلى وثبات سعر الصرف للكان المقروض ان تترجم زيادة قيمة الجنيه المسمى ومن ثم ارتفاع سعر صرف الجنيه المسمى بالنسبة للاسترليني ، وهكذا كان يتحول الرخاء في مصر الى تضخم بفضل وجود البنك الاهلى وثبتت سعر الصرف بين العملة المصرية والانجليزية .

بل ان الفائض في ميزان المدفوعات " الميزان التجاري " كان يتحول الى نقود مصرية بالنسبة لمصر رغم انه من المفروض ان يظل عملات اجنبية مدينة بها البلاد التي اشترت القطن في الخارج للمجتمع المصري وأولها انجلترا ، الا انه بفضل ارتباط البنك الاهلى بينك انجلترا تحت حوز انجلترا على عملات مصر الاجنبية في الخارج لتسد ديون انجلترا ولتعالج ميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجى ويزداد التراكم الاستمارى يقيمها ، اما صرفان البنك الاهلى يدفع قيمة هذه العملات بالجنيه حسب سعر التعادل الثابت في مصر بالجنيه المصري .

وهكذا تم استنزاف المجتمع المصري عن طريق البنك الاهلى

وكان في هذه الاونة يحاول ان يقنع القيادات السياسية والقطاعيين وكبار الرأسماليين بان تسمية مصر لانجلترا تضمن لها تصرف القطر المصري في الاسواق العالمية وتحقيق فائض في البزان التجاري .

٢- بنك مصر

في الفترة التي تولى فيها البنك الاهلي على قمة المبيعات المصرفية وفي الفترة التي وصل فيها الاستغلال للمجتمع المصري انهاء عن طريق البنك الاهلي حدثت ثورة ١٩١٩ الى قادتها البرجوازية المصرية وتضامتها فيها كافة القوى المصرية ضد قوى الاستعمار وبدأت الرأسمالية المصرية التي تكونت خلال الحربين العالميتين والتي استطاعت ان تكون رأس مال لا بأس به من خلال الترخيم الاوربي الذي كان يعاني منه المجتمع المصري والتي استطاعت ان تسبل الى الشارع في الحكم نهبا بعد ثورة ١٩١٩ ان تحاول بناء السوق المصرية المحلية وان تقاوم السيطرة الاجنبية عليها .

وهذه الرأسمالية المصرية كانت قد استطاعت ان تنشأ بعض الشركات الانتاجية الصغيرة خلال الحرب العالمية الثانية لتموض النقض في الاستيراد خلال فترة الحرب وكانت تتطلع الى دعم هذه الشركات وزيادة قدرة انتاج هذه الشركات . وكان هذا يستلزم التمويل المالي المصري ، ولذلك بدأت فكرة تأسيس بنك مصري قومي برأس مال مصري يستجيب لتطور الرأسمالية المصرية في هذه الفترة .

وتأسس بنك مصر في عام ١٩٢٠ باسم أسبسة للصيريين حتى لا يتسلل رأس المال الاجنبي الى البنك وأقبل المصريون على الاكتتاب في أسهم البنك وعلى ايداع مذكراتهم في بنك مصر ، وأن كانت مذكرات متواضعة الى انها كانت بمثابة ودائع للتوفير استطاع ان يستخدمها البنك افضل استخدام ، هذا الى جانب مودعات الحكومة فارتفعت ودائمه من ٢٠٠ الف جنيه عام ١٩٢٠ الى ٦ مليون جنيه عام ٣٠ - الى ١٦ مليون جنيه عام ١٩٣١ وزاد رأسماله من ٨٠ الف جنيه عام ١٩٢٠ الى ١٩٢٧ مليون جنيه عام ١٩٢٧ ، وتحدد اهداف البنك في القيام بعمليات البنوك من حيث قبول الودائع وتشجيع الشروعات الاقتصادية وانشاء الشركات الانتاجية في المجتمع المصري . وقام البنك فعلا بتأسيس شركات متعددة وخاصة في مجال الغزل والنسيج وانتشرت فروع في الاقاليم وكذلك انتشرت شونه في كل المحافظات من اجل استقبال القطن ودخل في غمار التجارة الداخلية وتمويل القطن الا انه لم يستطع ان ينتزع التجارة الخارجية من ايدى البنوك الاجنبية وخاصة البنك الاهلي بسبب ظروف التجارة الخارجية للقطن المرتبطة بانجلترا والارتباط الموازي للبنك الاهلي بينك لندن ، الا ان بنك مصر استطاع ان يرمى الصناعات نفس المجتمع المصري وان ينتج في مجال واحد وهو الغزل نحو ٣٠% من غزل القطن و ٤١% من منسوجات القطن المصنوعة وتطور حجم المستهلك من القطن الخام من ٢٢٣٠٨ قنطار سنويا عام ١٩٣١ الى ٥٦٨٤٥٨ قنطار عام ١٩٥٦ ، فلقد أسس بنك مصر ٢٧ شركة براس مال قدره ٢١ مليون جنيه منها ١٢ مليون جنيه في قطاع الغزل والنسيج وحده .

واستمر بنك مصر مصريا في رأس ماله وفي مودعاته وفي شرذاته الانتاجية التي انشأها الى ان استطاعت قوى الاستعمار أن تحيط بالبنك وان - تتدخل في مباراته الاقتصادية عن طريق المشاركة برأس المال الاجنبي وعن طريق دعوى ادخال التكنولوجيا الجديدة ، وتأسست شركتين بالاتفاق مع اتحاد صباغى براد فنورد وهى شركة النزل والنسيج الرفيع وشركة صباغى البيض وان يكون رأس مال براد فنورد ٥١% من رأس المال ، وقد اتفق على تقسيم الملة بين مصر ولا تكثير في صناعة النسيج وكانت فيه المنسوجات الشعبية من نسيج ممانع المحلة .

واستمر تدخل رأس المال الاجنبي في شرذات بنك مصر فتأسست شركة مصر للتأمين عام ١٩٣٤ بمساعدة مؤسسة بادرنج البريطانىة ثم مصر للطيران بمساعدة رأس المال البريطانى وعندما تولى بنك مصر عن التملك برأس المال المصرى او مصرية رأس المال وتحولت الاسهم في الشرذات الى اسهم اسمية وغزا رأس المال الاجنبي الشرذات التي يقيمها بنك مصر .

وعندما وقع بنك مصر في ازمته الشهيرة عام ١٩٣٩ وذلك بسبب اندفع الحرب العالمية الثانية واقبال العملاء على سحب ودائعهم ممن البنك تخرج موقف البنك وطلب من البنك الاهلى قرضا ، الا انه بطبيعة الحال لم يعطه قرضا لان بنك مصر كان المنافس الوحيد للبنك الاهلى بل المنافس الوحيد للمصالح البريطانية في مصر ، فطلب قرضا ممن الحكومة المصرية التي حاولت الضغط عليه لتصفية نشاطه الصناعى وطلبت منه ان يبيع الاسهم والسندات التي يملكها في الشركات الصناعية

فرفض البنك وظل يحاول البقاء باستاتته حتى منحت له الحكومة بمرافقة
إبرلمان قرضا لتبشّر حياته .

وظل بنك مصر يدعم الصناعة الخفيفة المصرية ، إلا أنه في الفترة
الآخيرة قبل الثورة تحول إلى أحد الاحتكارات المالية فقد تحولت
أسهم البنك إلى أسهم لحاملها بدلاً من أسية وهكذا شل راس المال
الأجنبي إلى رؤوس الأموال بالشركات وقصرت الحكومة حضور الجمعية
المعممة لبنك مصر على المساهمين بأكثر من ٢٠ سهماً وأصبح هناك ٥
سأهما فقط يملكون ٤٢% من مجموع أسهمه ، ١٠% من المساهمين يملكون
٢٠% من رأس المال وأصبح عبود يملك ١٤% من الأسهم وحده وأصبحت
مشرعاته تنتج ربع الانتاج المصري وتحقق نسبة أرباح تصل إلى ٣٠% -
ودخل في اتفاقات متعددة مع البنوك الأجنبية والبنك الأهلي لتحديد
سعر الفائدة وأصبحت له رعاية مالية على الشركات الصناعية بهتفائه
مالكا لهذه الشركات التي ينشئها بعد نجاحها ، وبذلك أصبح بنك مصر
أحد الاحتكارات المرتبطة برأس المال الأجنبي .

وبعد قيام الثورة ساهم البنك في الشروعات الانتاجية مثل
الحديد والصلب والشركة العامة للورق وشركة الحديد والصلب والقومية
للاسمنت والجمعية التعاونية للبتروك وكذلك في عام ١٩٥٢ قام
بتأسيس شركة مصر للاهوان والغذية وشركة مصر شهي الكوم للفولاذ
والنسيج ومصر للكيمياء وزادت استثماراته عن ٥ مليون إلى ٢١ مليون
جنيه . ولاحظت الحكومة زيادة سيطرته المالية على الشركات فنصبت

في قانون البنوك عام ١٩٥٢ على ألا يملك أي بنك أكثر من ٢٥ من رأس المال الشركات الصناعية .

وفي بداية عام ١٩٦١ أنشئت مؤسسة سر رأسمالها هو حصص .
 بنك مصر في شركات البنك وانفصلت الشركات عن البنك ، وفي يوليو ١٩٦١
 تم تأميم البنوك ومنها بنك مصر لوضع مصادر التمويل في خدمة خطة
 التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل التاسع قيمة النقود ومستوى الأستان

يغصد بقيمة النقود قوتها الشرائية أى قدرتها على التبادل فى السوق بكمية من السلع والخدمات . وعندما نتحدث بصفة مجردة عن قيمة النقود فإننا نتناول قيمة الوحدة الواحدة من النقود ، أى كمية السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها بمعادلتها بوحدة واحدة من النقود ، ولكن كيف يمكن قياس قيمة النقود أو قوتها الشرائية وما عواثر تغير هذه القيمة بالنسبة للفرد المجتمع ؟ .

فى الواقع هناك شيىء آخر يجب أن يكون واضحاً وهو العلاقة بين النقود والسلع والخدمات ، وهى العلاقة التى يتم التبادل على أساسها ، وهذه العلاقة هى ثمن السلعة ، وهى ما يعبر عن قيمة السلعة مقومة بوحدة النقود كقياس للقيم ، أو بمعنى آخر قيمة النقود مقومة بوحدة من هذه السلعة .

ولكن المعروف أن النقود لا تشتترى سلعة واحدة ولا يمكن الاطحنان الى قياس قيمة النقود وقوتها الشرائية بقدرتها على شراء سلعة واحدة قد لا يعبر التغير فى أسعارها عن التغير فى كافة أسعار السلع والخدمات الأخرى ، ولذلك يجب أن نقيس قيمة النقود على أساس اثنان كافة السلع والخدمات الموجودة فى المجتمع ، وهو ما يحدو بنا أن نبين عن أداة نقيس لنا المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ككل فى المجتمع ثم نقيس قيمة النقود أو قوتها الشرائية على أساس هذا المستوى

العام للاسعار.

وبالاحظ اننا فى مجال التحليل الاقتصادى لاتبناها القيمة المطلقة للنقود بقدر ما يهمنى معرفة قيمتها النسبية ، اى قيمة النقود فى وقت معين بالنسبة لقيمتها فى وقت لاحق او سابق .
اذ ان هذه العلاقة هى التى تحدد لنا التغير فى قيمة النقود .

وبنما لذلك فانه اذا ارتفعت اسعار السلع والخدمات فان قدرة النقود على شراء هذه السلع والخدمات سوف تقل وعموماً يعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض قيمتها ، اما اذا انخفضت اسعار السلع والخدمات اى انخفض المستوى العام للاسعار فان هذا يعنى قدرة النقود على شراء كمية اكبر من السلع والخدمات وهو ما يعنى ارتفاع قيمة النقود .

وهكذا فان التغير فى المستوى العام للاسعار يعنى التغير فى قيمة النقود فى الاتجاه العكس ، وهو لا يعنى ان احدهما يتغير الاخر فى نفس الوقت بل ان الواقع هو اما تغير احدهما يعنى تغير الاخر فى نفس الوقت ولكن فى الاتجاه العكس . وقد سادت نظريات تفسر التغير فى قيمة النقود اهم هذه النظريات نظرية كمية النقود التى تبناها الفكر الاقتصادى التقليدى والتى اظهرها ارفنج فيتشر فى اوضح صورة لها وهى الصورة الذائعة الصيت ، الا ان التحليل النقدي الحديث بقيادة كينز قد اعطى تفسيراً اخر لقيمة النقود لا يعتمد على البحث عن قيمة النقود فى ذاتها فقط بل ، اهتم ايضا بالبحث من اثر النقود فى المتغيرات

الاقتصادية الكلية مثل مستوى الدخل القومي والعمالة وتحقيق التشغيل الكامل .

وسوف تنقسم الدراسة في هذا الفصل الى ثلاثة باحث
يتناول الاول دراسة الارقام القياسية للاسعار والثاني يتناول
نظرية كمية النقود اما الثالث فيتناول التحليل النقدي الحديث .

المبحث الأول

الأرقام القياسية للأسعار

لا شك ان اول المشكلات التى واجهت المجتمعات الانسانية بعد اكتشاف النقود واستخدامها وسيطاً فى التبادل هو مشكلة التغير فى الاسعار واختلاف قيمة النقود ، الا ان الاقتصاديين اكتشفوا الارقام القياسية كاداء علمية لقياس تقلبات قيمة النقود وتقلبات القيمة الشرائية لها ، وما زال البحث دائراً على قدم وساق من اجل ابتداء الاساليب والنظم والاجراءات القادرة على معالجة المشاكل النقدية واهمها احتراز قيمة النقود سواء على مستوى المجتمع او على مستوى النظام النقدى العالمى . وهناك نوعان من التغير فى الاسعار اولهما ، التغير النسبى فى الاسعار يقصد به التغير فى سعر سلعة او خدمة بالنسبة لاسعار بقية السلع والخدمات الاخرى . وهذا التغير عادة ما يحدث نتيجة للظروف الانتاجية المساجبة لانتاج هذه السلعة سواء كانت منتجة محلياً او خارج المجتمع . فقد يكون السبب هو ارتفاع اثمان احد او كل عوامل الانتاج المستخدمة فى انتاج هذه السلعة مما يؤدى الى رفع ثمنها بالنسبة لبقية السلع الاخرى . والتغير فى المستوى النسبى للاسعار بما يؤدى اليه من تغيير فى تفضيلات المستهلك يعتبر هو الموجه الاساسى لتوزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة فى النظام الرأسمالى . اما النوع الثانى من التغير فى الاسعار فينصرف الى التغير فى المستوى العام للاسعار وهو ينصرف الى الاهتمام ليس بما يحدث من تغييرات فى اسعار سلعة واحدة ، بل الاهتمام بالاتجاه

العام الذى تأخذ به اسعار غالبية السلع والخدمات سواء بالارتفاع او -
 الانخفاض وخاصة انه دائما ما يوجد ارتباط واضح وتوافق وثيق فى الاتجاه
 الذى تأخذ به اسعار السلع والخدمات فى كل فترة زمنية سواء بالارتفاع او
 الارتفاع الشديد او الثبات او الانخفاض وهو ما يبنى بالاتجاه العام
 للأسعار.

وهذا الاتجاه العام للأسعار يمكن تحديده بشكل كس دقيقتي
 بطريقة علمية عن طريق استخدام الاساليب العلمية والرياضية
 لتحديد الارقام القياسية للأسعار وهذا النوع من التعبير فى الاسعار
 هو المطلوب فى التحليل الاقتصادى لقيمة النقود وما يطرأ على هذه القيمة
 من تغيير ، فالتغير فى المستوى العام للأسعار هو الذى يمتدس التعبير
 فى قيمة النقود ولكن فى اتجاه عكس .

التعريف بالأرقام القياسية للأسعار

ينصرف الرقم القياس للأسعار
 الى التعبير عن متوسط التغير فى اسعار مجموعة كبيرة من السلع المتجانسة
 فى وقت محدد بالنسبة الى اسعارها فى وقت اخر يعتبر أساسا للقياس
 والمقارنة . وفكرة الرقم القياس للأسعار تكمن فى حساب الاتجاه العام
 للأسعار فى زمن محدد وليكن خلال عام ١٩٨٠ بالنسبة للاتجاه العام
 للأسعار فى زمن سابق وليكن عام ١٩٧٩ . وتسمى الفترة الاخيرة عام ١٩٧٩
 سنة الأساس أى السنة التى يتم على أساسها المقارنة . فاذا كان الرقم
 القياس لأسعار الجملة فى عام ١٩٨٠ هو ١٢٨ وكان الرقم القياس
 لأسعار الجملة عام ١٩٧٩ هو ١٠٠ ، فان هذا يعنى ان هناك زيادة
 فى اسعار السلع بالجملة بمقدار ٢٨ % . يكتب الرقم القياس للأسعار
 فى هذه الحالة اصطلاحاً ١٢٨ (١٩٧٩ = ١٠٠) وذلك للدلالة على
 ان سنة الأساس هي عام ١٩٧٩ .

وعند اعداد الرقم القياس للأسعار فإن أول خطوة هي اختيار سنة الأساس وهي السنة التي سوف تقارن الاسعار في الفترات التالية سواء سنة او اكثر او اقل) على أساس الاسعار التي سادت خلالها وعادة ما تكون سنة الأساس سنة سابقة على فترة المقارنة . ثم يتم تحديد واختيار مجموعة من السلع التي سوف تجرى عليها الدراسة ولتكن ٢٠٠ سلعة او خدمة استهلاكية بحيث تكون هذه السلع مثلة لكافة السلع والخدمات الاستهلاكية ، ثم نحسب ثمن كل سلعة في سنة الأساس ، ثم نحسب ثمن نفس السلعة في السنة الأولى من السنوات المراد مقارنة الاسعار خلالها بالاسعار في سنة الأساس ثم نقوم بنسبة المعرفى سنة المقارنة الى سنة الأساس مع الضرب فى ١٠٠ ، فلو ان هناك سلعة ثمنها فى عام ١٩٢٩ هو ١٠ قروش وارادنا ان نعرف اتجاه المعرب بالنسبة لهذه السلعة عام ٨٠ ولان سعرا فى هذا العام أصبح ١٢ قرشا فان الحساب سوف يكون لنا يلى :-

$$١٢٠ = ١٠٠ \times \frac{١٢}{١٠}$$

بالطبع فان ١٢٠ ليس سعرا حقيقيا ولكنه منسوب مسمى السلعة الأولى (اى التغيير النسبى فى السعر) فى السنة الأولى من سنوات المقارنة . ويمكننا نستطيع ان نحصل على منسوب ، سعر كل سلعة من السلع فى كل سنة من سنوات المقارنة .

لكن المطلوب ليس معرفة اتجاه سعر سلعة واحدة او التغيير

في اسعار سلعة واحدة ولكن المطلوب هو معرفة اتجاهات التغير في اسعار
العديد من السلع ، اى للمطلوب معرفة مناسيب الاسعار لهذه السلع وهذا
يتكفل به ما يسمى بالرقم القياسى للاسعار وهو يعتمد في تركيبه على
الطريقة السابقة .

وهناك الرقم القياسى البسيط والرقم القياسى المركب .

(١) الارقام القياسية البسيطة :

اذا اردنا ان نقيم بتركيب رقما قياسيا
بسيطاً لاسعار مجموعة من السلع ولتكن ثلاثة سلع صناعية ا ، ب ، ج
في عام ١٩٨٠ بالنسبة لاسعارها عام ١٩٧٩ كسنة اساس (١٩٧٩ = ١٠٠)
فلا بد ان نوجد اولا التغير النسبى في سعر كل سلعة من السلع بين
عام ١٩٧٩ ، عام ١٩٨٠ وذلك في صورة مناسيب لاسعار كل سلعة ، فاذا
كان سعر السلعة الاولى عام ١٩٧٩ هو ١٢٥ قرشا وارفع سعرها
عام ١٩٨٠ الى ١٥٣ قرشا ، فاننا نحسب متوسط سعرها على اساس ان عام
١٩٧٩ = ١٠٠ كما يلى :

$$١٢٢,٤ = ١٠٠ \times \frac{١٥٣}{١٢٥}$$

وعلى هذا الاساس يمكن تحديد الرقم القياسى البسيط لهذه السلع كما فى الجدول التالى :-

السلعة	عام ١٩٧٩		عام ١٩٨٠	
	السعر بالقروش	مناسيب الاسعار	السعر بالقروش	مناسيب الاسعار
أ	١٢٥	١٠٠	١٥٣	١٢٢٫٤
ب	٣٨٠	١٠٠	٤٢٤	١١١٫٦
ج	٥٦٠	١٠٠	٤٦٨	٨٨٫٦
مجموع		٣٠٠		٣٢٢٫٦
متوسط		١٠٠		١٠٧٫٦

ويحتوى هذا الجدول على منسوب كل من السلعة أ ، ب ، ج الذى تم استخراجها كما سبق بالنسبة للسلعة أ ، ثم نحصل على مجموع هذه المناسيب ونستخرج متوسط هذه المناسيب بقيمة مجموعها على عدد هـ أى عدد السلع وهى ثلاثة فيكون الناتج هو ١٠٧٫٦ ، وهو يبين الاتجاه العام لاسعار السلع الصناعية فى عام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٩ كنسبة

أساس ، وهو ما يوضح ان هناك اتجاها لارتفاع الاسعار بنسبة ٢٦% .

ولاحظ انه هذه الحسابات ممكن ان تتم على أساس عدد كبير من السلع في كافة المجالات الانتاجية لقياس اتجاهات الاسعار بالنسبة لكل مجموعة من السلع (زراعية • صناعية • ملابس • ادوية • ادوات • • • • • كهربائية • • • • • الخ) . وملاحظ ايضا انه قد يوجد هناك ميل لارتفاع الاسعار رغم وجود بعض السلع التي لم ترتفع اسعارها • بل قد تكون قد انخفضت ، الا ان ما يهمنا هو الاتجاه العام وهو محصلة حركية الاسعار بالنسبة لكافة السلع محل القياس .

يمتاز هذا الرقم القياس للاسعار ببساطته وسهولة حسابه ، الا انه لا يأخذ في اعتباره درجة اهمية كل سلعة بالنسبة للآخرى ، فالسلع كلها متساوية من ناحية اهميتها في هذا الرقم القياس ولذلك فان كل السلع تشارك في صنع هذا الرقم القياس كل بنسبة متساوية اسعار دون النظر الى اهمية كل سلعة بالنسبة للافراد المستهلكين ، فليس من المعقول ان نعطي سلعة كالموز مثلاً نفس الاهمية التي نعطيها لسلعة كالخبز اذ ان الاخيرة ذات اهمية بالغة فضلاً على ان التغير في سعرها يؤثر تأثيراً كبيراً في تكاليف المعيشة عن السلعة الاخرى وهي الموز الذي يمكن الاستغناء عن استهلاكه ، ولذلك فانه لا بد ان يتم ادخال الوزن النسبي لكل سلعة في حساب الرقم القياسي وهو ما استدعى ان تكون هناك وسيلة اخرى هي الارقام القياسية المرجحة بالاوزان .

٢- الارقام القياسية المرجحة بالاوزان :

ويختلف هذا الرقم القياسي عن الاول في انه يدخل قيمة السلعة في الحساب بحيث تظهر اثر قيمة هذه السلعة في تقييم اتجاه الاسعار ، وتم ذلك بنسج كل سلعة وزن نسبي تابع من اهميتها بالنسبة للسلع الاخرى ، ويمكن ان يستدل على الوزن النسبي للسلعة بمقدار القيمة الكلية التي يتم بها تبادل هذه السلعة . فاذا ما كان مقدار ما انفق على السلعة ١ في المثال السابق يساوي ٢٠ ضعف ما انفق على السلعة ب ، وكان ما انفق على السلعة ب يساوي خمس ما انفق على السلعة ١ ، ويساوي في نفس الوقت اربعة اضعاف ما انفق على السلعة ج ، فان معنى ذلك ان - الوزن الذي يعطى للسلعة ١ هو ٢٠ أما الوزن الذي يعطى للسلعة ب فهو ٤ أما السلعة ج فوزنها النسبي هو ١٠ وعلى ذلك فانشاء نقوم بضرب الوزن النسبي لكل سلعة في ضرب سعر هذه السلعة في سنة المقارنة ثم تجمع حاصل الضرب الذي يدلنا على التاسب المرجحة بالاوزان ونقسم الناتج على مجموع الاوزان المعطاء للسلع وهو ما يعطينا الرقم القياسي المرجح بالاوزان في السنة محل البحث كما يلي :-

السلعة	عام ١٩٧٩		عام ١٩٨٠	
	الوزن	مناسيب الاسعار المرجحة بالاوزان	الوزن	مناسيب الاسعار المرجحة بالاوزان
أ	٢٠	٢٠٠٠	٢٠	٢٤١٠
ب	٤	٤٠٠	٤	٤٤٦٤
ج	١	١٠٠	١	٨٨٨٩
مجموع	٢٥	٢٥٠٠	٢٥	٢٩٨٣٣
متوسط		١٠٠		١١٩٣

وهكذا نجد ان الرقم القياسى المرجح بالاوزان قد اعطى مؤثرا لاتجاه الاسعار يدل على ارتفاع هذه الاسعار بنسبة اكبر مما اعطى الرقم القياسى البسيط ، اذ اصبح الرقم القياسى ١١٩٣ ونوما يعنى اتجاه الاسعار الى الارتفاع فى المتوسط بمقدار ١٩٣ % فى عام ١٩٨٠ عن مستواها عام ٧٦ والسبب هو ادخال اهمية السلع المختلفة فى حساب اتجاه الاسعار .

الارقام القياسية ونشلتان قيمة النقود

رأينا ان اهمية الارقام القياسية

للاسعار تكمن فى الاشارة الى التغيرات التى تحدث فى قيمة النقود .

وكلمما زادت دقة هذه الأرقام وتدرجتها على تياس اتجاه التغير في المستوى العام للأسعار كلما زاد سوء تمثيلها في تحديد التغير الذي يحدث في قيمة النقود ، فارتفاع الرقم القياسي للأسعار يعني انخفاض قيمة النقود وانخفاض الأرقام القياسية للأسعار يعني ارتفاع قيمة النقود ومن ثم ارتفاع قيمتها الشرائية .

وهناك رقمان مشهوران في العالم هما الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لأسعار التجزئة ، ولو أن الأخير أكثر أهمية يعطى دلالة أكبر على التغير في قيمة النقود إذ يتناول غالباً تلك السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد بصفة مباشرة والذي يحدث التغير في أسعارها تغيراً مباشراً في نفقات الميشنة وعموماً يمكن مباشرة على قيمة النقود . لذلك فإن الرقم القياسي لنفقات الميشنة يعتبر أهم الأرقام القياسية دلالة على قيمة النقود .

ولاحظ أن الأرقام القياسية للأسعار ليست إلا متوسط احصائي لمجموعة مختارة من السلع والخدمات وأنها تعطي دلالة وقيمة للاتجاه العام لكافة السلع الداخلة في الحساب وليست دليلاً على اتجاه سعر كل سلعة .

كما أن النتائج التي تعطيها هذه الأرقام نتائج تقريبية تعطي دلالة عن التغير النسبي في مستوى الأسعار محل القياس .

وبالطبع ليس من المعقول في حالة تركيب الرقم القياسي للأسعار أن نحيط بكافة السلع والخدمات الموجودة في المجتمع ، بل أن ما يحدث هو أن نخار عددًا من السلع يتراوح بين ١٠٠ - ٥٠٠ سلعة تتجسم

اليها معظم دخول الافراد والعائلات في المجتمع وهي التي يسطرها تركيب الرقم القياسي لنفقات المعيشة ، ومن نفس الصورة فانه لا يمكن ايضا حصر جميع افراد المجتمع الذين تقاس نفقات معيشتهم وطريقة توزيعهم لدخولهم على السلع المختلفة لان ذلك يعتبر متحيلا ، انا الذي يحدث فهو انتقاء عدد من العائلات في مختلف المدن يتراوح بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ - أسرة يراعى في اختيارها ان تكون مثلة لتأليفة العائلات .

ويستدعى دقة الارقام القياسية وخاصة المرجحة منها ان يعاد تقدير اوزان السلع دائما وفي فترات متلاحقة لا تزيد عن ثلاث سنوات وذلك لاختلاف الاهمية النسبية للسلع بالنسبة لبعضها البعض بمرور الزمن . ففي الدول المتقدمة وفي الدول التي ترتفع فيها الدخول نتيجة لزيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية نجد ان الاهمية النسبية لبعض السلع الغذائية تنخفض بالنسبة لغيرها من السلع الغذائية الاخرى ، وكذلك ارتفاع الاهمية النسبية للسلع الممتعة والخدمات الترفيهية بالنسبة لبعض السلع الاخرى وخاصة الغذائية .

وتقلبات الاسعار بما يصابها من تقلبات في قيمة النقود تؤدي الى كبر من الآثار الاقتصادية اهمها إعادة توزيع الثروة والدخل والتأثير على مستوى التشغيل والانتاج .

١- توزيع الثروة والرخل

من الثابت أن عادة الاقراض والاقتراض من العادات القديمة والناطقة لدى البشر ، بل ان المجتمعات الحديثة

زادت فيها هذه العادة لدرجة ان اصبح هناك منظمات متخصصة في اجراء عملية الاقتراض وهي المؤسسات المالية ، هذا بالإضافة الى ان هذه المجتمعات الحديثة تعتمد على الالتزامات التعاقدية النقدية المستقبلية اي المؤجلة عموماً سواء في مجال الاقتراض ، والاقتراض او مجال الوفاء بالالتزامات كما في الأجير والتوائد والايجار للمساكن . وتغير قيمة النقود يحدث تغييراً في المركز الاقتصادي للمتعاقدين على مدفوعات مؤجلة ، هذا بالإضافة الى الاخلال بالمعادلة الاجتماعية بين افراد المجتمع .

ففي مجال الثروة نجد ان انخفاض قيمة النقود (بارتفاع الاسعار) يضرب المركز الاقتصادي للدائنين ، فاذا ما افترض 1 من ب مبلغاً من النقود وليكن ١٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٠ لينشأ به منتج انتاجي وعلى ان يرد المبلغ عام ١٩٢٥ ، فاذا ما انخفضت القوة الشرائية للنقود الى النصف (بارتفاع الاسعار الى الضعف) خلال هذه الفترة فان المنتج ترتفع قيمته من الف جنيه الى ألفين من الجنيهات . وعندما يرد أ الى ب مبلغ الألف جنيه وقد انخفضت قيمتها الشرائية للنصف فانه لا يكتف بالحالة لذلك ان يشتري عندما مثل الذي اسسه 1 ، وهو ما يؤدي الى اختلال مركز ب الاقتصادي وخسارته لنصف مقدار القوة الشرائية التي كان يمتلكها ، اي خسارته لنصف ثروته ، مع ان الوضع بالنسبة للمقترض 1 على العكس فقد زادت ثروته بمقدار الضعف .

اما في حالة ارتفاع قيمة النقود (بانخفاض الاسعار) فان الوضع يصبح عكسياً ، اذ يتحسن مركز الدائنين على حساب المدينين

بانتقال القوة الشرائية من الدينين الى الدائنين . فلو ان ١ اقترض من ب مبلغ خمسمائة جنيه ليؤسس المصنع السابق الذى يتكلف المبلغ جنيهه عام ١٩٢٠ وانخفضت الاسعار الى النصف اى زادت القوة الشرائية للنقود الى الضعف خلال فترة استحقاق الدين وهى عام ١٩٢٥ فان مرتز الدين سوف يختل وسوف يتناقص قيمة ما يملكه حيث سوف تصبح قيمة المصنع نتيجة لانخفاض الاسعار خمسمائة جنيه فقط . ف اذا ما باع ١ المصنع مبادا لقرض ب فانه يكون قد خسر كل ثروته ومقدارها خمسمائة جنيه التى دفعها وقت تأسيس المصنع عام ١٩٢٠ ، اما الدائن ب فانه عندما يتسلم قيمة القرض خمسمائة جنيه فانه يستطيع ان يؤسس صنعا بقيمة المبلغ عام ١٩٢٥ والذى لم يكن يساوى الا نصف قيمة المصنع عام ١٩٢٠ ، وبذلك فان انخفاض الاسعار وارتفاع القوة الشرائية للنقود ادت الى انتقال الثروة من الدينين للدائنين .

وهذا الوضع ينطبق فى كلا الحالتين على كافة الدائنين والدينين فى كافة الاحوال الاخرى مثل الرهن العقارى وشراء السندات ومزايا التأمين .

واذا انتقلنا من مجال الثروة الى مجال الدخل فان لصحاب الدخل الثابتة او التى تتغير بمعدل اقل من معدل ارتفاع الاسعار يتعرضون للخسارة نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود (بارتفاع الاسعار) ويحصلون على مكاسب حالة ارتفاع القوة الشرائية للنقود بانخفاض الاسعار . وعلى العكس فان اصحاب الدخل الذى تتغير بسرعة فهما لتغير مستوى الاسعار يحققون مكسبا فى حالة انخفاض

القوة الشرائية للنقود (بارتفاع الاسعار) بينما يتعرضون للخسارة حالة ارتفاع ائمية الشرائية للنقود (بانخفاض الاسعار) .

تأصحاب الدخول الثابتة من المعاشات وودائع التوفير والديون المقارضة والإعانات الاجتماعية ، والدخول النقدية الثابتة لأجـال طويلة يتعرضون لقد هـزـز مركزهم الاقتصادي وعدم قدرة دخولهم على شراء نفس السلع والخدمات عند انخفاض قيمة النقود (بارتفاع الاسعار) أي أن دخولهم الحقيقي من السلع والخدمات سوف يتناقص عبر الزمن بتناقص القوة الشرائية للنقود .

وفي هذا المجال فإن أصحاب الدخول والمرتبات الذين لا ترتفع أجورهم بنفس نسبة الارتفاع في الاسعار يضاربون من انخفاض القوة الشرائية للنقود بارتفاع الاسعار ، ولذلك نجد دائما الاحتجاج والمطالبة من طبقة العاملين بالأجور سواء في منظمات الانتاج أو الخدمات (القطاع العام - الحكومة) التي تتقيد بطوائج ثابتة وتنظم قانونية جامدة للأجور بزيادة هذه الأجور لملاحقة ارتفاع الاسعار وللمعالجة الضرر الذي يلحق بمركزهم الاقتصادي بارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية لدخولهم النقدية .

أما المنظمون ورجال الأعمال ، فإن هذه الطبقة تستفيد من انخفاض القوة الشرائية للنقود (بارتفاع الاسعار) ، ذلك لأنهم يشترون الموارد الأولية والسلع والخدمات اللازمة لعملية الانتاج في وقت سابق وليس الانتاج وأنبيع حيث تكون الاسعار اقل من الاسعار اللاحقة التي ينقسم فيها البيع للمنتج ، ومن ثم يحققون مزيداً من الكسب ، أما في حالة ارتفاع الأسعار ، فإن انخفاض الاسعار فإن هذه الطبقة سوف تخسر لأنها سوف

تشتري المواد الأولية والسلع والخدمات اللازمة للإنتاج بسعر مرشع
في وقت سابق وتبيعها في وقت لاحق بأسعار منخفضة . وينطبق
هذا الوضع على التاجر الذي يقوم بتخزين السلع لبيعها في فترة لاحقة .

وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن الناتج القوس يعاد توزيعه
في حالة انخفاض قيمة النقود (بارتفاع الاسعار) لحساب أصحاب
الدخول المتغيرة من المنظمين وأرباب الأعمال والتجار على حساب
أصحاب الدخل الثابتة والدخول التي لا تتغير بنسبة ارتفاع الاسعار
بالموظفين والعمال ، على حين يتم توزيع الناتج القوس في حالة ارتفاع
قيمة النقود (بانخفاض الاسعار) لحساب أصحاب الدخل الثابتة
على حساب أصحاب الدخل المتغيرة .

٢ - التشغيل والإنتاج

يمتد تغير الاسعار بالنسبة للسلع والخدمات
مؤثرا هاما في النظام الرأسمالي كما اسلفنا لتوزيع الموارد على
الاستخدامات الانتاجية المختلفة حيث يتجه المنظمون بمواردهم
الى مجالات الانتاج التي ترتفع اسعار منتجاتها ومن ثم تحقق مزيدا من
الارباح ، اما في حالة الاتجاه العام للاسعار الى الارتفاع بشكل كلي
فإن ذلك يؤثر في الحجم الكلي للتشغيل والإنتاج في هذه الدول . . .
فالمنظمون وأرباب الأعمال كما اسلفنا في البند السابق يفيدون من ارتفاع
الاسعار المستمر ومن انخفاض القوة الشرائية للنقود عبر الزمن ولذلك
فإن هذا الاتجاه يشجع على مزيد من التشغيل والإنتاج للاستفادة

من الحركة المأبة لارتفاع الاسعار ، ذلك انه في حالة انخفاض قيمة النفود والارتفاع المستر للاسعار لا ترتفع اشان عوامل الانتاج بنفس النسبة كالأجور والقوائد والأيجارات بالإضافة انه بالنسبة للمواد الأولية فإنها تشتري من وقت سابق لوقت بيع الانتاج ومن ثم فان المنتج يستفيد من فروق الاسعار في هذه الحالة ما يؤدي الى زيادة أرباحه دائما واستمراره وهو ما يدفع المنتجين الى زيادة حجم الانتاج لزيادة حجم أرباحه الى أقصى ما يمكن . وهذا الاتجاه بدوره يؤدي الى زيادة الناتج القومي تبعاً لارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي بارتفاع مستوى التشغيل والانتاج .

وعلى العكس من ذلك فانه في حالة ارتفاع قيمة النفود بانخفاض الاسعار فانه يؤدي الى عدم تحقيق نفس المستوى من الارباح لدى المنتجين وأرباب الاعمال والمنتجين والتجار ، بل قد يؤدي الوضع الى خسائر وهو ما يحدو بهم الى الاتجاه الى تقليل حجم الانتاج والتشغيل والتوقف بمستوى الانتاج عند حد اقل من الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي ، والطبع يترتب على تخفيض حجم التشغيل والانتاج هبوط مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط حجم الناتج القومي وظهور البطالة ، وملاحظ ان هذه الة تظهر بوضوح في الدول الرأسمالية حيث تسيطر طبقة الرأسماليين على مقاييد الامور ومقاييد الانتاج في المجتمع .

المبحث الثاني

نظرية كمية النقود

تعتبر نظرية كمية النقود النظرية الأساسية التي سادت لتفسير قيمة النقود في الفكر الاقتصادي التقليدي والتي قدمت تفسيراً للعوامل التي تؤثر في مستوى الأسعار . وتنصرف هذه النظرية إلى أن مستوى الأسعار انما يتغير في اتجاه تغير كمية النقود بنفس نسبة هذا التغير أي أن زيادة كمية النقود إلى الضعف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار إلى الضعف أيضاً وانخفاض تلك الكمية بنسبة الربع يؤدي إلى تخفيض مستوى الأسعار بنفس النسبة أي بنسبة الربع أيضاً .

والفكرة الأساسية لهذه النظرية في تفسير قيمة النقود انما تستند إلى القوانين العامة الفعالة للقيمة ، ومن المصروف أن قيمة أي سلعة تتحدد بتفاعل العوامل المحددة للطلب على هذه السلعة والعوامل المحددة لعرضها ، ومن ثم فإن التغير في قيمة النقود إما أن يرجع إلى العوامل المتصلة بالطلب على النقود أو العوامل المتصلة بعرض النقود أو إلى العوامل المتصلة بكلاهما معا . وعلى ذلك فإن زيادة عرض النقود بالنسبة للطلب عليها يعرضها لانخفاض قيمتها وهو ما ينمكس في ارتفاع مستوى الأسعار ، وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة لعرضها فإن قيمتها لا بد أن ترتفع وهو ما ينمكس في انخفاض مستوى الأسعار .

وهكذا شبه الاقتصاديين اللاسيك التقليديين النقود بالسلع

وطبقوا عليها القوانين المحددة لقيمة العملة عند تحديد قيمتها .
 إلا أن النقود في الواقع ليست سلعة مثل باقي السلع إذ أن منفعتها
 غير مباشرة فهي تعطى لمالكها القدرة على الحصول على مختلف السلع
 في مقابلتها ، ولذلك فإنه لا بد أن يكون لها معالجة خاصة عند تحديد
 قيمتها تختلف من المعالجة التي تتم بالنسبة للسلع عند تحديد قيمتها .

وقد ساهم استقراء التاريخ الاقتصادي للنقود والأسعار في
 تثبيت هذه النظرية والاعتقاد الكامل في صحتها ، فلقد نشر الكاتب
 السياس والاجتماعي الفرنسي جان بودان في كتابه الذي ظهر عام
 ١٥٦٨ ارتفاع في الأسعار الذي حدث في تلك الاونة بنار المعادن
 النفيسة القادم من العالم الجديد ، وارتبط الارتفاع العام في الأسعار
 ما بين عامي ١٨٥١ - ١٨٧١ باكتشاف واستغلال مناجم الذهب
 في كاليفورنيا وأستراليا . وكذلك ارتبط انخفاض الأسعار ما بين عامي
 ١٨٧٢ - ١٨٩٥ بتناقص الانتاج السنوي من الذهب ، وأخيراً
 ارتبط ارتفاع الأسعار ما بين عامي ١٨٩٥ - ١٨٩٦ باكتشاف واستغلال
 مناجم الذهب في الترانسفال بجنوب أفريقيا ، وفي القرن الحادي
 عشر ارتبط تدور قيمة النقود تدهوراً شديداً في ألمانيا في أوائل العشرينات
 وغيرها من الدول بالزيادة الكبيرة في كمية النقود الورقية الصادرة
 في ذلك الوقت (١) -

وتقتضى دراسة نظرية كمية النقود تشبيهاً للمعامل التي تحكم
 عرض النقود والطلب عليها إذ أنها تختلف عن المعامل التي تحكم
 في عرض وطلب السلع الأخرى لذا للنقود من طبيعة خاصة .

(١) د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٢٠

(١- عرض النقود

لا بد ان نفرق بين عرض النقود في لحظة زمنية معينة وبين عرضها عبر فترة زمنية معينة والذي يعبر عنه بتيار الانفاق النقدي عبر فترة زمنية (سنة - شهر - اسبوع) .

فعرض النقود في لحظة معينة يعنى كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في تلك اللحظة وهو يساوى مجموع الهنكسوت المتداول بالإضافة الى النقود الساعدة والودائع الجارية لدى البنوك (النقود الكتابية) اذ انها تعتبر نقودا وتستخدم في عملية الرفاء بالالتزامات والديون .

اما عرض النقود خلال فترة معينة فانه ينسرف الى تيار الانفاق النقدي خلال هذه الفترة . ولما كانت النقود لا تستخدم مرة واحدة خلال هذه الفترة بل يتم استخدامها اكثر من مرة بحيث تستخدم نفس النقود للرفاء بالالتزامات بواسطة الافراد الذين انتقلت اليهم النقود خلال هذه الفترة فانه لا بد ان ندخل سرعة تداول النقود في قياس حجم تيار الانفاق النقدي خلال هذه الفترة . وعلى ذلك فان عرض النقود خلال فترة معينة ما هو الا حاصل ضرب كمية النقود المتداولة في البلاد في سرعة تداول هذه النقود (اى متوسط عدد المرات التى استخدمت فيها هذه النقود في الرفاء بالالتزامات وانتقالها من يد الى اخرى خلال تلك الفترة) .

فلذا ما رمزنا الى كمية النقود الموجودة في المجتمع في تلك الفترة بالفترة بالحرف π ، وإلى متوسط عدد الأصوات التي انتقلت فيها النقود من يد الى أخرى و \bar{v} للالتزامات خلال تلك الفترة بالرمز π فان متوسط النقود خلال هذه الفترة يساوي حاصل ضرب $\pi \times \bar{v}$.

٢- الطلب على النقود

تطلب النقود ليس لذاتها ولكن تطلب لغدورها على القيام بوظيفتين أساسيتين هي وظيفتها كوسيط في المبادلة وكأداة لاختزان القيم - وفي حالة طلبها كوسيط للمبادلة فان حجم الطلب على النقود يتحدد بقيمة المبادلات الاقتصادية التي يراد استعمال النقود في تسويتها في شتى أنحاء البلاد خلال تلك الفترة الزمنية . أما في حالة الطلب على النقود كمخزن للقيم فان الطلب على النقود يتحدد بكمية النقود التي يرغب الافراد في الاحتفاظ في شكل ارصدة نقدية حاضرة يمكن استخدامها في التداول في اى لحظة زمنية ورغم الاختلاف في تقييم الطلب على النقود كوسيلة للمبادلة أو كأداة لاختزان القيم الا انه يمكن الاعتماد على اى منها في تفسير قيمة النقود اوقوتها .

معارلة التبادل

هناك صيغ كثيرة لعرض نظرية كمية النقود إلا أن -

أوضح صورة عرضت هذه النظرية من الصورة التي قدمها الاقتصادي الرياضى الامريكى ارنست فيشر في كتابه عن القوة الشرائية للنقود

وتنصرف هذه المعادلة الى ان كمية النقود المتداولة فى المجتمع خلال فترة معينة مخرصة عن سرعة تداولها اى عدد المرات التى تم تداول الوحدة منها بالإضافة الى كمية النقود الكتابية مضروب فى سرعة تداولها اى عدد مرات تداول الوحدة منها تساوى مستوى اسعار السلع والخدمات مضروبا فى كمية السلع والخدمات التى تم تبادلها خلال الفترة السابق تعديدها ، وعلى ذلك فانه يمكن التعبير عن نظرية كمية النقود بالشاكلة التالية :

$$N = n \cdot S \cdot \bar{N} \cdot \bar{S} \cdot M$$

- ن تساوى كمية النقود الموجودة فى المجتمع .
 س ن سرعة تداول النقود اى متوسط عدد المرات التى تتم فيها تداول الوحدة منها خلال هذه الفترة .
 \bar{N} تساوى كمية النقود الكتابية اى نقود الودائع الجارية الموجودة فى البنوك خلال الفترة المذكورة .
 \bar{S} تساوى سرعته تداول النقود الكتابية .
 ث تعبر عن المستوى العام للاسعار خلال الفترة المذكورة
 م تعبر عن الحجم الكلى للتبادلات الاقتصادية ، اى الكمية الكلية للسلع والخدمات التى تم تبادلها خلال هذه الفترة .

ومعادلة التبادل بالصورة السابقة تعتبر بديهية من بديهيات الحساب التى لا يمكن معارضتها ، فبى تعبر عن الشيء بنفس الشيء ، ولكن بطريقة مختلفة أو بلغة أخرى ، فالذى تناقشه

معادلة التبادل في الشق الاول منها هو تحديد مجموع النقود التي دفعت
ثمن السلع والخدمات التي تم تبادلها خلال فترة معينة وذلك بضرب كمية
النقود في سرعة تداولها وهذه هي الصيغة النقدية للتعبير عن
الشيء ، ثم نناقش في الشق الثاني مجموع قيم كافة المبادلات الاقتصادية
خلال نفس الفترة وذلك بضرب كمية السلع والخدمات التي تم تبادلها
خلال تلك الفترة مضروبة في الاثنان التي تحددت في السوق لهذه السلع
والخدمات ، وهذا هو التعبير الاقتصادي عن نفس الشيء .

ولذلك فان معادلة التبادل لا تؤكد شيئا ولا تنفي شيئا
معينا بل هي صورة لواقع لابد أن يكون وهو أن مجموع البائع النقديسة
التي استعملت في شراء السلع والخدمات التي يبيع (أو اشترت)
في فترة زمنية تساوي قيم هذه السلع والخدمات التي بيعت (أو اشترت) .
ولذلك فانها لا تعطي نصيرا معينا بالنسبة لعلاقة السببية بالنسبة
للتغيرات التي تحدثها ولا تستطيع أن تؤكد أي من هذه التغيرات
مدى التغير الأصلي وأي هو التغير الناتج بصورتها الحالية .

ولذلك فان معادلة التبادل هذه لا تشكل نظرية لكمية النقود
وانما هي أداة من أدوات التحليل الاقتصادي التي تقوم بتلخيص العوامل
الكمية التي تشارك في التأثير مباشرة على المستوي العام للأسعار .
ومع ذلك فان معادلة التبادل تعتبر نقطة البداية لعرض نظرية
كمية النقود وذلك عندما يتم إضافة افتراضات معينة تخطط بكل عنصر
من العناصر الصغيرة التي تحتوي عليها هذه المعادلة ، وهذا
شأنه ان يحول معادلة التبادل الى نظرية تهدف الى اثبات شيء معين

وهو ما عبد الى القيام به فيتشرب وغالبية الاقتصاديين الحديثين حالة عرضهم لنظرية كمية النقود .

١- فقد افترضوا ان مستوى الاسعار دائما ما يكون عنصرا ساهبا وان يحتمل من التغيرات التابعة للموامل الاخرى التي تحتمل عليها معادلة التبادل ، وعلى ذلك تمتزج كمية النقود ضمن العنصر المستقل والمستوى العام للاسعار هو العنصر التابع ومن ثم فان التأثير الذي يحدثه التغيير دائما يبدأ من الطرف الايمن للمعادلة لينتقل الى الطرف الايسر منها .

٢- وكذا لك افترض التقليديون افتراضا غريبا ان الطلب على النقود يتصف بكونه الوحدة ، لا انه وجود تناسب بين التغيير في عرض النقود والتغير في قيمتها ، وعلى هذا المجال تختلف عن قيمة السلع الاخرى ، فبالنسبة للسلع الاخرى اذا ما زاد عرضها حوسر الى النصف فان قيمتها لن تهبط الى النصف الا اذا كانت مرونة الطلب عليها تساوى الوحدة وهو وضع نادر الحدوث ، ولذلك فان انخفاض قيمتها ينحصر اكبر او بنسبة اصغر من نسبة الزيادة في عرضها انما يرجع الى ما اذا كانت مرونة الطلب عليها اكبر من الوحدة او اقل من الوحدة ، اما بالنسبة للنقود فانه من المسلم به في الفكر التقليدي انه اذا ما زاد عرضها الى النصف فان قيمتها لابد ان تنخفض الى النصف بارتفاع المستوى العام للاسعار والعكس صحيح .

٣- وبالنسبة إلى سرعة تداول النقود سواء ورقية أو كتابية (س)، فإنها تعتمد على عوامل أيضا ثابتة والتالي مستقلة عن ما يحدث من معادلة التبادل من تغييرات. وهذه ترجع إلى درجة نمو النظام المصرفي والنظام المالي وتختلف المعاداة المصرفية لدى أمصار المجتمع بالاعانة إلى اساليب الدفع التي يقبلها المجتمع في الرفاء بالا لزامات ومدى انتظام اوقات الدفع. هذا إلى جانب كثافة السكان وتقدم قوى الانتاج والطاقة الانتاجية للمجتمع وايضا مدى توفر وسائل النقل والمواصلات.

وعلى ذلك فان اصحاب نظرية كمية النقود نشروا إلى سرعة التداول والتالي حجم المبادلات على أساسياتها عوامل مستقلة وايضا ثابتة أو على الأقل تتمتع بدرجة كبيرة من الثبات.

وحجم النقود الكتابية أو نقود الزئاع ن يرتبط عادة بمعدن ثابت من حجم النقود الورقية ن بحيث انه اذا ما تغير حجم النقود تغير في نفس الوقت وفي نفس الاتجاه حجم النقود الكتابية ونسب النسبة أي ان هناك علاقة ثابتة بين ن، ن. ويرجع ذلك إلى ان البنوك تقوم بالاحتفاظ بعلاقة معينة بين احتياطياتها من النقود وحجم الودائع المودعة لديها تحت الطلب.

٤- وبالنسبة لحجم المبادلات أي كمية السلع والخدمات التي يبيع واشترى فانه يتوقف على عوامل يمكن اعتبارها ثابتة في المدى

القصير مثل حجم السكان وحجم الموارد الطبيعية والتقنون الانتاجية المستخدمة في الانتاج وهي عوامل ثابتة في الاجل القصير مما يجعل حجم الكلي للبناءات عاملا من العوامل الثابتة على المدى القصير.

وعلى ذلك فانه مادامت \bar{M} (سرعة التداول) عوامل مستقلة وثابتة تقريبا لا متناهية على عوامل تعتبر ثابتة ، وكذلك طالما ان \bar{M} تعتبر من العوامل الثابتة أيضا على المدى القصير ، فان اى زيادة نسبية كمية النقود الرئيسية المصدره \bar{M} سوف لا يمكن الا على مستوى الاسعار \bar{M} لان بقية العوامل الاخرى في معادلة التبادل تعتبر ثابتة ومن ثم لن تتأثر على المدى القصير .

وبذلك انتهت التقليدين فيما يخصهم السابطة ان اى تغيير في كمية النقود لابد ان يحدث تغييرا مائلا بنفس النسبة في المستوى العام للاسعار ، فزيادة كمية النقود تؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار بنفس النسبة والعكس . وكذلك تحولت معادلة التبادل الى دالة للأسعار صورتها \bar{M} حيث كمية النقود هي المتغير المستقل ومستوى الاسعار هو المتغير التابع .

تفسير نظرية كمية النقود

كل نظرية انما تعتبر صحيحة بسحبة القسوس التي استخدمت في بنائها ، ونظرية كمية النقود قامت على افتراضات لا يمكن التسليم بصحتها ، وهي ان مستوى الاسعار دائما سيبقى وكذلك افتراض ان سرعة التداول ثابتة وان هناك علاقة ثابتة بين

حجم النقود الكتابية والنقود الورقية وان الحجم الكلى للمبادلات
ايضا ثابت .

فبالنسبة للافتراض الاول ، وهو ان الاسعار ومستوى الاسعار
دائما ما يكون سلبيا في اثره على بقية عناصر معادلة التبادل
الاخري وانه تابع لها . فان هذا الافتراض غير صحيح انه قد يحدث
حالة ارتفاع للاسعار او شعور الافراد بان هناك ارتفاع في الاسعار سوف
يقع فينصرفوا الى زيادة انفاقهم على شراء السلع اكثر واكثر مما يسودى
الى التأثير على سرعة تداول النقود .

وكذلك ايضا لا يمكن التسليم بثبات سرعة التداول سواء بالنسبة
للقود الورقية او للنقود الكتابية ، انه ان سرعة تداول النقود قد تزيد
نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادى ، بل وقد تؤدى زيادة النشاط
الاقتصادى ايضا الى زيادة حجم الائتمان الذى تقدمه البنوك للقطاع
بالاتزامات الناشئة عن التوسع الاقتصادى .

اما الحجم الكلى للمبادلات فانه لا يمكن اعتباره ثابتا لارتباطه
بموامل ثابتة على المدى القصير مثل السكان والتميز الانتاجى المستخدم
في الانتاج الا في حالة افتراض العمالة الكاملة او التشغيل الكامل
وهو ما لا يمكن قبول وجوده دائما وفي كل الحالات . هذا فضلا على
ان وجود الرقابة الصارمة على الاسعار غالبا ما تؤدى الى تخفيض
الحجم الكلى للانتاج .

والنقد الجوهري الذى يمكن ان يوجه الى نظرية كمية النقود
هو تجاهلها لحقيقة ثابتة وهي ان اسعار كافة السلع والخدمات ،

أى المستوى العام للأسعار إنما تتحكم فيه تلك القوى التى تتحكم فى أسعار السلعة أو الخدمة الواحدة وهى قوى الطلب والعرض . وعلى ذلك فإن النظرية قد وقعت فى خطأ عدم التفرقة بين كمية النقود الموجودة وكمية النقود المنتجة فملا وأتى يمكن التعبير عنها بما يسمى بالطلب الفعالي ، فالطلب الفعالي أو الانفاق الكلى على السلع والخدمات لا يتغير بالضرورة بتغير كمية النقود ، فقد تزيد كمية النقود دون أن تؤدى إلى زيادة مماثلة فى الانفاق الكلى أو الطلب الفعالي (١) وكذلك فإن من الخطأ الشائع لتحليل الاقتصادى التقليدى افتراض التشغيل الكامل ومن ثم افتراض ثبات الحجم الكلى للسلع والخدمات وعدم امكانية زيادة هذا الحجم وهو افتراض غير صحيح فى كل الحالات .

وعلى ذلك فإنه اذا ما زادت كمية النقود وامكن فى نفس الوقت زيادة حجم السلع والخدمات المنتجة بشكل يعوض هذه الزيادة فى كمية النقود فإن مستوى الاسعار لن يتأثر وبذلك لن تنخفض قيمة النقود ، وهو ما يحدث فى حالة عدم وصول المجتمع الى مرحلة التشغيل الكامل لكافة الموارد .

وأخيرا نستطيع أن نقول أنه ليس دائما وبى كائنة الأحوال الزيادة فى كمية النقود تؤدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، إلا أنه فى الحالات الشاذة التى تتألف السلطات النقدية فى إصدار النقود الورقية بشكل كبير جدا فإن المستوى العام للأسعار لابد أن يرفع هو الآخر ، مثال ذلك ما حدث فى ألمانيا فى أوائل

(١) د . نعمت الحبيب ، الاقتصاد السياسى ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٧٣ ، الفصل الاول من الباب الثالث ، د . نعمت الحبيب ، الطلسمات ، دراسة خاصة بالبلاد الاخذ فى النمو ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٧١ .

المشروعات حيث كانت الاسعار ترتفع من يوم ليوم تبعاً لكمية النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي الألماني . ومع ذلك ففي الظروف المادية يستطیع ان نقول ايضاً انه ليس دائماً وفي كافة الاحوال الزيادة في كمية النقود تؤدي الى ارتفاع الاسعار . ومن ثم فانه في الظروف المادية لن نستطیع نظرية كمية النقود ان تكون هادياً ومرشداً لرسم سياسة نقدية سليمة ورشيده للجمتمع او للتحكم في هذه السياسة ومن ثم يمكن اعتبارها نظرية محدودة القيمة ان لم تكن معدومة

المبحث الثالث

التحليل المقتدى الحديث

رأينا الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كمية النقود والتي ذهبنا
في بعض الأحيان إلى الحكم بانعدام قيمتها في رسم وتوجيه السياسة
النقدية الوجهة الصحيحة وعدم إمكانية الاعتماد عليها في معالجة المشاكل
النقدية . ومع ذلك فإن هذه الانتقادات لم تستطع أن تهدم هذه النظرية
النظرية كلية وأن تدفع بها خارج الفكر الاقتصادي وظلت هذه النظرية
محوراً لدراسة قيمة النقود ومستوى الأسعار حتى الثلاثينات من هذا
القرن . (١) إلا أن الأحداث التي أتت بها الكساد المالي والتي لم
يمهدئ العالم من قبل مثل الانهيار العام لمستوى الإنتاج وانتشار
البطالة - لم يفلح الفكر الاقتصادي التقليدي كله بما في ذلك نظرية كمية
النقود في تفسير هذه الأحداث أو معالجتها . إلى أن ظهر التحليل
الاقتصادي الحديث الذي قدم كمنز في كتابه النظرية العامة للنقود
والفائدة والمساواة والتي ابتدئ فيها نوط آخر من التحليل يمتد على مستوى
النتائج القوي ومستوى التشغيل والمساواة . ومن ذلك الوقت أصبحت
أدوات التحليل هي الدخل القوي والاتفاق وهذه أدوات تفوق كسل

(١) بل يقرر البعض أنه في حالة الهلاك والحطالات التي تكون فيها أسواق
الاقتصاد وأسواق العمل غير المتقدمة فإن نظرية كمية النقود تمتص
أداة هامة لتحليل التغير في قيمة النقود والنظرية متنازعة بشأن
مستوى الأسعار

دكتور نهيل الوهي ، محاضرات في اقتصاديات النقود ، مكتبة الجلاء
الجديدة ، المنشورة عام ١٩٨٢ ، ص ١٢٥ .

ما قدمه الاقتصاديين التقليديين وترفع فوقه • وذلك أصبح التحليل الاقتصادي لقيمة النقد والمستوى العام للأسعار يتم من خلال التحليل الكلي للدخل القومي ومستوى العمالة والتوظيف •

وقد أعاد كينز في تحليله إلى أن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي أخطأ خطأ كبيرا عندما قام بالفصل التام بين نظرية القيمة أو الثمن من جهة ونظرية النقود والاسعار من جهة أخرى ، إلى جانب أخطائه الأخرى المستمدة عبر الكتابات التقليدية بأهملها افتراض حالة التشبيل الكامل • وفي نظركينز انه اذا ما كانت قيمة السلعة تتحدد في شكل كمية من الوحدات النقدية تدبر عن ثمنها وهذا الثمن يتحكم فيه قوى العرض والطلب على هذه السلعة وكذا التغيرات التي تحدث في النفقة الحدية لانتاج هذه السلعة وسرعة عرضها في الاجل القصير فان الاسعار ايضا يجب أن تغرق في ضوء هذه القوى وليس في ضوء مناهيم أخرى مثل كمية النقود وسرعة التداول وغيرها كما في معادلاته التبادلية •

وبذلك أصبح التحليل الحديث للنقود والاسعار يستند إلى مفاهيم أخرى ماثلة لتلك التي تستند إليها في تفسير تغير ثمن السلع من الفلسفة أو الخدمة الفردية ، وظهر إلى جانب ذلك لاهتمام بقضايا كلية كالدخل القومي ومستوى العمالة والتوظيف والطلب الفعال وغير ذلك من القضايا الأخرى تحكم قيمة النقود ومستوى الاسعار •

ويقتضي الاعتراف بهذا الأسلوب الجديد من التحليل دراسة الدخل

القومي ودراسته تحديد مستوى الدخل القومي وأخيرا دراسة نقل حسب
مستوى الدخل القومي •

الطلب الأول الدخل القومي

يعطى الدخل القومي صورة واضحة عن حالة الاقتصاد القومي وخاصة
عند مقارنته من فترة زمنية الى أخرى حيث يوضح بصورة اجمالية مستوى
التقدم الذي احرزه المجتمع في المجال الاقتصادي • يقتضى التعرف
على الدخل القومي أن نتعرض لمفهومين اساسيين هما الانتاج القومي
والنتاج القومي •

الانتاج القومي

وهو يعني النشاط الانساني الذي يتصرف الى ايجاد السلع
والخدمات اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية على مستوى المجتمع ، وهذا
الانتاج بالطبع لا يمكن حصره فهو يشمل كافة مجالات الانتاج الزراعية
وحاصلات الاستخراج من باطن الارض او من البحار والانتاج الى جانب
الانتاج الصناعي في مكنى المجالات - ثم ان اشباع حاجات الانسان
يقتضى ايضا انتاج وتقديم نوع متميز من السلع وهي الخدمات • فالانتاج
لا بد أن ينتقل الى أماكن الاستهلاك ومن ثم يحتاج الى خدمات نقل
وخدمات مواصلات وزيادة جودة الانتاج تحتاج الى بحوث وإلى مستوى

بمعيّن من المعرفة العلمية وهو ما يستتبع وجود تقديم الخدمة التعليمية والحفاظ على قدرات المنتجين على الانتاج يحلزم المحافظة على مستوى صحتهم ومن ثم تقديم الخدمات الصحية والمعالجة .

وحسب هذا النشاط الانساني يتمثل في الوحدات المادية الممتدة تم انتاجها سواء بالاطنان كما هو في بعض الانتاج الممتد أو الانتاج الزراعي (سلب • قطن) او بالوحدات القياسية كما في انتاج سيارات ذات قدرة معينة (سترات) أم بالأطوال كما في انتاج المنسوجات وهكذا تتعدد وحدات القياس لجميع ما تم انتاجه من سلع على مستوى المجتمع . وكذلك فان الخدمات ولو أنها لا يمكن قياسها بهذه الوحدات المادية ولو انه يمكن قياسها عن طريق عدد الاطنان التي تم نقلها لمسافات بالكيلومتر . وعدد الابحاث التي تمت في شتى المجالات وعدد السلطات المقدمة في خدمة التعليم وعدد الاستشارات العلمية والسجلات الجراحية وهكذا الى أن يتم حصر كافة ما استلزمه جسد أفراد المجتمع أن تنتج من سلع وخدمات خلال فترة معينة .

بين الواضح أن حساب حجم الانتاج القوي يحتاج الى جانب حصره في شكل وحدات قياسية مختلفة الى حصاره والتعبير عنه في شكل وحدات قياسية يوحد في صلح لاستخدامها في التحليل الاقتصادي والسياسي ما يستلزم استخدام النقود كوحدة لقياس كل سلعة أو خدمة من طرق تقدير قيمتها كما يعبر عنها بعدد الوحدات النقدية التي تتبادل نفس مثابها في السوق ، أي عن طرق تعينها الجارى . - بذلك نستطيع

أن نحدد الناتج القوي بخرب وحدات السلع والخدمات المنتجة نفس القيمة النقدية المحددة لها في سوق التبادل (نفسها) فنحصل على تقدير للناتج القوي في شكل وحدات نقدية متماثلة .

وطى ذلك فيمكن تعريف الانتاج القوي بأنه القيمة النقدية لكافة المنتجات التي انتجها الاقتصاد القوي من سلع وخدمات خلال فترة معينة .

الناتج القوي

عرفنا أن الانتاج القوي هو خلق سلع وخدمات ولكن قد يحدث نفس بعض الامور ان لا تشمل عملية الانتاج على ايجاد سلعة أو خدمة ولكن ينصرف الانتاج الى تحويل وتشكيل سلع سبق انتاجها بالشكل الذي يحسن من استخدامها في اشباع الحاجات أو يجعل لها استخداما آخر . فذلك لان المنتجات سوف تستخدم مرة أخرى كسلع ذات انتاج مثال ذلك انتاج السيارة حيث يتم تشكيل الصلب وغيره من المنتجات المستخدمة في انتاج السيارة الى شكل آخر يؤدي خدمة جديدة سواء في النقل أو الركوب . وبذلك أصبح منتج الحديد في هذه الحالة سلعة بسيطة وليس منتجا نهائيا ، وكذلك القمح في حالة صناعة الخبز أصبح أيضا سلعة بسيطة لان انتاج الخبز بدلا من أن كان منتج نهائى نياضى .

فاذا ما أردنا أن نحدد النتيجة النهائية للنشاط الانتاجي نفسى ثلاث مصانع فقط بافتراض أن هذه المصانع الثلاثة هي الكونمية

للنشاط الانتاجي في المجتمع وهي مصنع للحديد ومصنع للصلب ومصنع للسيارات . فاذا ما كان قيمة ما انتج مصنع الحديد هو ١٠٠٠ جنيهه وقيمة ما انتج مصنع الصلب هو ٢٠٠٠ جنيهه وقيمة السيارة المنتجة هي ٥٠٠٠ جنيهه ، فانه بالطبع لا يمكن جمع القيم الثلاثة لنحدد حجم الناتج من الثلاثة معانع بمقدار ٨٠٠٠ جنيهه والا كان معنى ذلك أننا نحسب قيمة الصلب مرتين مرة كانناج لمصنع الصلب ومرة أخرى كمنتج لمصنع السيارات اذ أن قيمة السيارة متضمنة قيمة الصلب ، وكذلك سوف نحسب قيمة الحديد ثلاث مرات مرة كمنتج لمصنع الحديد ومرة كمنتج لمصنع الصلب ومرة أخيرة كمنتج في شكل سيارة . ونفس القضية في حالة انتاج خبر قيمته ٢٠٠ جنيهه على أن قيمة الدقيق ١٨٠ جنيهه وقيمة القمح ١٢٠ جنيهه فان مجموع القيم الثلاث يجمع هناك تكرارا في حساب الناتج في الأنشطة الثلاث *

وفي الواقع فان المجتمع في المثال السابق لم يحصل الا على السيارة كمنتج نهائي وكذلك الخبز ، ولذلك فانه عند حساب الناتج في المجتمع بفرضياته يحوى فقط الثلاث معانع لا بد ان يتم عن طريق حساب الاضافة في القيمة التي يقدمها كل مصنع ، أى حساب ما تضيفه كل عملية انتاجية من قيمة للمنتج . فصنع الصلب قدم بعملية الانتاج التي قام بها اضافة الى قيمة الحديد بحيث ارتفعت قيمة الحديد الذي استخدمه المصنع كمادة أولية من ١٠٠٠ جنيهه الى ٢٠٠٠ جنيهه ، وتعتبر قيمة انتاجه في هذه الحالة هي الفرق بين قيمة الصلب وقيمة الحديد ونفس تساوي ما أضافه من قيمة الى الحديد بتحويله الى صلب ذو مواصفات

أكرم جيدة وهي تساوى ١٠٠٠ جنيه فقط ، وكل ذلك نستطيع أن نقدر
الانتاج الذى قدمه مصنع السيارات الذى حيل الصلب الى سيارة بمقدار
القيمة المضافة الى الصلب حتى أصبحت سيارة وهو يساوى ٣٠٠٠ جنيه .
أما مصنع الحديد فان انتاجه يقدر بالقيمة التى أضافها بـ انتاجه مسنن
الحديد واستخراجه من تراب الحديد وتقدر هذه القيمة ببـ ١٠٠٠ جنيه .
وعلى ذلك اذا ما أردنا أن نحسب الناتج القومى للمجتمع الذى لا يحتوى
الا على هذه الصانع الثلاثة فالتا نجد انه يساوى =

$$١٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٣٠٠٠ = ٥٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وليس ٨٠٠٠ جنيه كما سبق .

وهكذا يمكن أن نقول ان انتاج أى وحدة انتاجية يقدر بمقدار القيمة
التي تضيفها هذه الوحدة الى قيمة المنتجات التى استهلكها فى عملية
الانتاج . وتمثل هذه القيمة بالقيمة المضافة . والطبع اذا ما
استعلمنا أن نحسب القيمة المضافة التى قدمتها كل وحدة انتاجية فى
الوقت خلال فترة معينة فان مجموع هذه القيم المضافة على مستوى
المجتمع يعتبر هو الناتج القومى . وعلى ذلك فان :
الناتج القومى = القيمة المضافة

يمكننا التوصل الى تحديد الناتج القومى بطريقة أخرى أكثر سهولة
من حساب القيمة المضافة . وهى الطريقة الأكثر انتشاراً والتى تستخدم
عادة فى حساب الناتج القومى وهى حساب قيمة المنتجات النهائية التى
انتجها الاقتصاد القومى خلال فترة محددة . وعلى ذلك فانه لا يسعنا
أن يتم عند اجراء هذا الحساب استبعاد المنتجات الوسيطة وهى تلك

السلع بالخدمات من الدواب الأولية ونسبة الممتزجة ونسبة السلع بالخدمات
 المسددة بغيرها التي تدخلى في اصناف السلع والخدمات الآخرين . أما
 المنتجات النهائية التي تدخل في حساب الناتج القوي فهي السلع
 وخدمات التي لا تدخل في انتاج سلع وخدمات أخرى والتي تطلب
 لذاتها وليس لاستخدامها في عملية انتاج سلع أخرى . والضعف فسان
 من البديهي أن تتساوى قيمة المنتجات النهائية للاقتصاد القوي خلال
 عام مع القيمة المضافة لهذا الاقتصاد خلال نفس الفترة ، وذلك لأن
 الناتج القوي = القيمة المضافة ، فيه المنتجات النهائية .

والناتج القوي في شكل منتجات نهائية يتم التصرف فيه بأحد
 طريقتين الأولى هو الاستهلاك النهائي والثانية هو الاستثمار .
 ويقصد بالاستهلاك النهائي ذلك الجزء من الناتج القوي الذي يتم
 باستخدام عقب انتاجه في نفس العام الذي انتج فيه وذلك لسد
 ما استخدمه في اشباع الحاجات الانسانية سواء كانت حاجات مادية
 أم معنوية . وينقسم الاستهلاك النهائي بدوره الى قسمين الأول قسم
 الاستهلاك الخاص والثاني هو الاستهلاك الحكومي . وينقسم
 الاستهلاك الخاص الى ما يستهلكه الأفراد من شكل عائدات وكذا ملك
 المنظمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح مثل النوادي والجمعيات
 الخيرية وما الى ذلك . وبالطبع سوف ينقسم الاستهلاك في هذه
 الحالة الى السلع الغذائية والصناعية والخدمات التي تشبع حاجات
 مادية للإنسان سواء مادية أو معنوية .

أما الاستهلاك الحكومي فإنه ينصرف الى استهلاك منظمات السلطات

إضافة من السلع والخدمات التي تحتاجها لتسير مشرونها على
الأدوات المكتبية والأجهزة وأدوات التعليم والأدوات الصحية وغيرها من
الأدوات المستخدمة لتسيير الادارة الحكومية . يلاحظ أن المدفوعات
التحويلية التي تقوم بها السلطات العامة مثل المعاشات والضمان
الاجتماعي وخدمة الدين العام لا يقصد بها أن تحصل هذه السلطات
على صلع وخدمات لتقيم بأمرتها بل كما في الادوات المكتبية مثلا ، ولكن
هذه المدفوعات عبارة عن مجسود نقل للقوى الشرائية من يد بعض الأفراد
الى البعض الآخر فقط دون أن يستتبع ذلك زيادة الناتج القومي . ومن
السلع والخدمات ، ولذلك تسمى بالمدفوعات التحويلية ولا تدخل ضمن
في الاستهلاك المنهكي .

اما الشق الثاني لاستخدام المنتجات النهائية فهو الاستثمار وحسنو
أيضا ينقسم الى قسمين الاول منها هو الاستثمار في تكوين رأس المال
القومي الثابت ، وهو يحتل في الاصل الانتاجية الثابتة على اختلاف
انواعها من آلات ومعدات ومباني وانشاءات ومحطات للقوى وطرق وكهبارى
وجسور وسدود وأراضى مستصلحة ، وهي الاصل التي يمكن
أن تستخدم في عمليات الانتاج . (١)

(١) يلاحظ أنه يربط قسم آخر ثالث للاستثمار هو صافي الاستثمار
الاجنبي وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات التي تمت
بين الدخول والمال والخارجي ، فإذا ما كانت قيمة الصادرات أكبر
من الواردات فإن الفرق يعتبر مساهمة في النشاط الانتاجي القومي
في مجال الاستثمار . وعلى ذلك فإن الناتج القومي صافي يحسب
الاستهلاك (خامس - منكمي) + الاستثمار (تكون رأس المال
القومي + صافي المخزون + صافي الاستثمار الاجنبي) . ولقد أثرنا
سهولة التحليل وخاصة فيما يتعلق بالتحليل النقدي الذي نحسن
بصدده أن نعتبر أننا في مجتمع مهلك أي ليس له علاقة بالمال
الخارجي سواء في شكل صادرات أو واردات .

أما القسم الثاني فهو ينصرف إلى صافي المخزون آخر العام على زيادة قيمة المخزون آخر العام من المنتجات سواء الصناعية أم الزراعية و... كأنه ينتج في شكل نهائي أي كاملة الصنع أو في شكل سلع وسيطة أو مواد أولية عن المخزون أول العام • وتعتبر زيادة المخزون آخر العام عن المخزون أول العام • وتعتبر زيادة المخزون آخر العام عن المخزون أول العام مساهمة من النشاط الانتاجي في زيادة حجم الناتج القومي وعلى ذلك فان :

الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار

الناتج القومي الاجمالي والمالي •

من المصروف أن رأس المال يستخدم باستمرار

ولمدة من الزمن في عمليات الانتاج • والتالى فانه لا بد أن يصاب ببعض الفقد ونقصان القيمة خلال عمليات الانتاج نتيجة البلى أو التقادم أى أن رأس المال إما كان نبيذ من الآلات والمعدات وغير ذلك لا يستد أن يستهلك جزء منه أو يتقادم نتيجة استخدامه في عمليات الانتاج مما يؤدي إلى نقصان قيمته • ويختلف معدل هذا النقصان في قيسنة رأس المال القومي بعدى استخدامه في عمليات الانتاج وطبيعته هــ هذه العمليات الانتاجية إلى أن ينتهى بعد فترة معينة هي فترة بقاؤه صالحا للانتاج والتي بعدها لا بد أن يستبدل برأس مال جديد • حتى هذا النوع من الاستهلاك بالاستهلاك المادي •

إلى جانب هذا الاستهلاك المادي يوجد ما يسمى بالاستهلاك

الفنى يحدث هذا الاستهلاك فى حالة ظهور نوع من التكنولوجيا أكثر تقدماً وأكثر توفيراً للوقت والطاقة والجهد ، ومن ثم توفيراً لنفقات الإنتاج وهو ما يجعل المنتجين يقبلون على استخدام هذه الآلات والمعدات بدلاً من الآلات والمعدات القديمة طلباً لتخفيض تكلفة الإنتاج ولزيادة قدرتهم التنافسية بالنسبة للشروط الأخرى وهو ما يستدعى الاستغناء عن جزء من رأس المال وإحلاله برأس مال من نوع آخر .

وعلى ذلك فإذا ما كان المجتمع يقوم بزيادة حجم الاستثمار سنة بعد أخرى وهو ما يسمى بالاستثمار الاجالى ، فإنه لا بد أن يخضع منسبه مقابل الاستهلاك سواء مادياً أم فنياً بحيث يكون الناتج هو الاستثمار الصافى ، وعلى ذلك فإن :

الاستثمار الصافى = الاستثمار الاجالى - مقابل الاستهلاك لرأس المال القومى

أو

الناتج القومى الصافى = الاستهلاك + الاستثمار السانى

ملاحظ أن الدخل القومى لا يختلف عن الناتج القومى الصافى إذ أن الدخل القومى ما هو إلا كمية السلع والخدمات التى أنتجها المجتمع خلال فترة معينة (غالباً سنة) مقترنة بالنقد ، وعلى ذلك فإن :

الدخل القومى = الناتج القومى الصافى

الدخل القومى = الاستهلاك + الاستثمار الصافى

طريق حساب الدخل القومي

علينا أن الدخل القومي ما هو إلا الناتج القومي السافي أى كمية السلع والخدمات التى أنتجها المجتمع خلال فترة معينة (غالباً سنة) مقبلة بالنقد ، ويمكن النظر الى الدخل القومي نظرتين متقابلتين تماماً كوجهي العملة الواحدة ، الأولى من ناحية منبع الدخل والثانية من ناحية صب الدخل . فممكن حساب الدخل القومي عن طريق حساب الناتج القومي ، وكذلك يمكن ان يتم حساب الدخل القومي عن طريق حساب دخول عوامل الانتاج التى اشتركت فى تحقيق هذا الدخل وسوف نناقش كل على حدة .

(١) حساب الدخل القومي عن طريق الناتج القومي :

طالباً أن الدخل القومي يعطى الناتج القومي السافي فالتا يمكن ان نحدد حجم الدخل القومي بحساب الناتج القومي السافي أى حساب حجم السلع والخدمات الاستهلاكية وكذا الاستثمار الثاني . وهذا الحساب اما أن يتم على أساس ثمن السوق الجارى أى على أساس ثمن السوق الجارى أى على أساس الاثمان التى تباع بها هذه المنتجات النهائية المكونة للناتج القومي فى السوق وهذا يعطينا الدخل القومي بالاسعار الجارية . واما أن نقوم بحساب الناتج القومي السافي على أساس سعر التكلفة . والفرق بين الطريقة الاولى فى الحساب والطريقة الثانية هو ادخال كل من الضرائب غير المباشرة والاعانات الحكومية . فالضرائب غير المباشرة تفرض على السلع وترفع اثمانها ففى

السوق بقيمة هذه الضرائب ، ولذلك فان حجم الناتج القومى بأسماء السوق متضمنة الضرائب غير المباشرة سوف يكون اكبر من حجم الناتج القومى بقيمة تكاليف الانتاج ، ولذلك فانه فى حالة حساب الناتج القومى بسعر السوق لا بد أن نطرح منه مقدار الضرائب غير المباشرة حتى نحصل الى الناتج القومى بسعر التكلفة . (١)

أما الإعانات الحكومية فانها على عكس الضرائب غير المباشرة اذ يقصد بها البالغ التى تمنحها الحكومات لبعض الشروط أو المنتجين لسلع معينة يقصد تخفيض نفقات انتاج هذه السلعة بمقدار الإعانة ، وذلك فى حالة بعض السلع التى ترغب الحكومة فى زيادة استهلاكها عند الطبقات محدودة الدخل والذين لن يستطيعوا الاقبال على هذه السلع لارتفاع ثمنها . وعلى ذلك فانه يترتب على منح الإعانة أن تنبع السلعة بسعر منخفض اقل من تكلفة انتاجها وهو هذا الفرق بين تكلفة الانتاج (متضمنة ارباح المنتجين) والتمن المنخفض الذى تنبع به السلعة فى السوق عن طريق ما تمنحه له الحكومة من إعانات . فاذا ما حسبنا الناتج القومى بالاسعار الجارية فسوف يكون مقدرا بأقل بأقل من قيمته الحقيقية نظرا لانخفاض الاسعار بمقدار المعونات ولذلك لا بد أن نضيف مقدار المعونات الحكومية من اجل الوصول الى التقدير الحقيقى

(١) يلاحظ أن الضرائب غير المباشرة مثالها ضريبة الاستهلاك التى تفرضها الدولة بمناسبة استهلاك السلع والخدمات مثل الكسور والسجائر وتذاكر السينما . الخ . وهذه الضرائب تضاف الى نفقات انتاج السلعة عند بيعها للمستهلك وذلك لترفع نفقات انتاجها بمقدار هذه الضرائب التى تحول الى الخزنة العامة .

الناتج القوي • وتبعا لذلك فان :

- الدخل القوي = الناتج القوي الصافي بـسـمـر التكلفة
- = الناتج القوي الصافي بـسـمـر السوق - الضرائب غير المباشرة • بالاعانات الحكومية •
- = الناتج القوي الصافي بـسـمـر السوق - (الضرائب غير المباشرة - الاعانات الحكومية)

(٢) حساب الناتج القوي عن طريق دخول عوامل الانتاج :

في هذه الطريقة ننظر الى الدخل القوي باعتباره مجموع الدخول التي عادة على مختلف عوامل الانتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية وتنظيم نتيجة مساهمتهم بخدمة انتاجهم في عملية الانتاج القوي •

وهكذا نجد أن هناك نوعين من الدخل يتكون منها الدخل القوي النوع الاى هو الدخل الناتجة عن العمل وهي الاجور والمرتبات التي يتقاضها الافراد نظير بذل جهدهم في عملية الانتاج القوي • ويضاف الى هذه الاجور والمرتبات المدفوعة مقدار ما تدفعه المنظمات والمشرعات من نفقات كأمينات اجتماعية للافراد العاملين فيها وكذلك الدخل والاعباب التي يتقاضها اصحاب المهن الحرة •

اما النوع الثاني الدخل الناتجة عن التملك • مثل ربح المبانى والاراضى الزراعية وغيرها من الاصل التي تؤجر للتغير • والفوائد المدفوعة للدائنين ثما لاستخدام رأس مالهم في عملية الانتاج • ثم

أخيرا الأرباح التي يحصل عليها الناجون نتيجة لادارتهم عملية الإنتاج
وأنظرون بين عناصر الانتاج .

ومن البديهي أن تكون قيمة الدخل التي حصل عليها أصحاب
عوامل الانتاج نظيرا اشتراكهم في عملية تحقيق الناتج القوي خلال عام
مساوية لقيمة الناتج القوي الصافي بسعر التكلفة خلال نفس العام
ولو أن الطريقة الأولى تعتبر أسهل من الطريقة الثانية لعدم املالة
الحساب الاقتصادي للدخل القوي بطرح الضرائب غير المباشرة وغانصة
المعونات الحكومية ، الا انه اذا ما كانت الاحصاءات دقيقة فانه لمن
يوجد خلاف بين تقويم الدخل القوي بالطريقتين . وقالها ما يحدث
قياس الدخل القوي بكلتا الطريقتين ومقارنة التقديرات في كل منهما
وفي حالة حدوث أى فروق بين طريقة تقدير الدخل القوي بطريقة الناتج
القوي وبين طريقة دخل عوامل الانتاج فان ذلك يرجع الى عدم دقة
الاحصاءات التي تمت على اساسها تقدير الدخل القوي في كل من
الطريقتين ، ولذلك تسمى هذه الفروق بالفروق الاحصائية . ونسبي
غالبية الاحوال فان الفروق سواء كانت ايجابية في الطريقة الاولى أى أن
هناك زيادة في تقدير الدخل القوي بطريقة الناتج القوي أو سلبية
في حالة زيادة التقدير بالطريقة الثانية فان التعديل يتم بالطرح
الجبري من قيمة الدخل القوي بطريقة الناتج القوي بحيث يتساوى تقدير
الدخل القوي بطريقة الناتج مع تقدير الدخل القوي بطريقة الدخل
عناصر الانتاج .

ملاحظ أخيرا أن القيمة التقديرية للناتج القوي الثاني لا يعد أن

تكون مبنية لحداد الاتفاق القرض الصافي ، بكل اتفاق يتم بين أي فرد أو منظمة في المجتمع يعتبر لاحدا لفرد آخر أو منظمة أخرى ، وذلك لأن الاتفاق القوي الصافي ، والقيمة النقدية للنتاج القوي الصافي مجموع دخل عوامل الانتاج كما هي الا ثلاث تعبيرات عن شيء واحد هو الدخل القوي النقدي للمجتمع وكل من التعبيرات الثلاثة السابقة يميز كل منها إلى طريقة حساب لحساب القيمة النقدية للدخل القوي النقدي وهكذا فان :

الدخل القوي = مجموع دخل أصحاب عوامل الانتاج
 الدخل القوي النقدي = القيمة النقدية للنتاج القوي الصافي
 = الانفاق القوي الصافي

المطلب الثاني

تحديد مستوى الدخل القومي

حتى نستطيع تحديد مستوى الدخل القومي لا بد أن نتعرف على المعايير التي تحدد مستوى الدخل القومي في أي فترة من الفترات ، وهذه المعايير تنضج عندما نعرف أن مستوى الدخل يتألف من مستوى المعاملة والتشغيل يتوقف على توقعات المنتجين لما سيكون عليه الاتفاق المكنى للمجتمع في هذه الفترة ، انه أن المنتجين سوف يتسلمون على تشغيل العمال واستخدام كاتمة الميزانية الأخرى من أجل انتاج كمية معينة

السلع والخدمات يعتقدون أن المجتمع سوف يشتريها بكمية من الانفاق النقدية على هذه السلع والخدمات . وهكذا سوف يظل المنتجين مستمرين في عملية تشغيل الموارد وإنتاج السلع والخدمات التي تماثل قيمتها حجم الانفاق القومي المتوقع على هذه السلع والخدمات (الطلب الكلي) . وعلى ذلك فإن مستوى الدخل القومي يتحدد بتقدير الطلب الكلي أو الانفاق الكلي على منتجات الاقتصاد القومي . فإذا ما توقع المنتجون زيادة في حجم الانفاق النقدي فإنهم يقبلون على مزيد من تشغيل العمالة واستخدام الموارد من أجل زيادة حجم الناتج القومي الذي يتم شراؤه عن طريق الانفاق الكلي المتزايد . وعلى العكس ففى حالة توقع انخفاض حجم الانفاق النقدي في المجتمع فإن المنتجين والمنتجين سوف يخفضون من حجم العمالة وحجم الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج . بقصد تخفيض حجم الناتج القومى كي يتساوى مع حجم الانفاق النقدي الكلي والمتوقع انخفاضه . وعلى ذلك فإن دراسة محددات الدخل القومي تسعى دراسة مكونات الانفاق النقدي الكلي وهذه المكونات لا تخرج عن الانفاق القومي على الاستهلاك والانفاق القومي على الاستثمار .

الإنفاق القومي على الاستثمار

يقصد بالانفاق الاستهلاك كأحد مكونات الانفاق الكلي ولأحد محددات الدخل القومي والعمالة ذلك الانفاق الذي يقوم به الأفراد في شكل عائلات أو في شكل منظمات لا تهدف إلى تحقيق الربح كما سبق أن ذكرنا ، بالإضافة إلى الاستهلاك الحكومي . وهذا النوع من

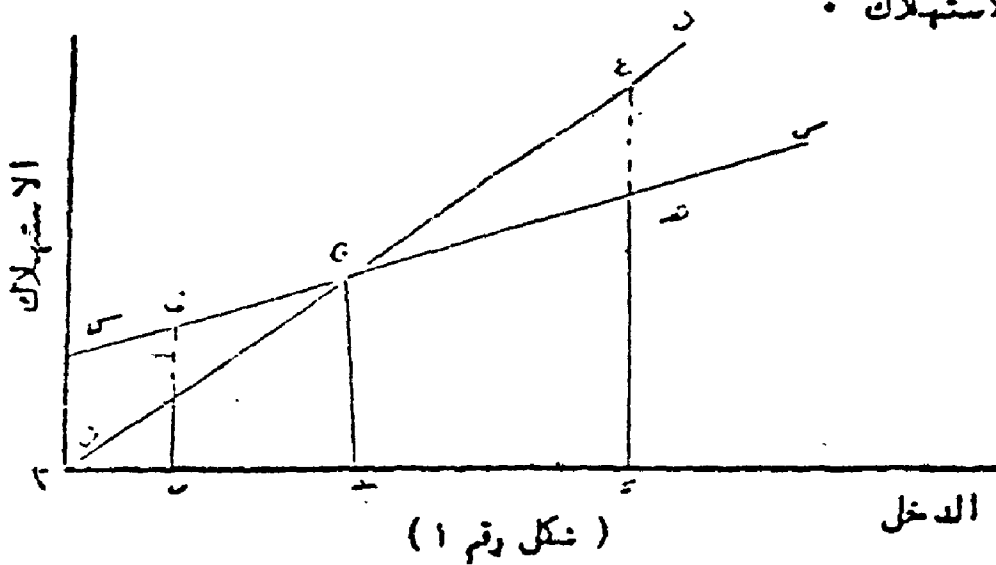
الاستهلاك هو الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات بقصد انائها
وهو ما يميزه عن الاستثمار الذي يعتبر أيضا استهلاك للسلع والخدمات
ولكن بقصد الانتاج .

ومتفق حجم الانفاق الاستهلاكي على حجم الدخل وعلى الميسل
للاستهلاك أى أن التغير فى حجم الانفاق على الاستهلاك انما يمسود
الى تغير حجم الدخل مع ثبات الميل للاستهلاك أو الى تغير الميل
للاستهلاك مع ثبات حجم الدخل .

يمكن اظهار هذه العلاقة بين حجم الانفاق على الاستهلاك وحجم
الدخل باستخدام ما يسمى بدالة الاستهلاك ، أى العلاقة الدالة
بين الانفاق الاستهلاكي وحجم الدخل حيث تظهر هذه العلاقة
الدالة الكيفية التى يتغير بها حجم الانفاق الاستهلاكي تبعا لتغير
حجم الدخل . يمكن التعبير عن العلاقة الدالة بين الانفاق
الاستهلاكي والدخل فى شكل جدول حسابى مثل جدول الطالب هـ
وكذلك يمكن التعبير عن هذه العلاقة الدالة تعبيرا هندسيا فى شكل
منحنى نرصد فيه الدخل على المحور الأفقى وهو التغير المستقل
ونرصد على المحور الرأسى الانفاق الاستهلاكي وهو التغير التابع .
ونستعين بخط الزاوية ٤٥° من نقطة الاصل للتعرف على العلاقة
بين الانفاق على الاستهلاك عند المستويات المختلفة (حيث أن
المسافة من نقطة الاصل إلى نقطة على المحور الأفقى تساوى بالضغط
نفس المسافة بين هذه النقطة الأخيرة والنقطة التى تقع عموديا فوقها
على الخط ٤٥° ، اذ أن هاتين المسافتين معا ضلعا مربع والتالى

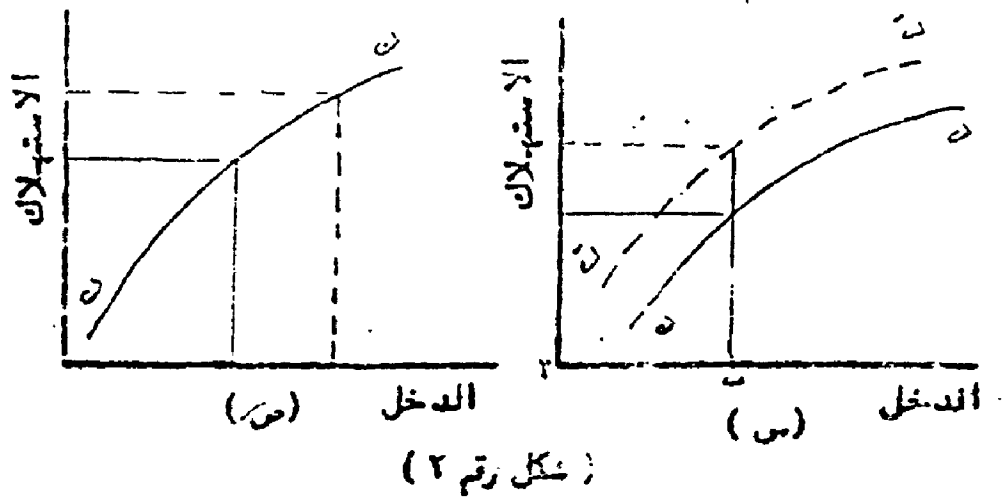
لا بد أن يتساوا في الطول) ، وأي نقطة على الخط ٤٥ تجمع عيسى
بمدين متساويين من المحور الرأسى والاتقى ، وهو ما يبنى أن مقدار
الاتفاق على الاستهلاك يساوى مقدار الدخل عند جميع النقاط الواقعة
على الخط ٤٥ .

في الرسم (شكل رقم ١) التالى اذا ما تم قياس حجم الدخل ل
على المحور الاتقى وكذلك حجم الاستهلاك ك على المحور الرأسى
وكانت دالة الاستهلاك خطا مستقيما هو الخط ك ك فاننا نجد أنه
عند الدخل أ ج يتساوى مقدار الدخل مع مقدار ما يتم إنفاقه على
الاستهلاك ، أى أنه عند النقطة ن يتساوى حجم الدخل مع حجم
الاتفاق على الاستهلاك حيث يكون الدخل أ ج والاستهلاك جن ،
وعندما يرفع حجم الدخل الى مستوى أعلى من أ ج الى أ د فان حجم
الاستهلاك سوف يتزايد الى د ه وهو بالطبع اكبر من الفترة السابقة
(د ه > جن) بينما توضع المسافة ه ح مقدار الادخار القومى
من الدخل ، أى أن الجزء من الدخل القومى الذى لم ينفق على
الاستهلاك .



أما عندما كان الدخل الثمين هو $أ ب$ فنقطتان حجم الاستهلاك سوف يملأون المنطقة $ب ف$ وهو ما يتعدى حجم الدخل بمقدار $ص ف (ب ف < أ ب)$ ، وهذا المقدار من الاستهلاك الذي يزيد عن حجم الدخل يعني الاعتماد على الدخوات السابقة أو استئذان المجتمع لأصول الرأسمالية السابق تكوينها في شكل آلات ومعدات ومباني وشروط ، وسوف يستمر هذا الوضع طالما أن خط الاستهلاك $س س$ يقع أعلى خط ٤٥ ، وإلا فإن يصبح خط الاستهلاك أسفل خط ٤٥ ، إلا وكان حجم الاستهلاك أقل من حجم الدخل والفرق بين حجم الدخل وحجم الاستهلاك يمثل في الادخار .

وقد يعمد التغير في حجم الاستهلاك في حالة ثبات الدخل إلى الميل للاستهلاك فكما يوضح الرسم (شكل ٢) أن زيادة الميل للاستهلاك تؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك مع ثبات الدخل كما فسي (ص) كما تؤدي أيضا الزيادة في الدخل إلى زيادة حجم الاستهلاك مع ثبات الميل للاستهلاك كما في (م) .



متوقف الميل للاستهلاك على نوعين من الموائج أحدهما الزواجر
 الشخصية التي تتبع من الواقع الانساني المحافظة على المستقبل وتكوين
 احتياطي للطوارئ الشخصية مثل المرض والكوارث وانفسه خوفاً وذلك
 بالامتناع عن الاستهلاك . أما النوع الثاني فمن الموائج الضرورية التي
 تؤدي في بعض الحالات الى ضمير الانسان بالاعتناء مثل إعادة تصنيع
 الناتج القوي في صالح الفئراء حيث يزداد الاقبال على الاستهلاك
 وذلك على عكس توزيع الناتج القوي في صالح المنظمين والمنتجين حيث
 يقل الاستهلاك . وكذلك فان التغييرات المتوقعة في الدخل فسي
 المستقبل مثل ارتفاع سعر الفائدة يشجع الافراد بزيادة دخولهم
 المستقبلية ما يؤدي الى زيادة الاقبال على الاستهلاك .

والنسبة للموائج المؤثرة في الميل للاستهلاك فان كيمز اعتبر انها
 ثابتة على المدى الطويل ولا يمكن تغييرها في المدى القصير بسهولة
 ولذلك فانه اعتبر ان التقدير في الاستهلاك في المدى القصير مقصور
 الدخل أي يتوقف على الدخل وحده .

ويمكن قياس الميل للاستهلاك عن طريق ما يسمى بالميل المتوسط
 للاستهلاك وكذلك يمكن قياس الميل للدخار عن طريق ما يسمى بالميل
 المتوسط للدخار . ويقصد بالميل المتوسط للاستهلاك معدل
 ما ينفق على الاستهلاك الى الدخل المتفق منه على الاستهلاك .
 فاذا ما كان الدخل القوي ١٠٠٠ مليون جنيه وكان ما ينفق على
 الاستهلاك بمساوي ٨٠٠ مليون جنيه فان الميل المتوسط سوف يساوي
 ٨٠ وطبيعة الحال فان حجم الادخار سوف يكون ٢٠٠ مليون جنيه

أي أن الميل المتوسط للاذخار صرف يساوي ٢٠٠ . فإذا بدأ بهذين نسبتين
 لنقصد أن الاستهلاك يتأخر ٢٠٠ ك والمكثري بالرمز γ يولد خازن بالرمز δ
 فإن الميل المتوسط للاستهلاك يساوي $\frac{200}{1000}$. والميل المتوسط
 للاذخار صرف يساوي $\frac{200}{1000}$. وفي المثال السابق يكون الميل
 المتوسط للاستهلاك $\frac{800}{1000}$. والميل المتوسط
 للاذخار صرف يساوي $\frac{200}{1000}$.

وطبعا أن الميل المتوسط للاستهلاك عبارة عن نسبة من الدخل
 وكذلك الميل المتوسط للاذخار أيضا نسبة من الدخل فإن ذلك يعني
 أن الدخل هو رقم معينة من الاستهلاك والاذخار هذا ما يقتضيه
 أن يكون مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للاذخار
 لا بد أن يساوي واحدا صحيحا . واللاحظ من الرسم الأول (شكمل
 رقم ١) أنه عندما كان الدخل γ ج فإن الاذخار يساوي δ . أن
 الدخل يكفي الحد جات الاستهلاك فقط أي أن الميل المتوسط
 للاستهلاك في هذه الحالة صرف يساوي واحد صحيح والميل المتوسط
 للاذخار صرف يساوي صفر . ولكن لما أن يتزايد الدخل عن γ ج حيث
 يبدأ أفراد المجتمع في الاذخار . فمتى ما يصل الدخل النسبة γ ج
 يكون مقدار الاستهلاك هو γ ج ومقدار الاذخار هو δ ج . وهذا
 يعني أن زيادة الدخل بعد γ ج فإن مقدار الاستهلاك يساوي
 يتزايد هو الآخر ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل وذلك
 بعد أن الميل المتوسط للاستهلاك في أن يكون أقل من الواحد الصحيح
 والميل المتوسط للاذخار أيضا يبدأ في الزيادة عن الصفر . ونحوه

زيادة مستوى الدخل الى أعلى يقل الميل المتوسط للاستهلاك
اكثر فاكثر ويزيد الميل المتوسط للادخار اكثر فأكثر، ويبدل
على زيادة الميل المتوسط للادخار زيادة الفجوة بين خط 45°
وخط الاستهلاك $Y = C$ بزيادة حجم الدخل .

وهذا يدفعنا الى الحديث عن الميل الحدى للاستهلاك
وهو ينصرف الى مقدار الزيادة (أو النقص) في الاستهلاك
بمناسبة زيادة (أو نقص) الدخل منسوبا الى الزيادة
(أو النقص) في الدخل ، أى معدل التغير في الاستهلاك الى
التغير في الدخل الذى يحدث نتيجة التغير في الانفاق. فإذا،
ما كان التغير في الدخل هو ΔY والتغير في الاستهلاك ΔC
فان الميل الحدى للاستهلاك $= \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ ، وكذلك فان الميل
الحدى للادخار أيضا يعنى معدل التغير في الادخار الى التغير
الذى ينشأ نتيجة له التغير في الادخار ولذلك فان الميل
الحدى للادخار $= \frac{\Delta Y}{\Delta Y}$ ، وبطبيعة الحال فان مجموع
الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار لابد أن يساوى
واحدا صحيحا . وفى المثال السابق اذا زاد الدخل القومى
من ١٠٠٠ مليون جنيه الى ١٢٠٠ مليون جنيه وزاد الانفاق على
الاستهلاك من ٨٠٠ مليون الى ٩٠٠ مليون جنيه فان الميل
الحدى للاستهلاك $= \frac{100}{200} = 0.5$ وبالطبع فان الادخار سوف
يزيد من ٢٠٠ الى ٣٠٠ مليون جنيه وبذلك يكون الميل
الحدى للادخار يساوى $\frac{100}{200} = 0.5$ ، ومجموع كلاهما
سوف يساوى واحدا صحيحا .

الانفاق القوي على الاستثمار

يتمتع بالانفاق القوي على الاستثمار كأحد مكونات الانفاق الكلي
وكأحد مميزات الدخل القوي والحالة ذلك الانفاق الذي ينصرف الى
تكوين رأس المال القوي . أي الانفاق على تكوين الاصل الانتاجية
الجديدة على اختلاف أنواعها وعلى زيادة المخزون من المواد الأولية
وغيرها . وهذا الانفاق يمكن أن ينقسم الى عنصرين أساسيين هـ
أولهما الانفاق الاستثماري العام وهو الذي تقوم به الحكومة والهيئات
العامّة من أعمال في انشاء المدارس والمستشفيات والطرق والسدود
والقناطر والتي يطلق عليها بحفّة عامة الانفاق لبناء رأس المال
الاجتماعي هـ بالاضافة الى الانفاق لاقامة الشروط الانتاجية داخل
النطاق العام هـ أما العنصر الثاني للانفاق الاستثماري فهو الانفاق
الاستثماري الخاص وهو ما ينفقه الافراد على انشاء المشروعات الخاصة
لتجهيزها بالآلات والمعدات والبنائين وغيرها .

ولا عظم أن الانفاق الاستثماري من وجهة نظر المجتمع لا يقتصر
كذلك الا إذا كان انفاقا على انشاء الاصل الانتاجية الجديدة هـ فإذا
ما اشترى مستثمر أو مشروع انتاجي الاصل الانتاجية لم يترك آخر فسمان
هذا وأن هذه انفاقا استثماريا من وجهة نظر المستثمر الاول كرهه نصبي
المجتمع الا أنه لا يعتبر انفاقا استثماريا من وجهة نظر المجتمع هـ
اذا أنه لا ينصرف الا الى نقل الاستثمار القائم من شخص الى آخر فقط
دون أن يزيد حجم الاصل الانتاجية على مستوى المجتمع . ولذا لست

فإن الاتفاق الاستشاري لا بد أن يكون في إيجاد أصل انتاجية جديدة تساهم في زيادة الناتج القومي وتساهم في تشجيع مزيد من العمالة ومزيد من الموارد .

ولا شك أنه رغم أن الاتفاق القومي الاستشاري أقل من الانقضاء القومي الاستهلاكي إلا أن الأول أكثر أهمية من الأخير لأنه يقسم بدوره رئيسي فعال في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي ، وكذلك فإن التغييرات في حجمه بالزيادة أو النقصان تحدث تأثيرات مناغمة بالزيادة أو النقصان في مستوى الدخل القومي والعمالة والتشغيل ومن ذلك نجد أن أهم مشاكل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي في الدول النامية ما هي إلا مشاكل نابعة من انخفاض مستوى الاتفاق الاستشاري في هذه الدول وعدم ترشيده هذا الاتفاق وتوجيهه الوجهة السليمة . وهناك الكثير من العوامل التي يتوقف عليها الاتفاق الاستشاري نشير إليها فيما يلي :-

١ - الكفاءة الحدية لرأس المال :

تؤثر توقعات المستثمرين فيما يتعلق بالمائد من اتفاقهم الاستشاري على حجم هذا الاتفاق الاستشاري . فلو كان المائد المتوقع كبيراً نسبياً فإن الاتفاق الاستشاري سوف يتزايد طلباً لاقتناص فرص الربح ، أما إذا كان المائد المتوقع صغيراً فإنه يؤثر في الاتفاق الاستشاري فيقلله .

وأهم العوامل المؤثرة في توقع الشروط الاستشارية الكفائية

الحدية لرأس المال باعتبارها مقياساً دقيقاً لمعدل العائد المتوقع من الاستثمار .

وتعرف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها سعر الخصم الذي يمكنه أن يجعل القيمة الحالية لجميع الإيرادات السنوية المتوقعة من الأصل الاستثماري (الاستثمار) مساوية لنفقة استبدال هذا الأصل . فكل استثمار يؤدي إلى الحصول على تيار من الإيرادات طوال فترة بقاء الأصل صالحاً للإنتاج وهذه الإيرادات هي الإيرادات العارفة بعد خصم نفقات الإنتاج الجارية ودون خصم أية انقاصات من أصل استثماره . وهذا الاستثمار السنوية المتوقعة والتي يستمر الحصول عليها لا بد أن تكون كافية بتغطية نفقة استبدال الأصل فضلاً عن تحقيق معدل عائد على الاستثمار يتساوى مع سعر الخصم المذكور . وهكذا فإن الكفاية الحدية لرأس المال تعني سعر الخصم الذي من شأنه جعل القيمة الحالية للإيرادات السنوية المتوقعة مساوية لنفقة استبدال هذا الأصل . ونفقة استبدال هذا الأصل تنصرف إلى ثمن شراء هذا الأصل الجديد أي ثمن عرض هذه الآلة أو الأصل في السوق . وهو ما يطلق عليه نفقة الاستبدال .

وبلى ذلك فإن الكفاية الحدية لرأس المال هي ذلك المعدل الذي لو خصمت به سلسلة الإيرادات النقدية المتوقعة للأصل خلال فترة حياته لكانت القيمة الحالية لهذه الإيرادات معادلة لثمن عرض هذا الأصل أو لثمن الاستبدال . ويمكن الحصول على نفقة الاستبدال بالأسلوب المستخدم في حساب الفائدة المركبة تبعاً للصيغة التالية :

$$ق = \frac{س}{(ع+1)} + \frac{٢س}{٢(ع+1)} + \frac{٣س}{٣(ع+1)} + \dots + \frac{س}{س(ع+1)}$$

حيث ق هي قيمة الأصل الرأسمالي .

س الايرادات السنوية المتوقعة .

ع هي معدل سعر الخصم الذي يمكنه أن يجمع

القيمة الحالية لجميع الايرادات السنوية المتوقعة

طوال حياة الاستثمار أى س_١ ، س_٢ ، س_٣ .

... س ن مساوية لنفقة استبدال الأصل ق محل الاستثمار . (١)

فإذا ما كانت نفقة الاستبدال ق مخروطة (شئ العرض للآلة

في السوق) وتحددت الايرادات السنوية للأصل طوال فترة بقاءه

صالحاً للإنتاج س فإن البهمل الوحيد في المعادلة السابقة

سوف يصبح هو ع الذي يدل على الكفاية الحدية لرأس المال .

ويمكن معالجة المعادلة السابقة حسابها للحصول على قيمة ع .

ولتسهيل التحليل يمكن اعتبار الكفاية الحدية لرأس المال ما هي

الانسيبة العائد السنوى الذى يتوقع أن يدره الأصل الإنتاجى طوال

سنوات بقاءه صالحاً للإنتاج الى شئ تكلفتها في الوقت الحاضر

وهو لا يخرج عن معدل العائد الذى سوف يمدد على المستثمر من

انفاقه الاستثمارى (معدل الربح المتوقع بالفهم الشائع) . فإذا

(١) دكتور جمال الدين صعيد . النظرية العامة للكمثرز ، مكتبة عيسى

شعبي عام ١٩٦٢ - الباب السادس - البحث الأول

ما كانت جملة الإيرادات السنوية المتوقعة الحصول عليها هــس ١٠٠٠ جنيه بينما حجم الانفاق الاستثمار هو ١٠٠٠٠ جنيه فان معدل الكفاية الانتاجية لرأس المال سوف يساوى ١٠٪ (١).

وعلى ذلك فانه يمكن حساب الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر في كل مشروع من المشروعات بحيث يمكن عمل جدول تنازلي للاستثمار في المشروعات المختلفة تبعاً للكفاية الحدية لرأس المال في كل مشروع أى تبعاً لمعدل الربح المتوقع في كل مشروع من المشروعات والسدى يسمى بجدول الطلب على الاستثمار . ولاحظ أن هذا الجدول سوف يكون تنازلياً ، أى انه كلما زاد حجم الاستثمار كلما انخفضت الكفاية الحدية لرأس المال . يوجد سببان لانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال ، الاول هو انخفاض المائد من الاستثمار فالاستثمار الجديد ما هو الا عملية انتاج جديد وزيادة حجم السلع والخدمات المنتجة في الاسواق أى زيادة عرض المنتجات من نسوع معين وهو يؤدي الى زيادة العرض ومن ثم انخفاض ثمن منتجات

(١) يعتبر هذا تبسيطاً لحساب الكفاية الحدية لرأس المال من أجل فهم القضية اذا افترضنا ثبات حجم الإيرادات السنوية للاستثمار وهو بالطبع لا يحدث ان تقل الإيرادات عنها بنسبة التساقط للأصل الانتاجي وحساب الكفاية الحدية لرأس المال بالطريقة السابقة أدنى وأفضل .

دكتور . محمد زكى شافعى ، النقى والبنوك ، المرجع السابق
ص ٣٧٧ - ٣٧٦ .

هذا الاستثمار في حالة بقاء ظروف ثبات الانتاج كما هي وفي حالة
 زيادة الكفاءة الكلية ودون شوائب الاحتكاك . وهذا يؤدي
 الى انخفاض هامش الربح للاستثمار في هذا الجيل الانتاجي . أما
 السبب الثاني فيرجع الى منافسة الاستثمار الجديد للاستثمارات
 السابقة في الحصول على عوامل الانتاج اذ يؤدي طلب الاستثمار
 الجديد الى زيادة الطلب على عوامل الانتاج مما يرفع من ثمنها
 ويؤدي بالتالي الى ارتفاع نفقة الانتاج مما يؤدي الى انخفاض هامش
 الربح أي انخفاض الكمية الحدية لرأس المال عند ثبات ظروف عرض
 عوامل الانتاج .

وهكذا فان جدوى الطلب على رأس المال على مستوى الاقتصاد
 القوي متغير طبع وحجم الانفاق الاستثماري كبير . يتقبل . وإذا
 ما وضعنا هذا الجدوى في رسم بياني نثل فيه الكمية الحدية
 لرأس المال المحرر الرأس وحجم الانفاق الاستثماري المحرر الافق
 فان هذا المنحنى ينحدر من الناحية الغربية الى الجنوب الشرقي
 دلالة على العكس الدالية المكسبة التي تربط بين حجم الكمية الحدية
 لرأس المال وحجم الاستثمار .

وهناك عوامل تسيطر على الكمية الحدية لرأس المال وتعرف هذه
 العوامل الى الاعتبارات التي يستند اليها المستثمرين وهم بمقدور
 دراسة تحديد العائد أو الكمية الحدية لرأس المال عند انشاء
 مشروعاتهم الاستثمارية لان هذا العائد يعتبر الحافز على الاستثمار
 ويعتبر ايضاً أهم محددات حجم الانفاق الاستثماري ومن ثم مستوى

الدخل القيمي والمعالجة . وأهم هذه العوامل مستوى الربح المتاح
الذي تحققه الاستثمارات المتأهبة ، فمن المعروف أن تحقيق
أى استثمار للربح فى أى مجال من مجالات الإنتاج يؤكد حاجة
المجتمع الى منتجات هذا الاستثمار ، وكلما زاد هذا الربح كلما كان
ذلك تأكيدا لمزيد من حاجة المجتمع الى هذه المنتجات وهو ما يدفع
المستثمرين الى الدخل فى مجال هذا الإنتاج باستثماراتهم للحصول
على بعض هذه الارباح . وكذلك نجد أن النمو السكانى يعنى زيادة
الطلب المتوقع على المنتجات وهو ما يحفز على زيادة الانفاق الاستثمارى
فى مشروعات جديدة لزيادة حجم النتج خاصة اذا ما طهرت
الحكومة فى عملية تشجيع الاستثمار فى المناطق السكانية الجديدة .
وأخيرا فان استخدامات طرق تكنولوجيا جديدة للإنتاج قادرة على
تخفيض تكاليف الإنتاج تحفز المستثمرين على الاستثمار باستخدام
التكنولوجيا الجديدة القادرة على تخفيض تكاليف الإنتاج أى تحقيق
مزيد من الفائض والربح للمستثمر . وهكذا فان الحمض فى كل
الحالات السابقة هى زيادة حجم الانفاق الاستثمارى على مستوى
الاقتصاد القومى .

٢ - سعر الفائدة :

يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل التى يتوقف عليها الانفاق
الاستثمارى ، وسعر الفائدة ما هو الا ثمن النقد أو ثمن استخدام
النقد فى شكل نسبة مئوية من أصل المبلغ المقترض يدفعه المقترض
للمقرض ويعتبر سعر الفائدة فى الفكر الاقتصادى التقليدى ثمنا للإدخار

أو شئنا للتنازل عن الاستهلاك الحالى بعدم استخدام النقود ففى اشباع الحاجات الاستهلاكية . • وتحدد سعر الفائدة فى النظرية التقليدية على أساس الطلب والعرض باعتبار أن الطلب على النقود هو طلب بمناسبة الاستثمار ويتوقف على العائد المتوقع من الاستثمار أى الكفاية الحديثة لرأس المال . • وعرض النقود وهو عرض الادخار ويتوقف على تأجيل الاستهلاك من الحاضر الى المستقبل . • وهكذا فان سعر الفائدة يتحدد عند توازن حجم الاستثمار مع حجم الادخار .

الا ان كينز يرفض هذا التفسير لسعر الفائدة ويقول أن سعر الفائدة ليس الا شئنا للتنازل عن السبولة أى الثمن الذى من شأنه أن يوازن بين الرغبة فى الاحتفاظ بالثروة فى شكل نقود مع الكمية المتاحة من النقود . • وعلى ذلك فان الطلب على النقود عند كينز هو طلب بمناسبة تفضيل السبولة والاحتفاظ بالثروة فى شكل نقود ، اما العرض فهو عرض النقود أو كمية النقود الموجودة (أى كمية الارصدة النقدية الموجودة فى شكل عملات ونقود ورقية ونقود ودائع .

(١) الطلب على النقود :

من المعروف بدهة أن الحجم الكلى للنقود بكافة اشكالها ففى المجتمع يجوزها الافراد والمنظمات والشروط والسلطات السامة ويمكن لكل أن يحتفظ بكمية النقود التى يمتلكها فى شكل نقود سائلة اذ تعتبر النقود اكر الاصول سبولة أو هى السبولة ذاتها ، وهو فى هذه الحالة لن يحصل على أى عائد مقابل احتفاظه بثروته فى شكل سائل

الا أن مالك النقود يستطيع أن يحتفظ بشرفته في شكل آخر من أشكال
 الأصول مثل العقارات أو الآلات والسندات أو في شكل ملكية
 للسندات . وهي أصول أقل سيولة من النقود وهو لقاء ذلك يحصل
 على دخل لقاء تنازله عن السيولة وتحول النقود إلى أى أصل آخر أقل
 سيولة . ولذلك فإن كينز يعتبر أن سعر الفائدة مؤشراً للتنازل
 عن السيولة وكذلك يعتبر الطلب على النقود طلباً بمناسبة تخفيض
 السيولة .

وهناك ثلاثة دافع للطلب على النقود :

دافع المعاملات

وهو الدافع الذى يقتضى من الافراد الاحتفاظ بكمية معينة من
 النقود من أجل اجراء المدفوعات الواجبة لتسيير حياتهم
 الشخصية أى للاتفاق على الطعام والملبس والسكن وذلك
 خلال الفترة التى يشمل فيها الافراد دخولهم (شهرية
 أو سنوية) . أما بالنسبة للشركات فتحفظ بالنقد أيضاً لاجراء
 المدفوعات النقدية لقاء المواد الأولية أو لقاء القوة الممل . أى
 لدفع الصروفات الجارية لتشغيل مشروعاتهم . ولاحظ أن
 كلما طالت فترة تحقيق الدخل أو زاد حجم الدخل كلما كان ذلك
 ادعى لزيادة الطلب على النقود تبعاً لدافع المعاملات .

دافع الاحتياط

وهو معنى رغبة الافراد فى الاحتفاظ ببعض النقود فى حالة

سيولة لكي يواجهها بها الظروف الطارئة كالمريض والحصولات
واقتراس فرص الشراء بأثمان منخفضة . وأيضا تحتفظ الشركات
بكمية من النقود لاستخدامها في مواجهة الظروف الطارئة أيضا
فضلا عن استخدامها في عقد الصفقات المواتية بالنسبة لها .

رافع المضاربة

يعتمد الافراد الى الاحتفاظ بالنقود من اجل استخدامها
في اقتناص فرص الكسب بتحويلها الى اصول مربحة تعود عليهم
بأرباح اكبر من تحويلها الى اصول في الوقت الحالي وخاصة عند
تحويلها الى سندات مالية . فعندما يتوقع الافراد والشركات
والهتوك وشركات التأمين ارتفاع سعر الفائدة طويلة الاجل فسي
المستقبل فانهم يفضلون الاحتفاظ بالنقود ومن اجل استثمارها
في وقت لاحق عند ارتفاع اسعار الفائدة طويلة الاجل على
السندات ، ذلك ان ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي الى زيادة
العائد السنوي الذي يحصلون عليه ، كما انه سوف يمنحهم
من شراء سندات قديمة ذات سعر فائدة منخفض ولكن أيضا
سعر منخفض عن سعرها الاسي لان قيمتها مقيمة تبعاً للسعر
الفائدة السائد . وطالما أن سعر الفائدة قد ارتفع فانهم
يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية لهذه السندات ذات السعر
المنخفض . وذلك يحقق هؤلاء الافراد ارباحاً ومكاسب اكبر
اما في حالة الشراء لسندات ذات سعر فائدة منخفض في الوقت
الحالي فان ذلك بالطبع سوف ينخفض من العائد الذي يمكن

الحصول عليه إذ ما انتظر فترة زمنية يرتفع خلالها سعر الفائدة ثم
إن ذلك يؤدي أيضا إلى تضييق النسيئة السوقية للسندات التي اشتراها
عندما يرتفع سعر الفائدة في المستقبل وحسباً بحرض رأس المال
المستثمر نفسه للتصالح . لذلك فإن تفضيل السيولة وزيادة الطلب
على النقود وتزداد بانخفاض سعر الفائدة .

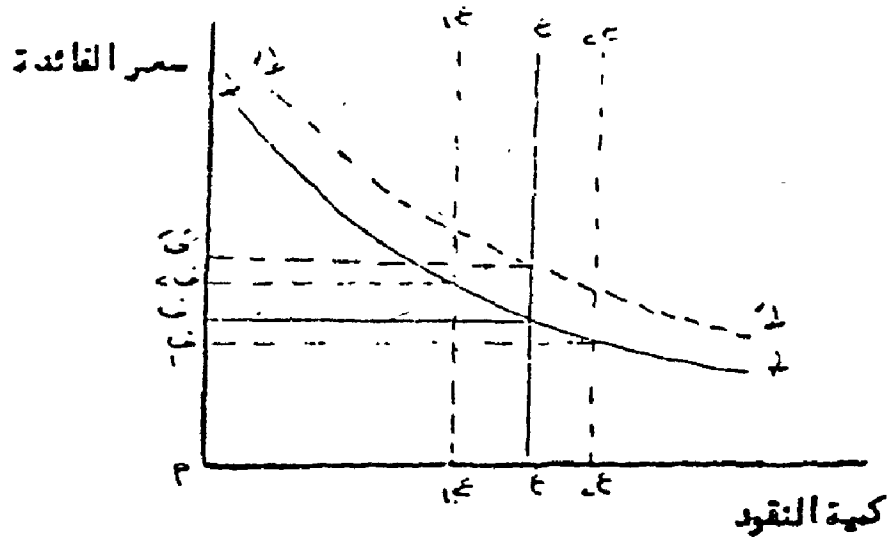
وعلى العكس ما سبق فإن توقع ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل
يؤدي إلى الاسراع بشراء السندات لتحقيق فائدة أكبر بنسبة ارتفاع
سعر الفائدة وكل ذلك يضاهية ارتفاع قيمة رأس مالهم لزيادة القيمة
السوقية لهذه السندات عندما ينخفض سعر الفائدة في المستقبل .
بهذا نجد أنه عند ارتفاع سعر الفائدة يقل تفضيل السيولة ونخفض
الطلب على النقود بنسبة تحويلها إلى أصول ربحية .

وتعتبر كمية النقود التي تطلب بدافع المضاربة متغيراً تابعاً لسعر
الفائدة الذي يعتبر متغيراً مستقلاً ، أي أن كمية النقود التي تطلب
بدافع المضاربة تعتبر كمتغير تابع دالة متناقصة لسعر الفائدة كمتغير
أولى أو مستقل .

ولا شك أن الطلب على النقود تبعاً لدافع العوامل أو الدافع
الاحتياطي يتأثر فقط بمستوى الدخل حيث تزداد وتتغير تبعاً لتغير
الدخل ، بينما كمية النقود التي تطلب تبعاً لدافع المضاربة تتوقف
على سعر الفائدة .

(ب) عرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود الموجودة في المجتمع والسبب في تحددها السلطات المالية ، ومعتبر كينز أن حجم النقود المزمومة يتحدد بسعة مستقلة تماماً عن سعر الفائدة ، وأن هذا العرض عديم المرونة . ويقوم بتحديد سعر الفائدة خلال فترة معينة ثلاثي قسوى الطلب على النقود من جهة وقوى عرض النقود من جهة أخرى ، ويمكن الاستعانة بهذا الرسم البياني (شكل رقم ٣) لشرح كيفية تحديد سعر الفائدة حيث نرصد على المحور الأفقي كمية النقود وعلى المحور



(شكل رقم ٣)

الرأس سعر الفائدة .

وتشكل الهوامش السابقة منحنى الطلب على النقود وهو ما يعرف بمنحنى تفضيل السيولة وهو المنحنى الذي يربط بين مختلف الكميات

الطلوبة من النقود وسختلف مستحقات سعر الفائدة . وسوف نجسد
 أن صحر الفائدة يتجدد اتجاهها عكسياً مع كمية النقود واتجاهها طردياً مع
 تفضيل السيولة . فإذا ما كان عرض النقود هو E وكان منحني
 تفضيل السيولة هو P فإن سعر الفائدة سوف يتحدد بالتقدير
 E أو P أما إذا تغير عرض النقود بأن زاد من E إلى E' مع
 ثبات منحني تفضيل السيولة فإن سعر الفائدة سوف ينخفض من P إلى
 P' أما إذا انخفض عرض النقود من E إلى E' فإن
 سعر الفائدة سوف يرتفع من P إلى P' . ومن البديهي أنه في
 حالة ثبات عرض النقود عند الكمية E وزيادة تفضيل السيولة من P إلى
 P' فإن سعر الفائدة سوف يرتفع من P إلى P' والعكس
 فسعر الفائدة سوف ينخفض إذا ما انخفض تفضيل السيولة مع ثبات عرض
 النقود .

وأهمية سعر الفائدة يرجع إلى أنه يشكل بالمقارنة مع الكفاية الحديثة
 لرأس المال الحافز على الاستثمار فالاستثمار حالة قيامه بالاستثمار
 يوازن بين معدل الربح الذي يعود عليه " الكفاية الحديثة لرأس
 المال " من الاستثمار من ناحية وسعر الفائدة الذي يلتزم بدفعه
 مقابل الحصول على التكاليف الاستثمارية في شكل قروض تدفع عليها فائدة
 فإذا ما كانت الكفاية الحديثة لرأس المال أعلى من سعر الفائدة فإنه
 يقبل على الاستثمار لأنه يخطئ تكاليف الاستثمار " تكاليف الاقتراض " مع
 وجود عائد للمستثمر . أما إذا كانت الكفاية الحديثة لرأس المال
 أقل من سعر الفائدة فإن المستثمر يحجم عن الاستثمار لأن معدل ربحه

لن يغطي تكاليف الاستئجار وهو بذلك معرض للخسارة . ولذلك فإن
حجم الاستئجار يتحدد عنه كميته عند تكافؤ الكفاية الحدية للأساس
وسعر الفائدة .

تحديد مستوى الدخل القوي

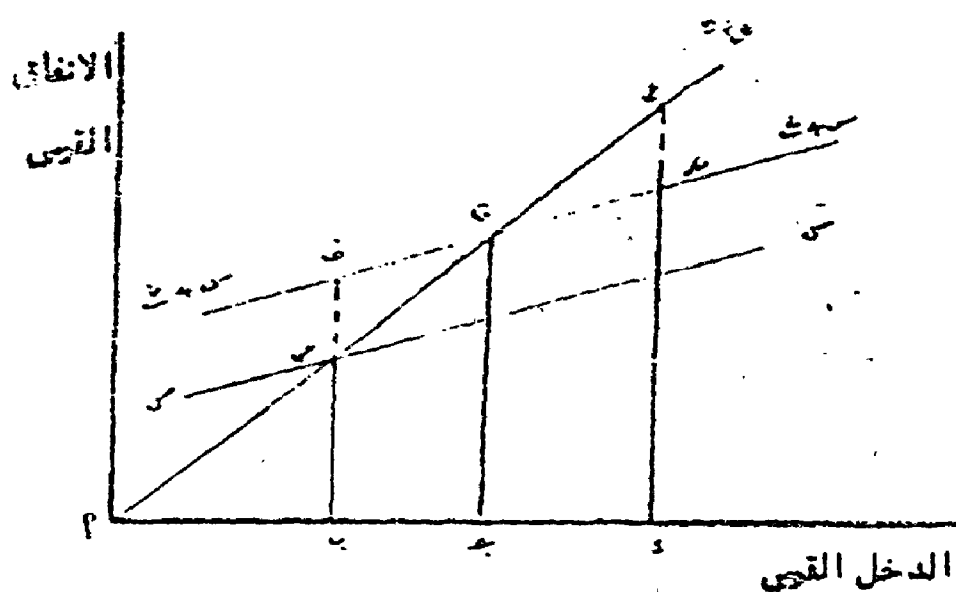
ينصرف مستوى الدخل القوي الى ذلك المستوى الذي يتم التوصل
اليه خلال فترة معينة تبعاً لطريف معينة وبس هذا المستوى بالمستوى
التوازني للدخل القوي ، وبالطبع فإن هذا المستوى سوف يظل قائماً
طالما أنه لم يحدث أي ظرف أو لم تتدخل أي عوامل تكون قادرة على
تغيير هذا المستوى بالزيادة أو النقصان وحجم الدخل القوي أو مستوى
الدخل القوي إنما يتوقف كما أسلفنا القول على حجم الاتفاق القوي
بشقيه الاتفاق القوي على الاستهلاك والاتفاق القوي على الاستئجار .
وحجم الاتفاق القوي على الاستهلاك إنما يتحدد على أساس حجم
الدخل القوي الى جانب عوامل أخرى اصطلح على أن تسمى قسماً
مجموعها الميل للاستهلاك ، وعلى ذلك فإنه يمكن الاعتماد على وجود
علاقة دالية بين الاتفاق القوي على الاستهلاك والدخل القوي خلال
فترة معينة طالما كانت العلاقة بين الدخل المتاح للأفراد والدخل
القوي ثابتة في هذه الفترة . أما الاتفاق القوي على الاستئجار فإنه
لا يتوقف على الدخل ولكنه يتوقف على عوامل أخرى متعلقة
عن الدخل القوي وذات طبيعة مركبة تجعله أكثر تعقلاً من

حجم الانفاق الاستهلاكي ، ولذلك فإنه يطلق على الاستشاري هذه الحالة " الاستشار الذاتي " دلالة على استقلاله عن الدخل القوي .

مع ذلك فإن الدخل القوي وطلب المستهلكين يؤثران تأثيرا كبيرا في حجم الانفاق الاستشاري بحيث يمكن اعتبار حجم الانفاق الاستشاري بحيث يمكن اعتبار حجم الانفاق الاستشاري يتغير بتغير مستوى الدخل القوي وفي نفس الاتجاه وطلق على الاستشار الذي يتب فيه الدخل القوي اسم " الاستشار المولد " دلالة على تولده من الدخل القوي . وعلى أي حال فإن كلا النوعين من الاستشار الاستشار الذاتي أو الاستشار المولد يستويان ازاء التحليل الذي نحن بهدده وهو تحليل مستوى الدخل القوي خلال فترة معينة " مستوى توازن الدخل القوي " .

وحتى نستطيع تحديد مستوى الدخل القوي نستخدم بهذا الرسم البياني التالي (شكل رقم ٤) حيث نقيس حجم الدخل القوي على المحور الأفقي بينما نقيس حجم الانفاق القوي (الذي يساوي الدخل القوي أيضا) على المحور الرأسي ، ونرسم الخط ٤٥ من نقطة الأصل لكي تتساوى كل أبعاد كل نقطة عليه بالنسبة للمحور الأفقي والرأسي .

نرى أن الخط ٤٥ يعبر عن دالة الاستهلاك أو الانفاق الاستهلاكي كما في الرسم السابق (شكل ١) . وطالما أن الانفاق الاستشاري كمية ثابتة مهما تغير مستوى الدخل القوي فإنه من



(شكل رقم ٤)

المنطوق أن يكون هذا الخط a b c d المستقيم الاستقامة والزيادة
 لخط الاستقامة b c d وكذلك بالتالي يمكن اعتبار الخط
 b c d هو خط الانفاق الكلي للمجتمع (استهلاك
 استار) b c d

وطالما أن الدخل القوي يتساوى الانفاق القوي
 فإنه يمكن تحديد مستوى الدخل القوي القوي
 في هذه الحالة بالسافة a b c d التي تتساوى مع السافة b c d
 على ذلك يتساوى a b c d (الدخل القوي) مع حجم الانفاق القوي
 b c d حيث يتقاطع خط الانفاق الكلي b c d مع خط a b c d

ولزيادة التأكد من حجم الدخل القوي السابق تحديده بالسافة
 a b c d نفترض أن حجم الدخل القوي هو a b c d وهذا يعني أن
 الانفاق القوي b c d أكبر من الدخل من الدخل القوي a b c d
 b c d وتتمثل أولى مظاهر هذه الزيادة في الانفاق القوي

في التناقص السريع في المخزون السلع لدى الشروط الانتاجية
وهو ما يدفع هذه الشروط لزيادة حجم الانتاج واستخدام مزيد من
عوامل الانتاج في المجتمع من أجل زيادة العرض الكلي من السلع
والخدمات ما يؤدي الى زيادة مستوى الدخل القومي . وما دام
الريل الحدي للاستهلاك اقل من واحد صحيح فان نسبة الانفاق
على الاستهلاك سوف تكون اقل من نسبة زيادة الدخل ما يؤدي الى
زيادة الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل أكبر من معدل زيادة
الانفاق القومي وهو ما يؤدي الى سد الفجوة السابقة صرف حتى
يتساوى الدخل القومي مع الانفاق القومي . ولذا ان الانفاق
القومي لا يتساوى مع الدخل القومي فان لم يكن مستوى الدخل
القومي .

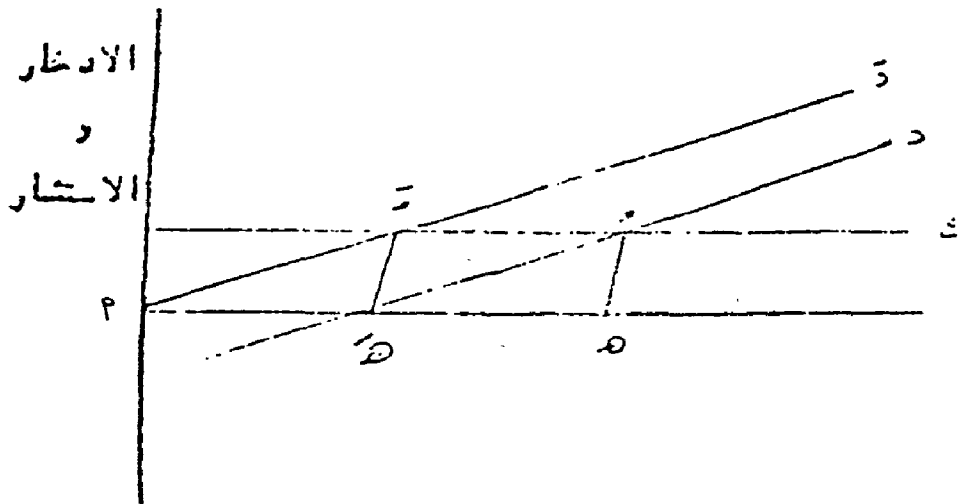
وكذلك اذا ما افترضنا ان الدخل القومي هو Y وهذا
يعني ان الانفاق القومي لا بد ان يكون هو Y الا ان الانفاق
القومي في هذه الحالة لا يصل الا الى Y وهناك فجوة تعبر
عن نقص الانفاق القومي بقدرها $Y - C$. وأول مظاهر هذا النقص
الانفاق القومي تظهر في تراكم المخزون السلع لدى الشركات
الانتاجية ما يدفع المنتجين الى تخفيض حجم انتاجهم والاستغناء
عن استخدام بعض عوامل الانتاج السابق تشغيلها ما يؤدي الى
انخفاض مستوى الدخل القومي . وهذا النقص في مستوى الدخل
القومي ، ينشكس في نقص الاستهلاك بنسبة أكبر من نسبة انخفاض
الدخل القومي ما يؤدي الى سرعة نقص الانفاق القومي بنسبة أكبر

من نسبة انخفاض الدخل القومي مما يؤدي الى سرعة نقص الانفساق
 القومي بنسبة اكبر من نسبة انخفاض الدخل القومي وهو ما يؤدي الى
 سرعة سد الفجوة H ع متساوي حجم الدخل القومي A د مسطح
 الانفاق القومي D ه . وذلك فانه لا يمكن أن يكون مستوى الدخل
 القومي الا المستوى A ج حيث يتساوى مع حجم الانفاق القومي J ن
 حيث أن النقطة N هي النقطة الوحيدة التي تقع على خط الانفاق
 الكلي $S + T$ وايضا على خط H في نفس الوقت .

وطالما أنه عند النقطة N لن يوجد لدى المنتجين أي حافز على
 زيادة حجم انتاجهم حيث لا يوجد أي انفاق لا تقابله منتجات بل كل
 الانفاق تقابله كميات من السلع . وكذلك أيضا لا يوجد أي حافز على
 تخفيض حجم الانتاج إذ أنه لا توجد أي منتجات لا يحدث عليها
 انفاق . وعلى ذلك فان مقدار الناتج عرف بمظل ثابت عند المستوى
 A ج الذي يتساوى عند H حجم الانفاق الكلي مع حجم الدخل القومي .

المطلب الثالث تقلبات مستوى الدخل القومي

سبق أن أشرنا إلى أن مستوى الدخل القومي يتحدد بنفس مستوى الانفاق القومي ، وبذلك نعلم أنه يمكن القول أن مستوى الانفاق القومي هو المؤثر الذي يستطيع أن يغير من مستوى الدخل القومي ، ويمكن التعرف على التغيرات في مستوى الدخل القومي عن طريق دراسة العلاقة بين حجم الادخار القومي وحجم الانفاق القومي على الاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي ، وسوف نستعين بالرسم التالي (شكل رقم ٦) ، حيث يظهر على المحور الأفقي الدخل القومي وعلى المحور الرأسي الادخار والاستثمار . فإذا كان خط الاستثمار هو الخط θ



الدخل القومي

(شكل رقم ٦)

مرتفع من الجنبوب النهرى الى الشمال انتهى حيث أفسستش
 أن الاستثمار يتزايد بتزايد الدخل القومى ، أى أن الاستثمار والمسته
 متزايدة للدخل القومى ، وهو ما يعنى أننا نأخذ بالاستثمار المزمع
 الى جانب الاستثمار الذاتى (١) ، وكان الخط د يعبر عن دالمسة
 الادخار القومى ، فإذا كان المستوى التوازنى للدخل القومى
 يساوى أ هـ فإن حجم الادخار سوف يساوى و هـ ، وعند هذا الحجم
 يتساوى حجم الادخار مع حجم الاستثمار ، فإذا ما افترضنا أن
 الأفراد لسبب أو لآخر قدروا انقاص حجم انماهم على الاستهلاك وذلك
 بزيادة مقدار مدخراتهم وهذا يعنى أن خط الادخار د سوف يرتفع
 الى أعلى الى د- ويؤدى الى تناقص حجم الدخل القومى من أ هـ
 الى أ هـ- حيث يتساوى مرة أخرى حجم الادخار مع حجم الاستثمار
 ملاحظ أن حجم الادخار فى الحالة الأخيرة أ هـ- أقل من حجم
 الادخار فى المرة السابقة أ هـ ، والسبب فى ذلك أن هـ وانخفاض
 حجم الانفاق القومى بسبب الادخار الجديد الذى يؤدى الى نقصان
 الدخل القومى . وهكذا نجد أن مزيداً من الادخار يؤدى فى النهاية
 الى حجم من الادخار أقل من الحجم السابق .

ملاحظ أن أى عامل من العوامل يؤدى الى نقصان الانفاق
 القومى يؤدى بدوره الى تخفيض حجم الدخل القومى ، فإذا

(١) دكتور : أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق
 ص ٢٠٣ .

دكتور : محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، المرجع
 السابق ، ص ٣٨٢ .

ما انخفض حجم الاستهلاك أى انخفضت دالة الاستهلاك بنسبته
الادخار أو نقص حجم الاستثمار فإن كلاهما يؤدي إلى نقصان
الدخل القوي ، لأن نقصان أى منهما يؤدي في الأصل إلى نقصان
الانفاق القوي .

وفي الواقع فإن أهم العوامل التي تتسبب في تقلب مستوى
الدخل القوي هو الانفاق الاستثماري ، إذ أن الانفاق الاستهلاكي
عادة ما يميل إلى الثبات النسبي وذلك لأنه يترتب على زيادة الانفاق
الاستهلاكي زيادة الدخل القوي وكذلك يترتب على نقصان
الانفاق الاستثماري نقصان الدخل القوي .

وقد أثبت التحليل الاقتصادي الحديث أن الزيادة في الانفاق
الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القوي بنسبة أكبر من نسبة
الزيادة في الانفاق الاستثماري ، أي أن الزيادة في الدخل
القوي نتيجة لزيادة الانفاق الاستثماري سوف تكون أضعاف هذا
الانفاق الاستثماري . ولذلك فإنه يطلق على أثر الانفاق الاستثماري
على الدخل القوي "مضاعف الاستثمار" .

مضاعف الاستثمار

يقصد به العامل المدة الذي يزيد به الدخل القوي نتيجة
لزيادة الانفاق على الاستثمار ، فإذا ما ترتب على زيادة حجم الانفاق
على الاستثمار بمقدار ١٠٠٠ جنيه زيادة في الدخل القومي تساوي
٥٠٠٠ جنيه فإن معنى ذلك أن مضاعف الاستثمار هو ٥ أى أن

مضاف الاستثمار سوف يطوى مقدار التغير في الدخل القوي نتيجة
للتغير في الاستثمار ، أى أن :

م = $\frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ث}}$ حيث تمثل مضاف الاستثمار ، ل التغير
في الدخل القوي ، ث التغير في الاستثمار .

ويرجع السبب في زيادة الدخل القوي بأضاف حجم الانفاق
الاستثمارى أن الاتفاق الاستثمارى الذى سوف ينفق سوف يتحول إلى
دخول للمساهمين في عملية الانتاج المستخدمة في عملية الانتاج التى
استثمر فيها الاستثمار ، وهؤلاء سوف يستهلكون هذه الدخل
في الاتفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وهو ما يؤدي إلى
زيادة دخول منتجى السلع الاستهلاكية الذين يقومون بدورهم بانفاق
جزء من هذه الدخل تبعاً للميل الحدى للادخار .

فإذا ما افترضنا أن الزيادة في الاتفاق الاستثمارى كـ ١٠٠٠
جنيه فأنها سوف تتحول إلى دخل لأصحاب عوامل الانتاج
الذين شاركوا في عملية الانتاج (أجور للعمال ، فوائد لأصحاب
رأس المال ، ربح وإيجار لأصحاب الأراضي ، أرباح للمنظمين)
وتسمى قيمة الالف جنيه بالزيادة الأولية في الاتفاق الاستثمارى
وسوف يقوم الذين حصلوا على هذه الدخل بانفاق جزء منها تبعاً
للميل الحدى للاستهلاك والذي يفترض أنه يساوى ٨ ، حيث
يصبح الميل الحدى للادخار ٢ ، أى يقوموا بادخار ٢٠٠ جنيه
وانفاق ٨٠٠ جنيه على الاستهلاك ، وهذه القيمة الاخيرة للانفاق

الاستهلاكى سوف تحول الى دخل لأصحاب عوامل الانتاج الستى
 انتجت السلع الاستهلاكية التى تم استهلاكها بهذا المقدار — من
 الانفاق النقدي ، وبالتالى نجد أن الافراد الذين حصلوا على هذه
 الدخل الجديدة سوف يدخرون جزء يساوى ٢ ر من قيمة الدخل
 الجديدة (أى مبلغ ١٦٠ جنيه) وينفقون البلىع الباقى على
 الاستهلاك ، وعموما سوف يصبح دخلا جديدا لأفراد آخرين
 يدخرون جزء بنسبة ٢ ر وينفقون ٨ ر على الاستهلاك . وهكذا
 تحدث دورات متتابعة من الانفاق بانتقال الاموال من يد الى أخرى
 بحيث يتفاضل هذا الانفاق مرة بعد أخرى بفعل وجود جزء — من
 الدخل يدخر حتى يصل فى النهاية الى أن يكون الانفاق
 الاستثمارى يساوى صفر ، وهذا الاستثمار يسمى بالاستثمار الوليد
 ان أنه يولد حجما متزايدا من الانفاق كما يوضحه الجدول التالى :

جدول منافع الاستثمار

الزيادة فى الدخل القومى	الزيادة فى الادخار	الزيادة فى الاستهلاك	الانفاق الاستثمارى
١٠٠٠	٢٠٠	٨٠٠	١٠٠٠
٨٠٠	١٦٠	٦٤٠	
٦٤٠	١٢٨	٥١٢	
٥١٢	١٠٢	٤١٠	
٤١٥	٨٢	٣٢٨	
٣٢٨	٦٦	٢٦٢	
٠	٠	٠	
٠	٠	٠	
٠	٠	٠	
صفر	صفر	صفر	

يمكن تشبيه الزيادة في الانفاق المتوالية والمتاقصة في نفس الوقت بما يحدث عندما تلقى حجرا في الماء أثره يحدث موجبات متتابعة تكون قوتها في المركز ثم تتابع في ضعف حتى تتلاشى .

وعلى ذلك فان الزيادة في الدخل القوي الناتجة عن الزيادة في حجم الاستثمار سوف تسارى طاصل ضرب هذه الزيادة في الانفاق الاستثمارية في مقدار المضاعف ، وكلما ارتفع الميل الحدى للاستهلاك (أى نسبة ما ينفق على الاستهلاك من الزيادة في الدخل) كلما زاد مضاعف الاستثمار وزاد حجم الدخل المتولد من الانفاق الاستثمارية وذلك لتوقف قيمة المضاعف على قيمة الميل الحدى للاستهلاك .

وجب أن نلاحظ أن عملية زيادة الدخل القوي الناتجة عن زيادة حجم الانفاق الاستثمارية لن تحدث في لحظات أو أيام أو حتى شهور ، إذ أن الأمر يتطلب على عامل الزمن بين تلقى الدخل وانفاقه وكذلك بين انفاق الدخل وظهره في شكل دخل جديد ، فقد يتلقى الأفراد الدخل ولكن لا ينفقونها في الحال بل يتوقف الأمر على مرور بعض الوقت حتى يتم هذا الانفاق . وكذلك فان هذه الزيادة في الدخل القوي نتيجة الزيادة في الانفاق الاستثمارية تتم في حالة انتهاء حجم الانفاق الاستهلاكي ، أما إذا صاحب زيادة الانفاق الاستثماري انخفاض الانفاق الاستهلاكي كأن تخفص الحكومة انفاقها الخاص على الاستهلاك فانه لا تحدث زيادة في الدخل القوي إذ أن فكرة المضاعف وفائدة الدخل القوي الناتجة عنه تخترق ثبات الميل الحدى للاستهلاك .

الفصل العاشر العمالة والتضخم

ينصرف مفهوم العمالة الكاملة في علم الاقتصاد الى تشكيل الموارد الاقتصادية وخصامورد العمل في عملية الانتاج الاجتماعى بقصد انتاج السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع . وعلمية انتاج السلع والخدمات التى يمكن أن يقوم المجتمع بانتاجها ليست حجة مطلقة بل أن هناك قيود تحد من قدرته على انتاج السلع والخدمات بشكل لا نهائى وأهمها كمية عوامل الانتاج المتاحة سواء من المستمـوارد الطبيعية أو الموارد البشرية ، فقد تتوافر الموارد الطبيعية وفق نقص حجم العمالة وحجم السكان حجرة عثرة في طريق زيادة حجم التشغيل ومن ثم زيادة حجم الانتاج من السلع والخدمات . وعلى العكس قد يتوافر حجم مناسب من العمالة الا أن نقص الموارد الطبيعية قد يكون هو الحائل دون انتاج مزيد من السلع والخدمات . وقد تكون الفنون الانتاجية ونوع التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج بالمجتمع من التخلف بالقدر الذى يحد من قدرة المجتمع على انتاج السلع والخدمات على مستوى المجتمع .

الا أنه في الواقع يمكن التأثير على هذه الموقـتات أو بعضها بالشكل الذى يسمح بزيادة حجم الناتج التوى أى زيادة حجم العمالة والتشغيل . فبالنسبة لنقص عنصر العمل فوهم أنه يخضع لحجم السكان الا انه يمكن زيادة قدرة العمل في المجتمع عن طريق تخفيض سن العمل

أو تشغيل النساء أو استيراد العمالة ، وكذلك بالنسبة للوارد
الطبيعية فإن أوضح مثال هو اليابان حيث لم تقف ندرة الوارد
الطبيعية أمام قدرة المجتمع على زيادة حجم الناتج الاجتماعى وزيادة
حجم التشغيل والعمالة عن طريق سد العجز فى الوارد الطبيعية
بالاستيراد .

ومن الاقتصاد القوس من ناحية التشغيل والعمالة بحالات معينة
تعرف بخصائصها أولها حالة العمالة الكاملة والتشغيل الكامل وهى
الحالة التى يصل فيها الاقتصاد القوس الى تشغيل اقصى ما يمكن من
عوامل الانتاج فى المجتمع وخاصة مورد العمل تبعاً للفنون الانتاجية
المتاحة ، وهو ما يعنى أن تكون عمليات الانتاج فى المجتمع قد
استوعبت كافة الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه . أما
الحالة الثانية فهى حالة التشغيل الناقص وهى الحالة الموجودة فى
غالبية الدول المتخلفة حيث تتوقف الدرجة التى تستغل بها قوة العمل
فى عملية الانتاج على حجم الاصول الانتاجية الموجودة فى المجتمع
وعلى ذلك فإن هذه المجتمعات قد يبلغ فيها الانتاج اقصى حجم
ممكن ولكن مع وجود قدر معين من البطالة حيث لا يمكن استيعاب كافة
الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه .

ما لا شك فيه أن هناك ارتباط بين حالة العمالة الكاملة وحالة
التضخم التى تظهر بوضوح فى الاقتصاديات المتقدمة . فعندما
يزداد حجم الانفاق القوس بعد وصول الاقتصاد القوس الى مرحلة
العمالة الكاملة فإن هذه الزيادة فى الانفاق سوف تترجم أو تنعكس فى

ارتفاع أسعار السلع والخدمات حيث سوف تزداد كمية النقود بالنسبة
للسلع والخدمات المتاحة التي لا تتزايد بنسبة زيادة النقود .

ومن ثم يعتبر التضخم حالة يمر بها الاقتصاد القومي ويكون فيها
تيار النقود المنفقة أكبر بشكل متواصل من تيار السلع والخدمات المنتجة
وسوف نتناول مستوى العمالة والتشغيل في في بحث أول ثم التضخم
في بحث ثال .

المبحث الأول

مستوى العمالة والتشغيل

لم يهتم الاقتصاديين التقليديين كثيرا بقضية العمالة وذلك لانهم افترضوا في نموذجهم للتحليل الاقتصادي أن العمالة الكاملة أمر مسلم به ورضع طبيعي لا بد أن يحدث لأن القوى التي تعمل داخل النظام الاقتصادي كقيلة بالمحافظة على مستوى من الإنتاج القوي عند حدود العمالة الكاملة ، وأنه حتى لو حدثت ظروف تؤدي الى وجود بعض البطالة بصفة استثنائية في المجتمع فإن القوى الاقتصادية الموجودة سوف تعمل على إنهاء هذه الحالة والعودة الى حالة العمالة الكاملة وسنثم فانه لن يحدث أبدا أن يكون هناك كساد كبير أو لمدة طويلة .

وأفضل صياغة لهذه النظرية قدمها الاقتصادي الفرنسي جــمـنـهـمـانـتـسـلـي في تحليله الاقتصادي الذي عرف فيما بعد بقانون المنافسة أو قانون الاسواق . وينصرف هذا القانون الى أنه من المستحيل نسي ظل قواعد المنافسة الكاملة في النظام الرأسمالي أن يحدث كساد أو بطالة لفترة طويلة أو أن يحدث زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات يفوق الطلب الكلي على هذه السلع والخدمات ، ذلك لأن سـاى يرى أن العرض دائما يخلق الطلب الساوى له وأن قسمي النظام الاقتصادي تعمل دائما في اتجاه الوصول الى التشغيل الكامل ثم أن النقود ليس لها أي دور تؤديه الا أن تكون وسيطا في التبادل أو عربة لنقل القيم الاقتصادية فقط .

وإذا أردنا أن نوضح هذه الأفكار فافاننا يجب أن نبدأ من اقتصاد
 الثأينة بعد الغاء دور النقود ، فالمنتج للفتح يبيع حاجته من
 المنوجات بمبادلة جزء من الفتح بكية من المنوجات ، والعكس
 فإن منتج المنوجات يبيع حاجته من الفتح بمبادلة المنوجات
 بالفتح . وكذلك فإن منتج البطاطس يبيع حاجته من الاخذية
 بمبادلة البطاطس بالاحذية والعكس . ومن ثم نجد أن المنتجات
 تتبادل بالمنتجات وأن الطلب الكلى على الفتح لا بد أن يساوى نفس
 نفس الوقت العرض الكلى من الفتح وأن الطلب الكلى على البطاطس
 يساوى العرض الكلى منها ، وكذلك فإن الطلب الكلى عموماً يساوى
 يساوى العرض الكلى وأنهما لهما الا شىء واحد منظر اليه من
 زاويتين مختلفتين كوجهي العملة .

وإذا ما أدخلنا في التحليل دور النقود فان الامر لا يختلف
 وسوف نجد أن المنتجات تتبادل أخيراً بالمنتجات ، فإذا ما باع منتج
 المنوجات منوجات لقاء النقود فان النقود سوف تنتقل من
 مشتري الفتح الى منتج المنوجات الذي سوف يتم بتوزيع النقود
 على العمال الذين يعملون في انتاج المنوجات في شكل أجر وكذلك
 يدفع جزء من النقود الى صاحب رأس المال في شكل فائدة والجزء
 الباقي يحتفظ به في شكل ارباح لنفسه . وهذه النقود سوف
 تعود لمنتج الفتح لقاء شراء كميات من الفتح وذلك نجد أن دور النقود
 محايداً تماماً وأن الطلب الكلى على المنوجات لا بد أن يساوى
 العرض الكلى من المنوجات وكذلك الطلب الكلى على الفتح لا بد

أن يتساوى العرض الكلى منه ، وأن أى كمية يتم إنتاجها سواء من القمح أو من المنسوجات لا بد أن يتم تصريفها في السوق أى تجسد طلبها عليها .

ومن الواضح أن الحصول على النقود كان بنسبة الربح نفسى استبدال هذه النقود بالسلعة التى يحتاجها ، وطى ذلك فسان الحقيقة وراء هذا التبادل هى استبدال السلع بالسلع . وطالما أن المنتجات تتبادل مع المنتجات فإن النتيجة المنطقية هى استحالة وجود فائض أو زيادة عامة في عرض الانتاج عن الطلب على الانتاج ، وكذلك من المستحيل وجود أى أزمة إفراط انتاج .

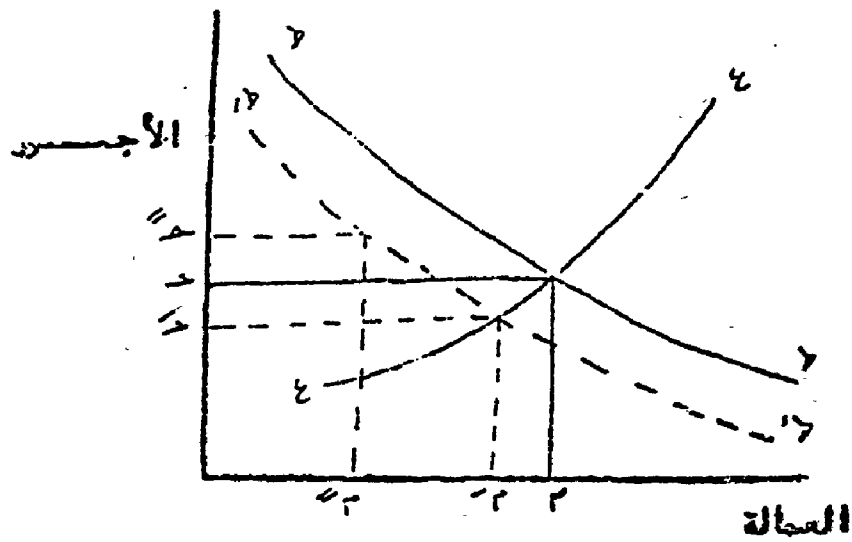
بأنذا كان الأفراد يحصلون على النقود من أجل استبدالها بالسلع فإنه من المنطقي أن يتساوى تيار الانفاق النقدي مع تيار الانتاج . لأن كل من يحصل على كمية من النقود لقاء ما انتج سوف ينفق هذه النقود للحصول على ما يحتاج من سلع أخرى . وحتى اذا ما عد بمصرف الأفراد الى الادخار فإن هذا الادخار سوف يتحول الى استثمار في مشروعات انتاجية وهو ما يعنى أيضا انفاقها في شراء سلع وخدمات انتاجية . وحتى لو افترضنا أن هناك الهمز الذى يقوم باكتناز بعض النقود وعدم انفاقها على الاستهلاك أو الاستثمار وهو ما يؤدي الى نقص قيمة الطلب الكلى عن العرض الكلى فإن ذلك لن يحدث ، لأحد سببين ، الأول هو أن انخفاض حجم الادخار سوف يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة مما يهوى الكثرين باخراج ما اكتنزوه ليتم تحويل السيولة لاستثمارات للاستفادة من عصر النامية المتزايد ، أما السبب الآخر هو

هو انخفاض الطلب الكلى انما يعنى اضطراب بعض المنتجين الى بيع منتجاتهم بأسماء أقل مما سبق لتصريف المخزون من هذا الانتعاش وهو ما يخطر المنتجين في ظل المنافسة الكاملة الى تخفيض أسعار منتجاتهم أيضا مما يؤدي الى انخفاض عام في الأسعار وهو ما يعسر الأفراد على اخراج النقود المكتنزة واستخدامها في التوسع في شراء السلع والخدمات التي انخفضت أسعارها . وهكذا نجد أن الاكتناز لن يمتد وأنه أخيرا لا بد أن ينفق في شراء السلع والمنتجات سواء الاستشارية أو الاستهلاكية .

ومعتقد التقليديين أنه من المنطقي طالما أن كل إنتاج بحجمه الطلب عليه فان مهمتنا المنتجين هي العمل بلا خوف لزيادة حجم الإنتاج في كافة المجالات وهذه المنتجات مهما تعددت نوعياتها أو زاد حجمها سوف تتعامل مع المنتجات الأخرى والتالي فانه ليست هناك مشكلة في الطلب نهائيا . وبالطبع فان زيادة حجم الإنتاج يعنى مزيدا من استخدام الموارد أى يعنى مزيدا من التشغيل الذير يؤدي في النهاية الى الوصول الى مستوى التشغيل الكامل . وهو ما يعنى أن العرض يتجه دائما وطبيعته في ظل سيادة المنافسة الكاملة الى تحقيق التشغيل الكامل .

وفي مجال العمالة والتشغيل فان ساي يفترض أيضا أن حالة المنافسة الكاملة قادرة على معالجة أى مشكلة للبطالة وأن البطالة ليست تحدث أدا التي قد تحدث ما هي البطالة مؤقتة لا بد أن تحل وممسود المجتمع الى حالة التشغيل الكامل . ولكن الشرط الأساس لذلك هو

عدم تدخل الحكومة أو النقابات المالية لفرض أجور مرتفعة أكثر من المستوى التوازني للأجور والذي تقوم بتحديد قوى المنافسة الكاملة . ولتوضيح هذه الفكرة نستعين بالرسم التالي (شكل رقم ٦) والذي يرصد على المحور الأفقي فيه حجم المصايد وعلى المحور الرأسى قيمة الأجر :



(شكل رقم ٦)

فإذا كان المنحنى ع يمثل منحنى عرض العمل في المجتمع وكسبان منحنى الطلب هو المنحنى ط وكان حجم الإنتاج يستدعي تشغيل حجم من المصايد هو $أ م$ فإن الأجر التوازني سوف يكون $أ ج$. فإذا ما حدث وانخفض الطلب على المصايد وأصبح ينشئ المنحنى $ط١$ فإن حجم التشغيل سوف ينخفض أيضا من $أ م$ إلى $أ م١$ وسوف تنخفض المنافسة بين المصايد في الحصول على فرص عمل إلى تخفيض الأجر من $أ ج$ إلى $أ ج١$. فإذا ما قیل المصايد العمل عند أجر أقل فسان

هذا سوف يؤدي الى تخفيض نفقة الانتاج ومن ثم زيادة أرباح المنتجين وزيادة اقبالهم على الاستثمار وزيادة منظمات الانتاج كما يزيد الطلب مرة أخرى على العمالة بحيث يتم تشغيل كافة العمالة المتاحة ومن ثم يتم التشغيل الكامل لكافة العمال القادرين على العمل والراغبين في عمله وهكذا فان البطالة التي حدثت بشكل عارض وغير دائم سوف تنتهي ويعود المجتمع الى حالة التشغيل الكامل مرة أخرى .

الا أن شرط تحقيق ذلك هو وجود النسبة الكاملة وقيل العمال الاجر التوازني حتى ولو كان قد انخفض نسبيا ، أي قبولهم العمل عند اجراقل . أما اذا تدخلت الحكومات بالتشريع أو رفضت نقابات العمال العمل عند اجراقل وصلت على فرض اجراعلى من الاجر التوازني فان هذا سوف يؤدي الى مزيد من البطالة . فإذا كان المستوى من الاجر الذي أصدره التشريع أو نقابات العمال هو A_j فسان حجم العمالة الذي سوف يتم تشغيله هو A_m وهو أقل من المستوى A_j ، A_m .

وهكذا ينتهي ساي الى أن السبب في البطالة هو المسال أنفسهم وذلك لعدم فهم العمل عند اجراقل أو تدخل الحكومات لفرض مستوى من الأجور أعلى من الاجر التوازني ، وكذلك فان جسد الأسعار أو الأجور والفائدة تبعاً لوجود سوق يشوبها الاحتكار سوف يؤدي الى اطلالة أمد الكساد الاقتصادي ونقص التشغيل ، ولذلك فان الاعتماديين التقليديين اشاروا في ظرف الكساد العالمي في أرائهم الثلاثينات الى وجود الاثنان الاحتكارية وخاصة الاجور كأهم أسباب

استمرار هذا الكساد ، ونصحوا بتخفيض الاجر كاجراء جوهري للقضاء
على هذا الكساد .

وانتهى التقاليديين الى أنه ما دام الطلب الكلي على المنتجات
يساوى العرض الكلي لها وأن كل عرض لا بد أن يوجد الطلب الساوى له
فان تهما لسيادة حالة المنافسة الكاملة لا بد أن يتجه الانتاج نحو
التشغيل الكامل الذى يكفل المعاملة الكاملة للاقتصاد القوي .

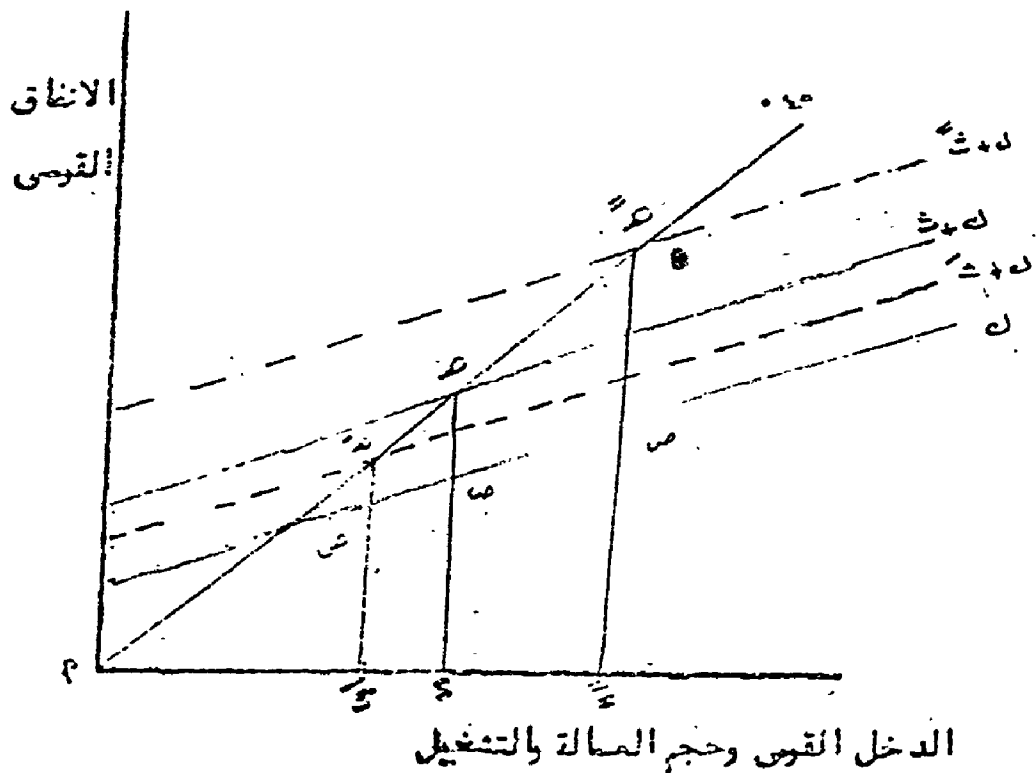
ولكن هذا التحليل وهذا البناء النظرى الذى اقامه التقليديسين
اعترض عليه كينز بشدة حيث اثبت أنه يمكن للاقتصاد القوي فى ظل
النظام الرأسمالى أن يتوازن عند وضع يكون فيه الناتج القوي غير كساف
لتوفير فوض المعاملة الكافية لتشغيل كافة الافراد الراغبين فى العمل
والقادرين عليه ، وأن هذا الوضع قد يستمر لفترة طويلة دون أن يحدث
أن يتجه النظام الاقتصادى أو تتحرك فيه بعض القوى الاقتصادية للقضاء
على هذه البطالة المجردة . أى أنه لا ترجح تلك التلقائية الستى
تدفع النظام الاقتصادى دائما الى مستوى التشغيل الكامل ، بل أنه
من الممكن أن يتوازن النظام الاقتصادى عند مستوى الناقص وأن يحتوى
على قدر معين من البطالة والتالى فانه من الممكن أن يتعرض الكساد
لفترة طويلة .

منه ب كينز فى كتابه النظرية العامة الى أن حالة التشغيل الكامل
ما هى الا حالة نادرة واحدة يربها الاقتصاد القوي وأن هنسك
حالات متعددة للاقتصاد القوي قد يتوازن فيها عند مستوى مسن

التشغيل الكامل أو التشغيل الناقص أو عند مستوى اكبر من مستوى التشغيل الكامل أو التشغيل الناقص أو عند مستوى أكبر من مستوى التشغيل الكامل. ولكن ليس يعنى ذلك انه لايمكن تحقيق حالة التشغيل بل انه من الممكن الوصول الى هذه الحالة والمحافظة عليها ولكن ليس عن طريق تلقائية النظام الاقتصادي الرأسمالى ولكن عن طريق تدخل الدولة لتحقيق هذه الحالة عن طريق السياسات الماليه والنقدية ، اى عن طريق التدخل من جانب الدولة فى الحياة الاقتصادية .

ويمكن الاستعانة مرة اخرى بما سبق أن درسناه عن توازن الدخل القومى حيث أن توازن الدخل القومى ومن ثم مستوى العماله والتشغيل يتوقف على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار " الاستثمارات الجديدة " أى يتوقف على دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار ، مع ملاحظة - أنه لا يوجد فى أى وقت إلا مستوى واحد للتوازن للدخل القومى والتشغيل ويمكن الاستعانة بالرسم التالى (شكل رقم ٧) المشابه للرسم (شكل رقم ٥) السابق من اجل تحديد مستوى التوازن للتشغيل القومى وتحديد حجم العماله حيث يظهر المحور الافقى حجم الدخل القومى وحجم العماله المشتغله أما على المحور الرأسى فيظهر حجم الانفاق القومى .

وطالما أن الدخل القومى وحجم العماله يتحدد تبعاً لدالتى الاستثمار والاستهلاك فانه عندما يكون مستوى الاستهلاك يمثل خط الانفاق الاستهلاكى ك ومستوى الاستهلاك بالاضافه الى الاستثمار هو ك + ث يمثل ك + ث الذى يمثل زياده حجم



(شكل رقم ٧)

الاتفاق الكلي فان النقطة هـ تمثل نقطة التوازن للدخل القومي والمالة والتشغيل ويكون حجم المعالة والتشغيل في المجتمع مساوي $أ د هـ$ وسوف يظل هذا الحجم من المعالة والتشغيل كما هو بدون تغيير طالما أنه ليس هناك أي قوى تدفع الى تغيير هذا الوضع المتوازن . فإذا ما ظلت دالتى الاستهلاك والاستثمار في حالة ثبات دون تغيير فلن يوجد ما يستدعي تغيير هذا الوضع المتوازن سواء بزيادة حجم المعالة أو انقاص حجم المعالة .

وهذا الوضع الذى تتحقق فيه المعالة الكاملة هو وضع واحد من عدة أوضاع يتخلفها الاقتصاد القومى . وهذا الوضع يتم بأنه لا يوجد مصد

أى واقع لدى المنتجين لتغيير الناتج أو العمالة سواء بالإنسداد أو التضامن . وعند هذا المستوى من الناتج والعمالة يكون ثمن الطلب الكلى مساويا لثمن العرض الكلى . وهذا الوضع قد يكون الوضع الذى تتحقق فيه العمالة الكاملة والتشغيل الكامل أو قد يكون وضعاً يتوازن فيه الاقتصاد القومى دون أن يصل إلى مرحلة التشغيل الكامل ، أى يتوازن توازناً عند مستوى من التشغيل الناقص تظهر فيه البطالة بوضوح . وقد يكون هذا الوضع التوازنى للاقتصاد القومى عند مستوى أكبر من مستوى العمالة الكاملة .

وفى الواقع فإن مستوى توازن الاقتصاد القومى عند مستوى العمالة الكاملة والتشغيل الكامل لا يمكن أن يتحقق إلا فى حالة واحدة وهى حالة تساوى الانفاق على الاستثمار القومى مع الفرق بين حجم الدخل القومى عند مستوى التشغيل الكامل وحجم الانفاق الاستهلاكى الذى يتناسب مع هذا المستوى نفسه ، أى يتساوى الانفاق الاستثمارى مع حجم الادخار الكلى عند مستوى العمالة الكاملة ، وإذا لم يتحقق هذا التوازن فإن مستوى العمالة والتشغيل سوف يكون عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة .

وعلى ذلك فإنه لى يتم توازن الاقتصاد القومى عند مستوى العمالة الكاملة لا بد أن يكون حجم الانفاق على الاستثمارات والذى يقاس بالمسافة الرأسية بين خط الاستهلاك ك وخط الانفاق ك + ث والذى يساوى ص ه يساوى حجم الادخار وهو الجزء من الدخل القومى الذى لم ينفق على الاستهلاك وهو يساوى د ه - د ص (حيث

ان $D = A$ د يساوى الدخل القومى ، وما دام حجم الاستهلاك من الدخل القومى يساوى D ص فيكون الحجم من الدخل القومى الذى لم ينفق على الاستهلاك " المدخر " يساوى $D - D = ص = صه$ وبذلك فان شرط تحقيق توازن الدخل القومى عند مستوى العمالة الكاملة سببه هو تحقيق الشرط السابق وهو تساوى حجم الانفاق الاستثمارى الجديد ومقدار الفرق بين حجم الدخل القومى عند مستوى العمالة الكاملة وحجم الانفاق الاستهلاكى الذى يتناسب معه : وسوف يظل التوازن عند مستوى التشغيل الكامل موجودا طالما هذا الشرط متحققا .

أما حالة التشغيل الناقص فان السبب الاساسى فى حدوثها هو تقلب مستوى الاستثمار ، حيث أن الاستهلاك يتسم بالثبات النسبى أى أن دالة الاستهلاك سوف تظهر باقية كما هى اما الاستثمار فانه يخضع لاعتبارات نفسية ومؤثرات خارجية تؤثر على توقعات المنتجين والمشروعات عن ناتج الاستثمار فى ظل الظروف المتوقعة لحجم الانفاق على ما يقومون بانتاجه . فاذا ، ما توقع المستثمرون انفاقا أقل أو كانوا متشائمين من نتائج الاستثمار فان هذا سوف يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار وستنتقل دالة الاستثمار من موقعها الى موقع منخفض وتؤثر على خط الانفاق الكلى فينخفض الى $A - B$ حيث يصبح $K \neq 0$ ويتحدد أسفل مستوى التوازن للدخل القومى الجديد بتلاقي خط الانفاق الكلى مع خط $هـ$ عند النقطة $هـ -$ ويصبح حجم العمالة والتشغيل $1 - D -$ بدلا من $A - D$ وهو حجم من العمالة أقل من الحجم السابق بمقدار $D - D -$.

ولقد افترضنا ثبات دالة الاستهلاك وعدم تأثيرها ، أما إذا ما انخفضت
هي الأخرى فإن غخط الانفاق الكلى سوف ينخفض أكثر مما سبق وسوف
يكون حجم المعاملة والتشغيل أقل مما سبق .

وهذا المستوى من التوازن الجديد سوف يظل سائدا طالما أنه لم
تتغير دالتي الاستهلاك والاستثمار ، ولن يحد الاقتصاد القومى
الى ما كان عليه من مستوى للمعاملة والتشغيل الكامل الا بزيادة دالة
الاستثمار الى المستوى الذى تعوض حجم الادخار القومى ، الا أن
تزايد دالة الاستهلاك ، وهو ما هو يهدى اينما الى نقصان دالة
الادخار . أى أنه فى كافة الحالات لا يبد أن ترتفع دالة الانفاق
الكلى سواء عن طريق زيادة الاستثمار أو زيادة الاستهلاك بحيث تعوض
هذه الزيادة النقص فى الانفاق الناتج عن الادخار .

أما إذا توقع المنتجين وأصحاب الشروط أن المستقبل أفضل
وسوف يزداد الانفاق على منتجات الاستثمار فإنهم يقومون بتزايده
حجم الاستثمار وذلك تنتقل دالة الاستثمار الى أعلى من موقعها الاصل
صمبح خط الانفاق القومى الجديد هو " ك ث " حيث ازداد الانفاق
على الاستثمار وأصبح " د " وهو أكبر من حجم الانفاق الاستثمارى
السابق . ويتم توازن الدخل القومى عند النقطة " هـ " نقطة التقاء خط
الانفاق القومى مع خط " ٤٥ " ، ويحدد حجم الدخل القومى بالمستدار
أ د " و د " هـ " ، وسوف يكون حجم المعاملة يساوى د د
أيضا وهو حجم من المعاملة أكبر من الحجم السابق .

هذا بالطبع بافتراض أن دالة الاستهلاك لم تتغير أما إذا تغيرت دالة الاستهلاك بالزيادة فإن خطأ الانفاق القوي سوف يتزايد أكثر مما سبق وسوف يؤدي إلى زيادة حجم المعاملة والتخفيف التي يتم عندها تباين الدخل القوي . وهذا الوضع الذي تتحقق فيه كمية مسن المعاملة أ د" سوف يظل كما هو دون تغيير طالما أن دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار كما هما بدون تغيير . وملاحظ أن زيادة الانفاق القوي بعد وصول الاقتصاد القوي إلى مستوى المعاملة الكاملة سوف تنعكس في ارتفاع مستوى الأسعار . وذلك أثبتت كيمتز أن حالة المعاملة الكاملة ليست الحالة واحدة يواجهها أو يهرب منها الاقتصاد القوي سواء بالصدفة أو عن طريق التدخل الحكومي لكن يظل الاستثمار الجاري مساوياً لحجم الفرق بين الدخل القوي عند مستوى التشغيل الكامل وحجم الانفاق على الاستهلاك " الادخار القوي " .

المبحث الثاني التضخم

يُعرف التضخم كظاهرة نقدية في معناها العام إلى الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء كانت هذه الزيادة في النقود ترجع إلى زيادة حجم الإصدار النقدي أو التوسع في حيز الائتمان . وعلى ذلك فأننا عندما نواجه اتجاها مستمرا نحو ارتفاع الأسعار فإن هذه الحالة توصف اقتصاديا بالتضخم ، وعلى العكس عندما نواجه حالة انخفاض دائم ومستمر للأسعار فأننا نكون بصدد حالة توصف اقتصاديا بالانكماش .

وفي الواقع فإن حالة التضخم تشير إلى أن المشترين ينفقون أو يحاولون الاتفاق على شراء السلع والخدمات كميات من النقود متزايدة بنسبة أكبر من نسبة التزايد في حجم المنتج من السلع والخدمات .
لذا في حالة الانكماش فإن الاتفاق يكون بنسبة أكبر من نسبة انخفاض حجم السلع والخدمات المنتجة .

الآن أنه يوجد فارق جوهري بين حالة التضخم والانكماش ذلك أن حالة التضخم وارتفاع الأسعار لا يعاينها أي زيادة في العمالة أو الناتج القومي القوي بينما في حالة الانكماش ينخفض مستوى العمالة والناتج القومي أو الدخل القومي . فزيادة الاتفاق النقدي على مستوى المجتمع تؤدي في حالة عدم وصول الاقتصاد القوي إلى مرحلة التشغيل الكامل التي زيادة متناصفة في حجم العمالة والتشغيل حتى يصل الاقتصاد القوي

الى التشغيل الكامل ، اما بعد ذلك فان أى زيادة فى الانفساق
النقدى بعد ذلك تؤدي الى الارتفاع فى مستوى الاسعار . وفى ذلك
يقول كينز ان الارتفاع فى مستوى الاسعار بعد وصول المجتمع الى مرحلة
التشغيل الكامل هي الحالة التى يمكن تسميتها بالتضخم الحقيقى حيث
تبلغ موزنة عرض المنتجات بالنسبة لما يحدث من تغير فى الطلب الفئال
صفراً . أما ارتفاع الاسعار قبل الوصول الى مستوى التشغيل الكامل
فانه لا يعتبر تضخماً بل هو زيادة فى الاسعار فقط ، ويمكن تسميته
بشبه التضخم اذ أنه يعتبر الثمن الذى يدفعه المجتمع لمزيد من العمالة
والانتاج والتشغيل . يصاحبه زيادة فى العمالة والانتاج ، اما نفسى
حالة التضخم الحقيقى فانه لن يصاحب التضخم أى ارتفاع فى العمالة
أو التشغيل والانتاج .

أسباب التضخم

ما سبق يتضح أن سبب التضخم قد يكون نتيجة لزيادة الطلب على
السلع والخدمات وهو ما يعرف بجذب الطلب أو قد يكون السبب نفسى
التضخم هو الارتفاع فى نفقات الانتاج وهو ما يسمى بدفع النفقة .

(أ) جذب الطلب :

سبق أن درنا فى تحليل العمالة والتشغيل أن العامل الرئيسى
فى توازن الدخل القومى والمحدد لحجم العمالة والتشغيل هو
الاستثمار وأنه فى حالة ارتفاع حجم الاستثمار عن الادخار فان ذلك
سوف يؤدي الى ازدياد الدخل القومى الا أن هذه الزيادة قد تكون

زيادة حقيقية فى الدخل القومى عن طريق ارتفاع حجم الناتج المادى من السلع والخدمات أو قد تـؤدى الى زيادة غير حقيقية وتطور فى شكل زيادة الدخل القومى النقدى عن طريق ارتفاع مستوى الاسعار دون زيادة الناتج المادى من السلع والخدمات والامر يتوقف فى كلا الحالتين على حالة العرض الكلى، وإذا ما كانت الزيادة فى الاستثمار قد تمتفى الوقت الذى فيه منحنى العرض الكلى أفقيا تماما وهو ما يعنى أن مرونة عرض المنتجات بالنسبة للزيادة فى الطلب الفعال مرونة كاملة ومن ثم فإن الزيادة فى الطلب الفعال " الانفاق القومى " سوف تنعكس فى زيادة الناتج المادى وهو ما يعنى زيادة حجم الدخل القومى زيادة حقيقية . اما اذا حدثت الزيادة فى الاستثمار فى حالة يكون فيها منحنى العرض الكلى قريبا من الشكل الرأسى وهو ما يعنى انخفاض مرونة العرض الكلى انخفاضا كبيرا وهو ما يؤدى الى أن تكون الزيادة التى يمكن أن نحصل عليها من الناتج المادى ذات تكاليف مرتفعة للغاية . وهكذا فإن الزيادة فى الطلب الفعال فى هذه الحالة سوف تنعكس فى ارتفاع أسعار المنتجات بنسبة اكبر من الزيادة فى كمية هذه المنتجات وسوف يشهد الاقتصاد القومى زيادة فى الدخل النقدى بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل القومى الحقيقى فى شكل سلع وخدمات مادية . اما اذا كان منحنى العرض الكلى فى شكل راسى تماما فإن هذا يعنى انعدام مرونة العرض ، ومن ثم فإن أى زيادة فى الطلب الفعال سوف تنعكس فى زيادة الدخل القومى النقدى دون أى زيادة فى الدخل القومى الحقيقى فى شكل سلع وخدمات مادية .

وفى الواقع ان الزيادة فى الطلب الفعال قد تظهر فى احد

القطاعات الاقتصادية تمتد اثره الى بقية القطاعات الاخرى ، أو قد يظهر في كافة القطاعات الاقتصادية مرة واحدة .

ومن المتصور ان يكون السبب في زيادة الطلب الفعال هو زيادة الانفاق الاستارى لارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال " نسبة ربحية الاستار ، أو سهولة الحصول على الائتمان أو رخص تكلفته ، أو تمد يحدث زيادة فاجئة في الاستهلاك نتيجة ارتفاع الميل للاستهلاك نظرا لاستحداث نمط من الاستهلاك الترنى للمجتمع أو تخفيض الفرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية ، أو بمعنى أشمل اعسادة توزيع الدخل القوس في صالح الطبقات ذات الميل الاكبر للاستهلاك .

(ب) دفع النفقات :

قد يحدث ارتفاع في مستوى الاسعار دون أن يكون هناك زيادة في الطلب الفعال تستلزم هذا الارتفاع في مستوى الاسعار ، وهذا النوع من الارتفاع في مستوى الاسعار يمكن أن يطلق عليه التضخم النقاسى (١) ، والذي يتسبب في دفع النفقات . أما أسباب ارتفاع النفقات فيرجع الى ارتفاع أسعار المواد الأولية والنصف مصنوعة أو مستلزمات الانتاج عمرا والمستخدم في عملية الانتاج وخاصة اذا كانت هذه المستلزمات تستورد من الخارج ومن بلد بمردء التضخم فان هذا التضخم بالطبع سوف ينتقل من البلد الاجنبى الى داخل المجتمع عن طريق استيراد مستلزمات الانتاج التى ترتفع أسعارها نسي بلدها الاصلى بفعل التضخم .

(١) دكتور احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٢٦٠ .

وارتفاع أسعار المواد الغذائية عادة في أى مجتمع يؤدي السى
مطالبة العمال برفع مستوى أجورهم ، وهو ما يؤدي الى ارتفاع أهم بنود
تكاليف الانتاج وهى الاجور ومن ثم يؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار
المنتجات مما يصابهم في دفع النفقات للأسعار وظهور التضخم . وكذلك
فانه عندما يسيطر السوق عناصر احتكارية فان هذه المشروعات الاحتكارية
تعمل دائماً على ارتفاع هامش الربح الذي يحصل عليه المحتكرون والذي
تتضمنه أسعار المنتجات ومن ثم نجد أسعار هذه المنتجات ترتفع
بأستمرار ثهما لعامل واحد هو رفع نسبة الارباح للنتجين الاحتكاريين
أو المستوردين الاحتكاريين ما يترجم بارتفاع مستمر في مستوى الاسعار .

أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة للتضخم ابتداء من التضخم المريح الى التضخم
المكبوت الى التضخم الجامح ، وهى لا تختلف الا في درجة السيطرة
على ارتفاع الاسعار أو في النسبة التي ترتفع بها هذه الاسعار .

(١) التضخم المريح والتضخم المكبوت :

التضخم المريح هو الارتفاع في مستوى الاسعار المستمر بالسبب
لا تدخل السلطات الحكومية في اخفائه أو معالجته لمنع الاسعار من
مواصلة ارتفاعها . أما التضخم المكبوت فبهذا ذلك الارتفاع في الاسعار
الذى تخفيه الدولة بواسطة اصدار قوانين تسمي المنتجات بأقل من
الاسعار التي سوف ترتفع اليها لو لم تكن هناك قوانين الأسعار . وقد
قامت الدول الأوروبية خاصة انجلترا باصدار القوانين المنظمة للأسعار

او توزيع السلع بالبطاقات لمنع ارتفاع الاسعار ، ويعيب هذه الطريقة فى معالجة التضخم بتوزيع السلع او التسعير ظهور السوق السوداء التى ترتفع فيها اسعار السلع فى الخفاء بكبر مما تحدده الدولة .

ويعيب تدخل الدولة لكبح جماح التضخم بواسطة الاسعار القانونية نقص عرض المنتجات باختفاء هذه المنتجات من الاسواق وتسربها الى السوق السوداء حيث شباع بالاسعار التى تحددها قوى العرض والطلب وبذلك فان تدخل الدولة لتسعير المنتجات يـؤدى الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية حيث تنصرف الموارد الاقتصادية الى انتاج السلع التى لا تخضع للتسعير وهى عادة السلع الكمالية وعدم توجيه هذه الموارد لانتاج السلع الضرورية او السلع الاجرية . فضلا على ان عدم توافر السلع عموما نتيجة التسعير الحكومى ، يفقد الافراد الحافز على العمل حالة وجود كميات من النقود لديهم بدون وجود السلع التى يحتاجون اليها فيفضلون الامتناع عن العمل حتى تنتهى كمية النقود التى يحوزونها .

(ب) التضخم الجامح :

وهو الارتفاع المستمر للاسعار حيث ترتفع الاسعار بسرعة من اسبوع الى اسبوع بل من يوم الى يوم وترى ارتفاع الاسعار تبعا لارتفاع النفقات وارتفاع النفقات تبعا لارتفاع الاسعار يدخل الاقتصاد القومى فى حلقة مفرغة من ارتفاع الاسعار وتضطر الافراد الى التخلص من النقود

ببهادلتها بالسلع لتلاقي ارتفاع أسعارها في المستقبل القريب والقريب جدا . وبالطبع فان قيمة النقود سوف تزداد تدهورا باستمرار ارتفاع الاسعار والتضخم . وإذا كان هذا هو سلوك المستهلك فان المنتجين ازاء توقعهم لارتفاع الاسعار في المستقبل يقيمون بالانتاج من أجل التخزين للبيع في المستقبل عندما ترتفع الاسعار أكثر فأكثر وهو ما يوسع من الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص بمثابة أقبال المنتجين على التخزين .


ومثال هذا النوع من التضخم ما حدث في ألمانيا عام ١٩٢٣ حيث وصلت الاسعار الى اقصى ارتفاع حيث بلغ ثمن رغيف الخبز نصف مليار من الماركات الألمانية وثمان عتبة الكبريت مليار مارك ، ولا شك أن السبب في ذلك هو طبع كميات هائلة من النقد بالاضافة الى زيادة سرعة تداول النقد نتيجة اقبال الافراد على استبدال النقود بالسلع . وفي هذه الحالة من التضخم تصبح النقود وسيطا فقط للتبادل وتفقد وظيفتها كمخزن للقيمة .

محتويات الكتاب

الصفحة

الموضوع

١ مقدمة
٢ الفصل الاول : التعريف بالنقد
٤ البحث الاول : نشأة النقد بوظائفها
١٦ البحث الثاني : أنواع النقد
١٨ المطلب الاول : النقد العلمية
٢١ المطلب الثاني : النقد الانتقائية
٢١ الفصل الثاني : القواعد النقدية
٣١ البحث الاول : قاعدة النقد العلمية
٤٢ البحث الثاني : قاعدة النقد الورقية
٤٦ الفصل الثالث : تطور النظام النقدي
٤٧ البحث الاول : نشأة النظام النقدي المصري
٥٤ البحث الثاني : النظام النقدي المصري من الاستقلال الى التبعية
 البحث الثالث : عادة استقلال النظام النقدي المصري
٦٩ الفصل الرابع : النقد المصرفية وخلق الائتمان
٨٦ الفصل الخامس : البنوك التجارية
١٠٣ الفصل السادس : البنوك المركزية
١٢٩ الفصل السابع : تنظيم الجهاز المصرفي
١٤٤ الفصل الثامن : تطور النظام المصرفي المصري
١٥٤ الفصل التاسع : قيمة النقد ومستوى الاسعار
١٥٧ البحث الاول : الارقام القياسية للاسعار
١٧٢ البحث الثاني : نظرية كمية النقد
١٨٤ البحث الثالث : التحليل النقدي الحديث
١٨٦ المطلب الاول : الدخل القوي
 المطلب الثاني : تحديد مستوى الدخل
١٩٨ المطلب الثالث : تقلبات مستوى الدخل
٢٢٤ المطلب الرابع : الدخل القوي
٢٣٠ الفصل العاشر : المعاملة والتضخم
٢٣٣ البحث الاول : مستوى المعاملة والتضخم
٢٤٦ البحث الثاني : التضخم

 Bibliotheca Alexandrina



1523327